٢٠٠٩

حالة

إنعدام الأمن الغذائي في العالم

الأزمات الاقتصادية – التأثيرات والدروس المستفادة





الرسائل الرئيسية

تقرير حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٩ هو عاشر تقرير للمنظمة عن الجوع في العالم منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦. ويسلّط هذا التقرير الضوء على حقيقة أن عدد الجياع أخذ يتزايد ببطء ولكن باطراد، حتى قبل الأزمة الغذائية والأزمة الاقتصادية. ولكن مع حلول الأزمتين، شهد عدد الجياع في العالم زيادة حادة.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، تواجه البلدان النامية انخفاضات في التحويلات المالية، وإيرادات التصدير، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمعونة الخارجية، مما يؤدي إلى فقدان العمالة والدخل. ومما يزيد من أضرار فقدان الدخل هذا استمرار ارتفاع الأسعار الغذائية نسبياً في الأسواق المحلية لكثير من البلدان الفقيرة. ونتيجة لذلك، اضطُرت الأسر الفقيرة إلى تناول وجبات أقل، وغذاء أقل قيمة تغذوية، والحد من الإنفاق على الصحة والتعليم، وبيع الأصول.

وعلى الرغم من المعوقات المالية التي تواجهها الحكومات في مختلف أنحاء العالم، يظل الاستثمار الزراعي وشبكات الأمان جزأين أساسيين من أي استجابة فعالة للحد من انعدام الأمن الغذائي الآن وفي المستقبل على حد سواء.

- **حتى قبل الأزمتين الغذائية والاقتصادية، كان الجوع آخذاً في التزايد.** وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف، أي إلى ما لا يتجاوز ٤٢٠ مليوناً، بحلول عام ٢٠١٥ لن يتم بلوغه إذا استمرت الاتجاهات التي كانت سائدة قبل الأزمتين الغذائية والاقتصادية.

- **تشير تقديرات المنظمة إلى أن عدد ناقصي التغذية في العالم يصل إلى ١,٠٢ مليار شخص في عام ٢٠٠٩.** وهذا معناه وجود عدد من الجياع أكبر من العدد الذي كان موجوداً في أي وقت منذ عام ١٩٧٠، وتزايد سوء الاتجاهات غير المرضية التي كانت قائمة حتى قبل الأزمة الاقتصادية. وزيادة انعدام الأمن الغذائي ليست نتاج انخفاض غلات المحاصيل، بل ترجع إلى أن ارتفاع الأسعار المحلية للأغذية وانخفاض الدخل وزيادة البطالة هي عوامل قللت من إمكانية حصول الفقراء على الغذاء. وبعبارة أخرى، فإن التباطؤ الاقتصادي العالمي لم يؤد فقط إلى إلغاء الفوائد التي تحققت من هبوط أسعار الحبوب الغذائية في العالم، بل تجاوز أثره ذلك.

- **سيضطر الفقراء، لمحاولة التأقلم مع عبء الأزمتين الغذائية والاقتصادية المتلاحقتين، إلى تقليل تنويع تغذيتهم وإنفاقهم على البنود الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية.** وآليات التأقلم هذه قد استُنزفت أثناء الأزمة الغذائية، وسيضطر الفقراء الآن إلى السحب من أصولهم الهزيلة بدرجة تفوق حتى من ذي قبل، مما يتسبب في وجود شراك الفقر ويؤثر سلباً على الأمن الغذائي في الأجل الأطول. كما سيؤدي إلى زيادة وفيات الرضّع، بسبب تأثر الفتيات بذلك أكثر من الفتيان.

- **يمكن لقطاع زراعي مزدهر أن يوفّر حماية اقتصادية وحماية للعمالة في أوقات الأزمات، لا سيما في البلدان الأشد فقرا.** بيد أن التجارب السابقة المتعلقة بالأزمات الاقتصادية تشير إلى أن الاستثمار في الزراعة قد يهبط بسرعة. ويجب تجنّب ذلك لكي تتمكن الزراعة من أداء دورها كقاطرة للنمو والحد من الفقر، ولكي تعمل كركيزة طويلة الأجل لتطبيق النهج المزدوج المسار الذي يهدف إلى محاربة الجوع. بل إن زيادة الاستثمار في الزراعة أثناء سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين قد ساعدت، في حقيقة الأمر، على تخفيض عدد ناقصي التغذية. كما يجب زيادة الاهتمام بتنمية القطاع الريفي غير الزراعي جنبا إلى جنب مع القطاع الزراعي، وهو ما يمثّل مخرجاً رئيسياً آخر من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي.

- **ينبغي أن تتناول التدخلات المتعلقة بشبكات الأمان الأثر المباشر على المعرّضين لنقص الأغذية، وأن توفر أيضاً حلولاً مستدامة للمشاكل الجذرية.** فشبكات الأمان، باعتبارها الركيزة الأقصر أجلاً للنهج المزدوج المسار، يجب أن تمكّن المستفيدين من الحصول على الائتمان وأن تتيح لهم فرصة الحصول على المدخلات الحديثة وتطبيق التكنولوجيات المتطورة، وبالتالي الانسحاب التدريجي من برنامج شبكات الأمان. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي إدماج شبكات الأمان إدماجاً جيداً مع برامج المساعدة الاجتماعية الأوسع نطاقاً. وسيحتاج فقراء الحضر، على وجه الخصوص، إلى المساعدة وذلك لشدة تضررهم بالأزمة الغذائية، ومن المحتمل جداً الآن أن يعانوا من البطالة بسبب الأزمة الاقتصادية.

- **تشير حقيقة أن الجوع كان يتزايد حتى قبل الأزمتين الغذائية والاقتصادية إلى أن الحلول الحالية غير كافية، وإلى أن نهج الحق في الغذاء ينبغي أن يؤدي دوره الهام في القضاء على انعدام الأمن الغذائي.** ويحتاج مَنْ يعانون انعدام الأمن الغذائي، لكي ينتشلوا أنفسهم من وهدة الجوع، إلى السيطرة على الموارد، والحصول على الفرص، وإلى حوكمة أفضل على كل من المستوى الدولي والقطري والمحلي.

٢٠٠٩

حالة
إنعدام الأمن الغذائي في العالم

الأزمات الاقتصادية – التأثيرات والدروس المستفادة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما، ٢٠٠٩

من إعداد
فرع سياسات النشر الإلكتروني ودعمه
شعبة الاتصال
منظمة الأغذية والزراعة

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو برنامج الأغذية العالمي أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

ISBN 978-92-5-606288-8

المحتويات

تصدير

يصدر هذا التقرير في وقت يشهد فيه العالم أزمة اقتصادية حادة. فالبلدان في مختلف أنحاء العالم تعاني من تباطؤ اقتصادياتها وتراجعها. ولا يوجد أي بلد في منأى عن هذا، وكالمعتاد، أكثر من يعاني من هذا الوضع هي أشد البلدان فقراً – وأشد الناس فقراً. ونتيجة للأزمة الاقتصادية، يتضح من التقديرات الواردة في هذا الإصدار من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أنّ هذه هي المرة الأولى منذ عام ١٩٧٠ التي يبلغ فيها عدد من يعانون الجوع ونقص التغذية على نطاق العالم أكثر من مليار شخص – أي ما يزيد بنحو ١٠٠ مليون شخص عن العدد في العام الماضي وما يعادل نحو سُدس البشرية جمعاء.

والأزمة الحالية لم يسبق لها مثيل على مرّ التاريخ، إذ تضافرت عوامل عدّة جعلت منها أزمة مضرّة للغاية بالنسبة لمن يعانون خطر انعدام الأمن الغذائي. فأولاً، تتداخل هذه الأزمة مع أزمة غذائية دفعت، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، بأسعار الأغذية الأساسية إلى ما يتجاوز قدرة الملايين من الفقراء. ومع أن الأسعار الدولية للسلع الأساسية قد تراجعت عن المستويات المرتفعة، التي كانت قد بلغتها في منتصف عام ٢٠٠٨، فقد بقيت مرتفعة، قياساً بأعلى مستوياتها التاريخية الأخيرة، وشديدة التقلّب. وعلاوة على ذلك، كان هبوط الأسعار المحلية أبطأ. ففي نهاية عام ٢٠٠٨، ظلت الأسعار المحلية للأغذية الأساسية أعلى، في المتوسط، بنسبة قدرها ١٧ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كانت عليه قبل عامين. وقد أجبرت الزيادات في الأسعار العديد من الأسر الفقيرة على أن تبيع الأصول الموجودة لديها، أو على أن تضحي بالرعاية الصحية أو التعليم أو الغذاء، لمجرد أن تظل على قيد الحياة. وسيكون من الصعب على هذه الأسر أن تنهض من كبوتها الاقتصادية، في ظلّ استنفاد مواردها إلى أقصى حد.

ثانياً، تؤثر الأزمة الحالية على أجزاء كثيرة من العالم في آن معاً. فالأزمات الاقتصادية السابقة التي تعرضت لها البلدان النامية كانت تقتصر عادةً على بلدان منفردة، أو بلدان عديدة في إقليم بعينه. وفي هذه الحالات، لجأت البلدان المتضررة إلى أدوات شتى، مثل تخفيض قيمة العملة، أو الاقتراض، أو زيادة استخدام المساعدات الرسمية، لمواجهة تأثيرات الأزمة. أما في حالة أزمة عالمية، فإن نطاق هذه الأدوات يكون محدوداً بدرجة كبيرة.

ثالثاً، بعدما أصبحت البلدان النامية اليوم أكثر تكاملاً مع الاقتصاد العالمي، من الناحيتين المالية والتجارية، عما كانت عليه قبل ٢٠ سنة، فقد أصبحت أكثر عرضة للصدمات في الأسواق الدولية. وهناك بالفعل الكثير من البلدان التي شهدت انخفاضا شاملا في تدفقاتها التجارية والمالية، وشهدت تراجع عائدات صادراتها والاستثمارات الأجنبية والمعونة الإنمائية والتحويلات المالية. وهذه الحالة لن تؤدي إلى الحد من فرص العمل فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى الحد من النقد المتاح لتنفيذ البرامج الحكومية الضرورية لتشجيع النمو ودعم المحتاجين.

وفي ظلّ هذه الأزمة، تضطرّ الأسر إلى إيجاد سُبل للتأقلم معها. وتنطوي آليات التأقلم على تنازلات غير مرغوبة، ولكن لا يمكن تجنبها في أغلب الأحيان، مثل الاستعاضة عن أغذية ذات قيمة تغذوية أكبر والإقبال على أغذية ذات قيمة تغذوية أقل، وبيع أصول الإنتاج، وعدم إلحاق الأطفال بالمدارس، وإهمال الرعاية الصحية أو التعليم، أو بكل بساطة تناول كمية أقل من الطعام. واستناداً إلى مقابلات مباشرة أُجريت مع بعض الأشخاص الأكثر تضرراً بانعدام الأمن الغذائي، توفّر دراسات الحالة، التي أجراها برنامج الأغذية العالمي والمدرجة في تقرير هذا العام، رؤية متعمقة عن كيفية تأثّر الأسر بانخفاض التحويلات وغيرها من الآثار الناجمة عن الانكماش الاقتصادي. كما تبيّن دراسات الحالة كيف تواجه الحكومات الأزمة عن طريق الاستثمار في الزراعة والبنية الأساسية والتوسع في شبكات الأمان. وهذه التدخلات ستساعد في إنقاذ الأرواح والأسر، وإن كان يلزم عمل ما هو أكثر بكثير بالنظر إلى شدة الأزمة.

وإذا أريد تحقيق الأمن الغذائي العالمي واستمراريته في أقرب وقت ممكن، من الضروري الأخذ بالنهج المزدوج المسار، الذي تدعمه المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشركاؤهم في التنمية. فهذه الاستراتيجية تسعى إلى معالجة كل من الجوع الحاد في الأجل القصير الناجم عن الصدمات الغذائية أو الاقتصادية، والجوع المزمن الأطول أجلاً الذي يتسم به الفقر المدقع.

ولمساعدة الجياع الآن، يجب إقامة أو تحسين شبكات الأمان وبرامج الحماية الاجتماعية لكي يستفيد منها الأشد احتياجاً. ومن بينها، ينبغي أن تصمم برامج شبكات الأمان الغذائي القطرية، مثل برامج التغذية المدرسية أو القسائم، من أجل تنشيط الاقتصاد المحلي بتوفير فرص العمل وزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاج المحلي من أغذية القيمة المضافة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تدمج أفضل الممارسات كيما تكون في المتناول ومستدامة، مع خطط تسليم متأصلة ويمكن الأخذ بها في مواجهة الأزمات والصدمات. وفي الوقت نفسه، ينبغي تمكين صغار المزارعين من الحصول على المدخلات الحديثة والموارد والتكنولوجيا، مثل البذور العالية الجودة والأسمدة والأدوات الزراعية والتجهيزات، التي ستتيح لهم زيادة إنتاجيتهم وإنتاجهم. وسيؤدي هذا بدوره إلى خفض أسعار الأغذية بالنسبة للمستهلكين الفقراء، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

ولضمان قهر الجوع في السنوات المقبلة، يجب مساعدة البلدان النامية، من خلال تطوير الأدوات الاقتصادية والسياسية اللازمة، لدعم قطاعاتها الزراعية عن طريق زيادة إنتاجيتها وقدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات. ومن الأهمية بمكان وجود سياسات مستقرة وفعّالة، وآليات تنظيمية ومؤسسية، وبنية أساسية فعّالة في الأسواق، وذلك لتشجيع

الاستثمار في القطاع الزراعي. ومن الضروري زيادة الاستثمارات في علوم وتكنولوجيا الأغذية والزراعة. ومن دون وجود نُظم زراعية قوية وآليات عالمية فعّالة لحوكمة الأمن الغذائي، ستظل بلدان كثيرة تجاهد لزيادة إنتاجها بما يلبي الطلب، ولنقل الغذاء إلى من يحتاجون إليه، ولإيجاد عملات أجنبية من أجل تمويل وارداتها الغذائية. وينبغي، حيثما أمكن، أن تكون الجهود متكاملة وتحدث أثرا مضاعفا. وعلى سبيل المثال، يمكن للمشتريات المحلية من الإنتاج لأغراض الوجبات المدرسية أن تولد دخلا وتضمن أسواقا للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة – رجالا ونساء – في حين أن احتياطي المجتمعات المحلية من الحبوب الخشنة يشكل شبكة أمان غذائي محلية.

ولقد دفعت الأزمة الغذائية بالزراعة والأمن الغذائي، لا سيما في البلدان النامية، إلى صدارة الصفحات الأولى للصحف وجداول أعمال صانعي السياسات. والبيان المشترك عن الأمن الغذائي العالمي («مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي»)، الذي صدر عن مجموعة الثمانية وشركائها من الحكومات والوكالات والمؤسسات، يعد شاهدا على تجدد التزام المجتمع الدولي. ومع ذلك، ثمة خطر بأن الانشغال باقتصاديات البلدان المتقدمة الراكدة والشركات المتعثرة جراء الأزمة المالية والاقتصادية، سيحول الموارد بعيدا عن محنة البلدان الأشد فقراً. ومع ذلك، لم يعد الغذاء، وهو أهمّ الاحتياجات الأساسية للإنسان، بمتناول الجميع، مما يخلف أعدادا متزايدة أكثر فأكثر من السكان بدون الوسائل التي تكفل لهم الحصول بصورة منتظمة على أغذية مغذية طوال العام. وإذا كانت الأزمة الغذائية تتعلق بارتفاع الأسعار، فإنّ الأزمة الاقتصادية تتعلق بانخفاض دخل الأسر، وهو أمر قد يكون أكثر ضرراً بالنسبة إلى الأمن الغذائي والفقر ويفاقم من مستوياتهما غير المقبولة بالفعل.

وكانت الأزمات الاقتصادية السابقة تؤدي عادة إلى تدني الاستثمار العام في الزراعة. ولكنّ التاريخ يبيّن لنا أنه ما من قوة دافعة محرّكة للنمو، وبالتالي للحد من الفقر والجوع، أكثر من الاستثمار في الزراعة، تستكمله برامج لضمان حصول الناس على ما ينتج من غذاء. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة على مستوى العالم، لا ينبغي خفض الدعم المقدم للزراعة؛ بل يجب زيادته. فوجود قطاع زراعي مزدهر، مقترن باقتصاد غير زراعي متنام وشبكات أمان فعّالة وبرامج للحماية الاجتماعية، بما فيها شبكات الأمان الغذائي وبرامج المساعدة التغذوية، هو سبيل أثبت جدواه للقضاء بصورة نهائية على الفقر وعلى انعدام الأمن الغذائي بصورة مستدامة.

وتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم هذا العام يمثّل جهداً تعاونياً حقيقياً بين منظمتينا، جمع بين مكامن قوتنا المختلفة لإيجاد رؤى جديدة، وإعداد مطبوع استفاد كثيرا من تعاوننا المشترك. وكان أيضاً التعاون مع وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن أجزاء معيّنة من التقرير، بالغ الأهمية وموضع تقدير كبير؛ وإننا نشكر الوزارة على جهودها وعلى رغبتها في تشاطر خبراتها معنا.

جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة	جوزيت شيران المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

شكر وتقدير

أُعد تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٩ تحت الإشراف العام للسيد حافظ غانم، المدير العام المساعد، وبتوجيه من فريق الإدارة التابع لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوّلى مهمة التنسيق الفني للمطبوع David Dawe، وهو أيضاً المحرر الفني للتقرير، وKostas Stamoulis وKeith Wiebe اللذان يعملان في شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وأعد موظفو شعبة الإحصاء البيانات الأساسية بشأن نقص التغذية، بما في ذلك التقديرات لعام ٢٠٠٨.

وهذا هو الإصدار الأول من هذا التقرير الذي اشتركت في إعداده المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي. وقد قدم كل من Valerie Guarnieri، مديرة البرمجة والتصميم؛ وDavid Stevenson، مدير شؤون السياسات والتخطيط والاستراتيجيات، اللذان يعملان في برنامج الأغذية العالمي، دعماً وأفكاراً قيّمة. كما عمل كل من Joyce Luma وعارف حسين، من برنامج الأغذية العالمي، في مجلس التحرير.

وأعدت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفصل المعنون "نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم" مع مساهمات فنية من Gustavo Anriquez وAndré Croppenstedt وAli Arslan Gürkan وMark Smulders وAlberto Zezza (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وCheng Fang وKisan Gunjal وHenri Josserand من شعبة التجارة والأسواق. أما النص الرئيسي الوارد في القسم المعنون "التحديد الكمي لآثار الأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي"، والإطار الذي يتناول "أثر ارتفاع الأسعار على المنتجين الأفارقة"، فقد ساهمت بهما Shahla Shapouri وStacey Rosen اللتان تعملان في دائرة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما ساهم Michael Hamp من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالإطار المتعلق بالتمويل الصغير.

وأعد برنامج الأغذية العالمي الفصل الذي يتناول دراسات الحالة وذلك بتنسيق فني من Joyce Luma. وساهمت Claudia Ah Poe وJean-Martin Bauer وHenk-Jan Brinkman وMonica Cadena وMariana Castillo وAgnes Dhur وعارف حسين وAlima Mahama وAdriana Moreno وIssa Sanogo، وجميعهم من برنامج الأغذية العالمي، بدراسات حالة قطرية محددة إلى جانب Lorena Aguilar التي تعمل في شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة.

وأعدت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفصل المعنون "نحو القضاء على الجوع" مع تقديم مساهمات فنية أساسية من Gustavo Anriquez وMark McGuire وJulian Thomas (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وUgo Gentilini (برنامج الأغذية العالمي) بشأن شبكات الأمان، وJean Balié وBarbara Ekwall وMauricio Rosales بشأن الحق في الغذاء. وساهم بالأطر المتعلقة بالبرازيل كل من Carlos Santana وهو من "Embrapa" (شركة البحوث الزراعية البرازيلية) وFlavio Valente، الأمين العام لشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء.

وأعد Ricardo Sibrian الملحق الفني بدعم من Cinzia Cerri وSeevalingum Ramasawmy وNathalie Troubat الذين يعملون في شعبة الإحصاء.

وكانت للتعليقات والاقتراحات والمدخلات الخارجية النفيسة المقدمة من John Hoddinott (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)، وRichard King (أوكسفام، المملكة المتحدة)، وNancy Mock (جامعة تولان)، جمّة الفائدة، وكذلك التعليقات التي قدمها كل من Luca Alinovi (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)، وLorenzo Giovanni Bellù (شعبة المساعدة في مجال السياسات وتعبئة الموارد)، وMarie-Claude Dop (شعبة التغذية وحماية المستهلك). وأدخل Adam Barclay تحسينات رئيسية على سلاسة المطبوع. وقدّمت كل من Anna Antonazzo وMarina Pelaghias وAnne Rutherford وSandra Stevens دعماً إدارياً ممتازاً، كما قدم كل من Aminata Bakouan وKatia Covarrubias وFederica Di Marcantonio وPanagiotis Karfakis وRafik Mahjoubi وCristian Morales-Opazo دعماً بحثياً لا يقدَّر بثمن.

ويستحق الشكر بوجه خاص فرع سياسات النشر الإلكتروني ودعمه في إدارة المعارف والاتصال، الذي قدّم خدمات التحرير والتحرير اللغوي والرسوم البيانية والإنتاج. وتولت دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق في إدارة المعارف والاتصال خدمات الترجمة.

وتم التمويل بوجه عام في إطار برنامج المنظمة المشترك بين الإدارات والمعني بنظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرّض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.



نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

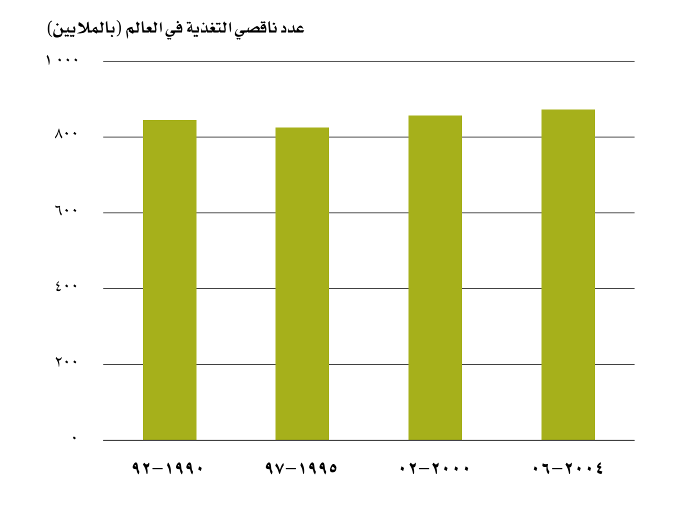
تزايد الجوع في العقد الماضي

كان عدد ناقصي التغذية في العالم، حتى قبل الأزمتين الغذائية والاقتصادية المتعاقبتين[١]، يتزايد ببطء ولكن باطراد لمدة عقد من الزمان (الشكل ١). وتشير أحدث بيانات المنظمة بشأن نقص التغذية، التي تشمل جميع بلدان العالم، إلى أن هذا الاتجاه استمر خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦[٢]. وهكذا، لم يُحرز أي تقدم صوب بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بشأن الحد من الجوع (انظر الإطار)، حتى قبل أن تتسبب الأزمتان المتعاقبتان في زيادة الوضع سوءاً. وهذا أمر مخيِّب للآمال بشدة، وذلك لأن قدراً لا بأس به من التقدم نحو الحد من الجوع المزمن قد أمكن إحرازه في ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينيا ته.

وقد زاد عدد الجياع خلال الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٧ و ٢٠٠٤-٢٠٠٦ في جميع الأقاليم باستثناء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ولكن حتى في هذا الإقليم انقلب هذا الاتجاه الهبوطي مع بداية الأزمتين الغذائية والاقتصادية (الشكل ٢). ومع أن نسبة ناقصي التغذية انخفضت بصورة مستمرة خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٤-٢٠٠٦، فقد كان الانخفاض أبطأ كثيراً من الوتيرة اللازمة لبلوغ غاية الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالحد من الجوع.

الشكل ١

تزايد الجوع المزمن منذ الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ما هو الأمن الغذائي وما هي أهداف الحد من الجوع؟

- **الأمن الغذائي** يوجد عندما تكون لدى جميع الأفراد، في جميع الأوقات، إمكانية الحصول المادية والاجتماعية والاقتصادية على غذاء كاف ومأمون ومغذ، يفي باحتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية لكي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة. والأمن الغذائي للأسر هو تطبيق هذا المفهوم على مستوى الأسرة، حيث يكون الأفراد الذين يعيشون داخل الأسر هم محور الاهتمام.

- **انعدام الأمن الغذائي** يوجد عندما لا تكون لدى الأفراد إمكانية مادية أو اجتماعية أو اقتصادية كافية للحصول على الغذاء على النحو المعرَّف أعلاه.

- **نقص التغذية** يوجد عندما يكون المتناول من السعرات الحرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية. وهذا الحد الأدنى هو مقدار الطاقة اللازم لممارسة النشاط الخفيف وللحد الأدنى للوزن المقبول مقارنة بالطول المكتسب، وهو يتباين حسب البلد ومن سنة إلى أخرى، تبعاً لتركيبة السكان الجنسانية والعمرية. وقد استخدمت في هذا التقرير كله عبارتا "الجوع" و"نقص التغذية" بمعنى واحد.

- **هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية** هو خفض عدد ناقصي التغذية بمقدار النصف خلال الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٥. أما **الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية**، الغاية ١ج، فهو خفض نسبة مَن يعانون الجوع بمقدار النصف خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.



الأزمة الاقتصادية العالمية: كارثة أخرى يواجهها عديمو الأمن الغذائي والمعرضون لنقص التغذية

في أواخر عام ٢٠٠٨، قبل أن تستمر الأسعار الدولية للغذاء والوقود في الانخفاض، كان هناك قدر من التفاؤل بأن البلدان النامية قد لا تشملها الأزمة والتراجع الاقتصاديان، اللذان بدآ في الاقتصادات المتقدمة. ولكن تبيَّن أن هذا كان أملاً زائفاً، وسرعان ما نقحت المنظمات الدولية الكبرى توقعاتها الخاصة بالنمو الاقتصادي في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ تنقيحاً هبوطياً حاداً في ما يتعلق بجميع أجزاء العالم، بما في ذلك البلدان النامية.

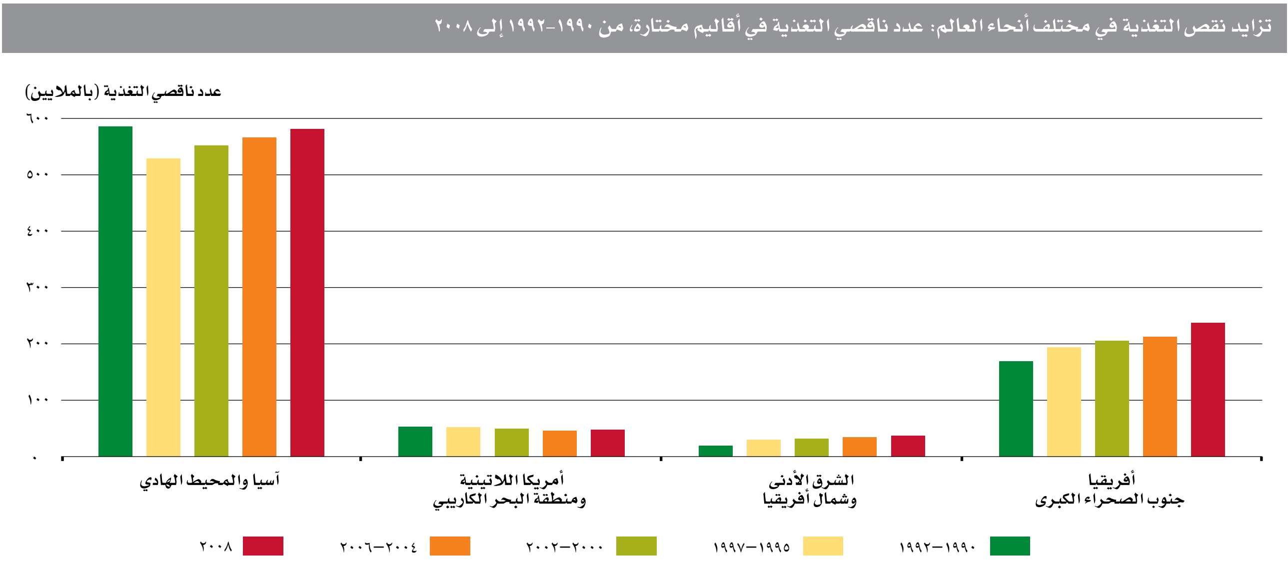
الأزمة الحالية مختلفة عن الأزمات السابقة

بينما تضررت البلدان النامية بأزمات كثيرة في الماضي، فإن الاضطرابات الاقتصادية الحالية تختلف من حيث ثلاثة جوانب هامة على الأقل. أولاً، تؤثر هذه الأزمة على أجزاء كبيرة من العالم في آن واحد، ومن المرجح أن تكون آليات التأقلم التقليدية على المستويين القطري والقطري الفرعي أقل فعالية مما كانت في الماضي. فالأزمات السابقة التي تعرضت لها البلدان النامية كانت تقتصر عادة على بلدان منفردة أو بلدان عديدة في إقليم بعينه. وفي ظل هذه الظروف، تلجأ عادة هذه البلدان إلى إجراء تخفيضات كبيرة في سعر الصرف لكي يساعدها ذلك على التأقلم مع هزات الاقتصاد الكلي[٣]، في حين تمثل التحويلات المالية (النقود المرسلة إلى الأوطان من أفراد الأسر الذين يعملون في مناطق أو بلدان أخرى) آلية تأقلم هامة، لا سيما بالنسبة للأسر الأشد فقراً. ولكن أثناء أزمة عام ٢٠٠٩، شهدت بلدان كثيرة هبوطاً كبيراً في تدفق التحويلات المالية. كما أن مجال تخفيض سعر الصرف الحقيقي محدود بدرجة كبيرة في ظل أزمة عالمية، وذلك لأنه يتعذّر أن تنخفض قيمة عملات جميع البلدان النامية إزاء بعضها البعض؛ فبعضها يجب أن ترتفع قيمته بينما يجب أن تنخفض قيمة بعضها الآخر. وهذا الوضع قلل المجال المتاح أمام البلدان النامية للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية التي تتغير بسرعة.

والاختلاف الرئيسي الثاني هو أن الأزمة الاقتصادية الحالية نشأت مباشرة في أعقاب أزمة الغذاء والوقود في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وبينما شهدت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية انخفاضاً كبيراً في أعقاب الأزمة المالية، فقد ظلت مرتفعة بالنسبة للمعايير التاريخية. وكان انخفاض أسعار الأغذية في الأسواق المحلية أبطأ، وكان هذا يرجع جزئياً إلى استمرار ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، الذي يجري به تسعير معظم الواردات، لفترة زمنية معينة، كما أنه يرجع، وهذا هو الأهم، إلى التأخر في انتقال السعر من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية. ففي نهاية عام ٢٠٠٨، ظلت الأسعار المحلية للأغذية الرئيسية أعلى في المتوسط بنسبة قدرها ١٧ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كانت عليه قبل عامين. وشكل هذا انخفاضاً كبيراً في القوة الشرائية الفعلية للمستهلكين الفقراء، الذين ينفقون حصة كبيرة، تصل إلى ٤٠ في المائة عادة، من دخلهم على الأغذية الرئيسية.

الشكل ٢

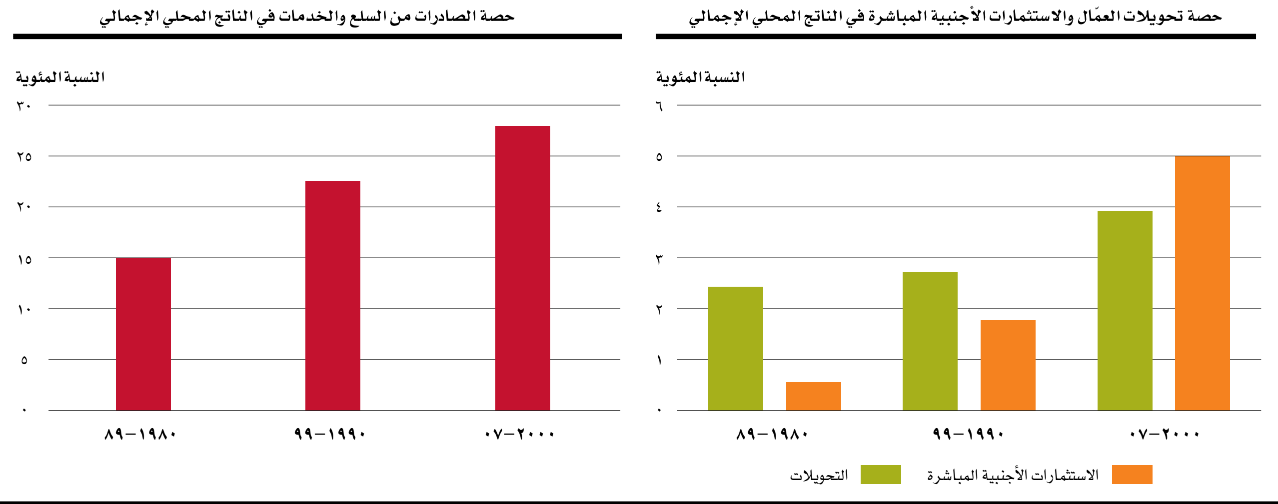
تزايد نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم: عدد ناقصي التغذية في أقاليم مختارة، من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٨



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٣

زيادة الاندماج التجاري والمالي للبلدان النامية



المصدر: البنك الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإن بقاء أسعار الأغذية وأسعار الوقود مرتفعة بدرجة غير عادية لمدة أشهر جعل آليات التأقلم الخاصة بكثير من الأسر الفقيرة تصل إلى حافة الهاوية، حتى إذا عادت في نهاية الأمر أسعار الأغذية في الأسواق المحلية إلى مستوياتها السابقة، لأن هذه الأسر اضطرت إلى السحب من الأصول التي تملكها (المالية أو المادية أو البشرية) في محاولات – لم تنجح دائماً – لتجنُّب حدوث انخفاضات كبيرة في الاستهلاك. وكما هو مبيَّن في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨، يلحق ارتفاع أسعار الأغذية أشد الضرر بأفقر الفقراء، وبخاصة الفقراء المعدمون والأسر التي تعيلها إناث في كل من المناطق الحضرية والريفية. فقد أدى ارتفاع أسعار الأغذية والوقود إلى إرغام الأسر على أن تختار نوع الأصول الذي تبيعه أولاً، وأن تحدد ذلك الفرد من أفرادها (الأم أو الطفل أو العامل الرئيسي) الذي ينبغي أن يدفع الثمن، من حيث خفض ما يحصل عليه من رعاية صحية أو تعليم أو استهلاك للأغذية؛ وهذه قرارات صعبة للغاية، بالنظر إلى أن الغذاء يمثّل حصة كبيرة من ميزانية الفقراء، وإلى محدودية إمكانية وصولهم إلى الأسواق الائتمانية. وأياً كان الاختيار، فإنه قد يؤدي إلى تناقص الأصول المحدودة أصلاً، مما يحد من قدرة أشد السكان تعرّضاً لنقص التغذية على التعامل مع أزمة أخرى بعد أزمة سابقة تعرضوا لها منذ فترة قريبة للغاية. وارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض الدخل والعمالة معناهما انخفاض إمكانية حصول الفقراء على الغذاء، حتى وإن كان التوافر الإجمالي للأغذية في العالم جيداً نسبياً في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

والعامل الثالث الذي يميِّز هذه الأزمة عن أزمات الماضي، هو أن البلدان النامية أصبحت أكثر اندماجاً، مالياً وتجارياً على حد سواء، في الاقتصاد العالمي عما كانت عليه قبل ٢٠ عاماً مضت. ونتيجة لذلك، فإنها أكثر تعرّضاً للتغيرات التي تحدث في الأسواق الدولية. ويبيّن الشكل ٣ كلاً من تزايد أهمية التحويلات المالية التي كانت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٧ تمثل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بتسعينيات القرن العشرين، والزيادات الملحوظة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة (أي الملكية الأجنبية لأصول الإنتاج، مثل المصانع والمناجم والأراضي)، والصادرات.

ما هي الفئات التي ستكون الأشد تضرراً بالأزمة الاقتصادية؟

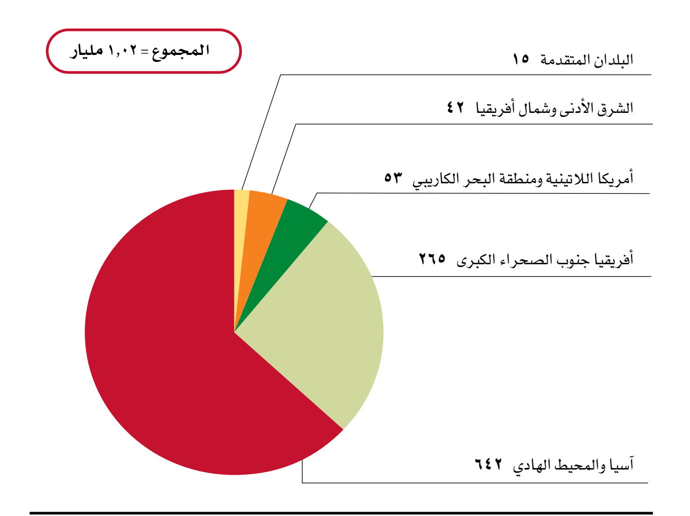
ستؤثر الأزمة الاقتصادية سلبياً على شرائح كبيرة من السكان في البلدان النامية. ووضع أولئك الذين كانوا الأشد تضررا بارتفاع أسعار الأغذية (وهم المعدمون في الريف، والأسر التي تعيلها إناث، وفقراء الحضر) هو وضع محفوف بالمخاطر على وجه الخصوص، لأنهم اقتربوا بالفعل من بلوغ أقصى حد لقدرتهم على التأقلم أثناء الأزمة الغذائية، أو بلغوا هذا الحد في حالات كثيرة. ومن بين هذه الفئات، قد يتعرّض فقراء الحضر لأشد المشاكل لأن انخفاض الطلب على الصادرات وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الأرجح أن يتسببا في انخفاض معدّل العمالة في المناطق الحضرية الأوثق ارتباطاً بالأسواق العالمية مقارنة بالمناطق الريفية. ولكن المناطق الريفية لن تنجو من ذلك، فالانخفاضات في معدلات العمالة تسببت في عودة المهاجرين إلى المناطق الريفية، مما أجبر فقراء الريف على تقاسم العبء في حالات كثيرة. وفي بعض البلدان، سيؤدي انخفاض أسعار محاصيل محددة إلى زيادة هذا العبء. وهكذا، وعلى الرغم من الانخفاض الذي حدث مؤخراً في أسعار الأغذية، شهدت المناطق الحضرية والمناطق الريفية انخفاضاً في مصادر شتى للدخل، من بينها التحويلات المالية، مما أدى إلى تناقص القدرة الشرائية للفقراء وعديمي الأمن الغذائي بوجه عام.

تقديرات نقص التغذية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

على الرغم من العواقب السلبية لأزمة الغذاء والوقود على أشد فئات سكان العالم فقراً وتعرضاً لنقص التغذية، فإن الإمدادات الغذائية العالمية في ٢٠٠٧–٢٠٠٨، التي كانت أفضل مما كان متوقعاً، دفعت المنظمة إلى تنقيح تقديراتها السابقة الخاصة بنقص التغذية في عام ٢٠٠٨، بحيث انخفض عدد ناقصي التغذية حسب تقديراتها إلى ٩١٥ مليوناً (بعد أن كان ٩٦٣ مليوناً). ولكن، استناداً إلى توقعات

الشكل ٤

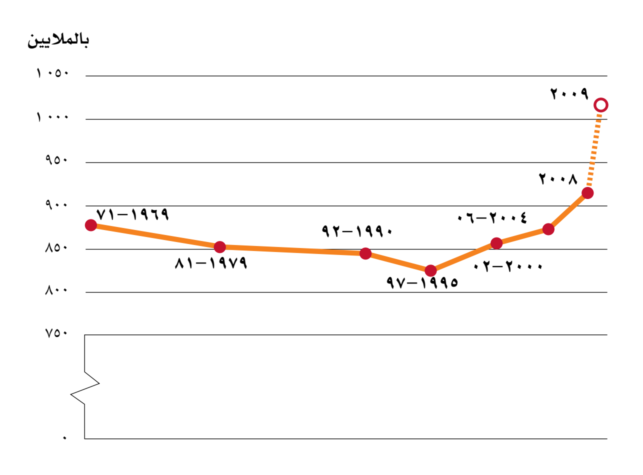
نقص التغذية في عام ٢٠٠٩، حسب الإقليم (بالملايين)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٥

التعلُّم من الماضي: عدد ناقصي التغذية في العالم، من ١٩٦٩–١٩٧١ إلى ٢٠٠٩



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أعدتها دائرة البحوث الاقتصادية في وزارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية (انظر «التحديد الكمي لآثار الأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي» على الصفحة ٢٢)، من المتوقع أن تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى زيادة عدد عديمي الأمن الغذائي بنسبة ٩ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٩، وهي نسبة تضاف إلى الزيادة المتوقعة في فترة الأساس البالغة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ حتى في حالة غياب الأزمة (انظر الشكل ٤ للإطلاع على تفصيل إقليمي). وهذه التوقعات توحي ضمناً، عند تطبيقها على تقديرات المنظمة المنقحة لنقص التغذية، بأن عدد ناقصي التغذية في العالم سيرتفع إلى ١,٠٢ مليار شخص أثناء عام ٢٠٠٩، حتى وإن كانت الأسعار العالمية للسلع الغذائية قد انخفضت من ذروتها السابقة. وإذا تحققت هذه التوقعات، فإن هذا سيمثّل أعلى مستوى للذين يعانون الجوع المزمن منذ عام ١٩٧٠.

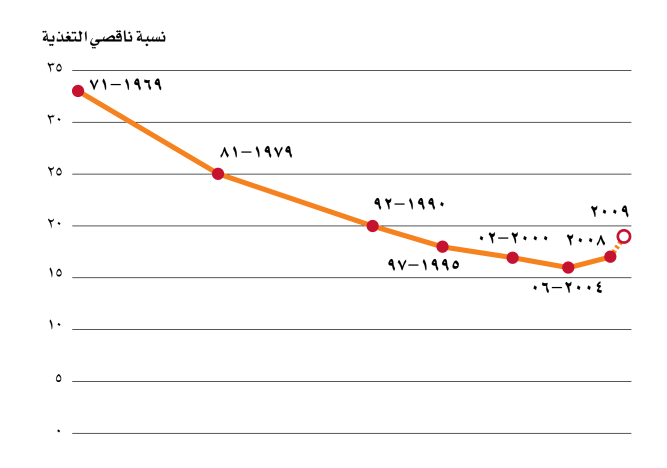
وبينما يتزايد عدد الجياع منذ منتصف التسعينيات، فإن عدد ناقصي التغذية في العالم كان قد انخفض فعلا في السبعينيات والثمانينيات، على الرغم من النمو السكاني السريع نسبياً الذي حدث أثناء هذين العقدين (الشكل ٥)، كما انخفضت نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية بسرعة لا يستهان بها (الشكل ٦). وفي ذلك الحين، لا سيما في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية التي حدثت في ١٩٧٣–١٩٧٥، أدت الاستثمارات الكبيرة في قطاع الزراعة (بما في ذلك البحوث العلمية، والطرق الريفية، والري) إلى نمو سريع في غلات الحبوب (الشكل ٧)، وإلى انخفاض أسعار الحبوب، مما أدى بدوره إلى حدوث انخفاض كبير في انعدام الأمن الغذائي. وخلال هذين العقدين، شهدت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية (أي المعونة الإنمائية التي تساهم بها الحكومات المانحة) المكرّسة للزراعة ارتفاعاً نسبياً أيضاً (الشكل ٨).

ومع ذلك، ارتفع عدد ناقصي التغذية أثناء التسعينيات والعقد الحالي، على الرغم من ميزة تباطؤ النمو السكاني، كما زادت نسبة ناقصي التغذية في عام ٢٠٠٨ (الشكل ٦). وأثناء الفترة نفسها، انخفضت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المكرسة للزراعة انخفاضاً كبيراً؛ ففي عام ٢٠٠٧، وبعد احتساب عامل التضخم، كان مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية أقل بنسبة قدرها ٣٧ في المائة مما كان عليه في عام ١٩٨٨. وحدث تباطؤ كبير أيضاً في غلات الأرز والقمح. وزاد نمو غلات الذرة، ولكن هذا يمكن أن يُعزى إلى أن نسبة كبيرة من أعمال البحث والتطوير المتعلقة بالذرة هي في أيدي القطاع الخاص مقارنة بالأرز والقمح، وكانت أعمال البحث والتطوير، التي يقوم بها القطاع الخاص، تمثل حصة متزايدة من مجموع هذه الأعمال.

وبالنظر إلى تزايد أهمية الوقود الحيوي والصلات الجديدة بين الأسواق الزراعية وأسواق الطاقة، فإن زيادة غلات الحبوب، إذا تحققت، قد لا تؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعار الحبوب. فحيث أن سوق الطاقة العالمية أكبر كثيراً من سوق الحبوب العالمية، فإن أسعار الحبوب قد تحددها أسعار النفط في سوق الطاقة بدلاً من أن

الشكل ٦

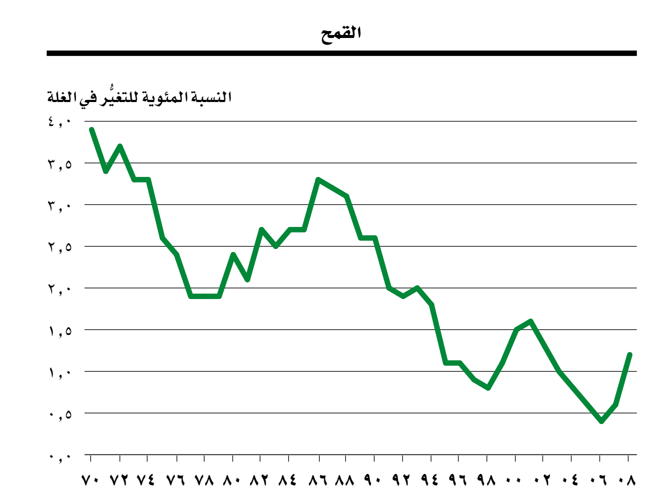
تراجع الاتجاه الهبوطي في نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية

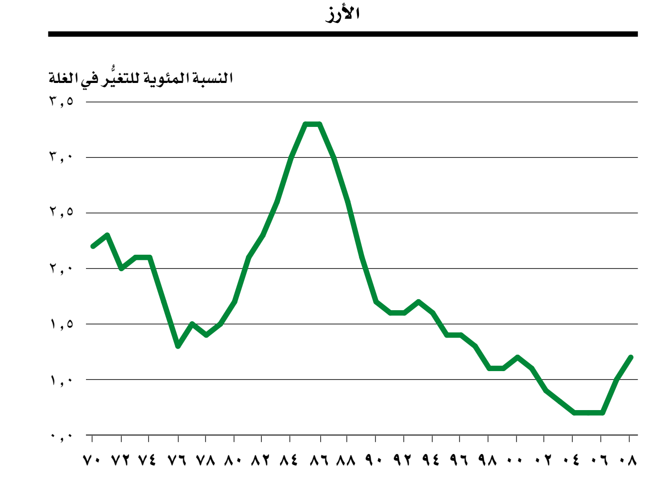


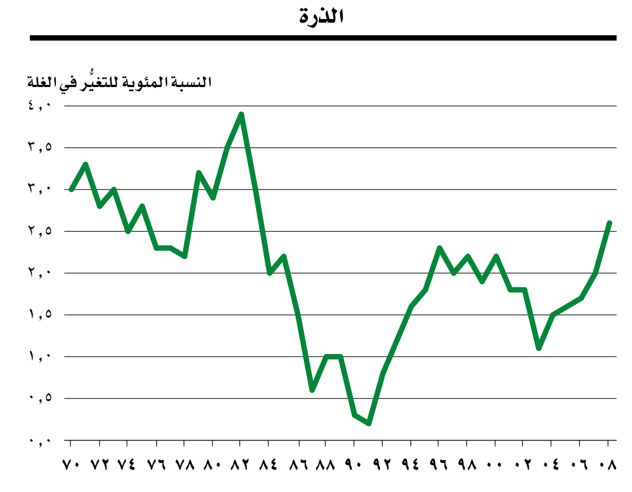
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٧

الحاجة إلى الاستثمار في الزراعة لتنشيط معدلات نمو غلاّت الحبوب





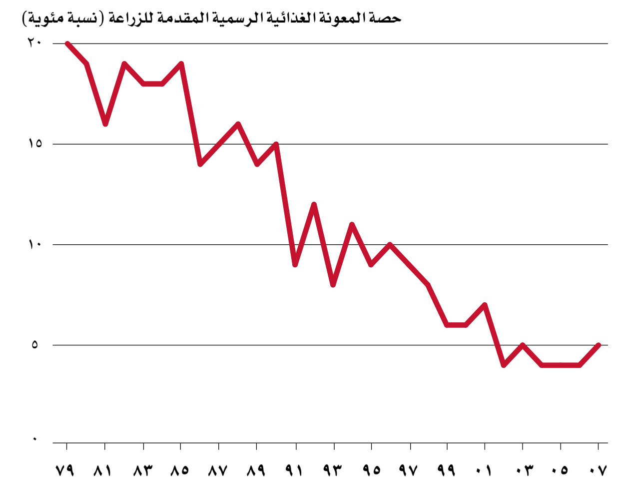


ملاحظة: تمثِّل البيانات متوسط زيادة النسبة المئوية السنوية للغلة بين فترات خمس سنوات متعاقبة (على سبيل المثال، بمقارنة الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠ بالفترة ١٩٦١-١٩٦٥، تشير بيانات عام ١٩٧٠ إلى الزيادة في متوسط الغلة).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٨

انخفاض حجم المعونة المقدمة للزراعة



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تحددها إمدادات الحبوب. ولكن حتى إذا حدث ذلك، ستساعد زيادة غلات الحبوب على الحد من الفقر، نتيجة زيادة عائد صغار المزارعين وزيادة الطلب على اليد العاملة الريفية. وهكذا، آن الأوان أن نتعلم من الماضي وأن نعاود الاستثمار في قطاع الزراعة للحد من انعدام الأمن الغذائي ومن الفقر.



انتقال الأزمة الاقتصادية إلى البلدان النامية

يمكن أن تكون للأزمات الاقتصادية آثار شديدة على مستويات الفقر والدخل، مما يؤثر بدوره على الأمن الغذائي. ويتبين من تحليل للمنظمة شمل ستة بلدان نامية، أنه في أعقاب أزمة البيسو المكسيكي في عام ١٩٩٥، والأزمة الآسيوية في ١٩٩٧-١٩٩٨، زادت معدلات الفقر إلى ٢٤ نقطة مئوية (مثلاً من ٣٥ إلى ٥٩ في المائة)، بمتوسط نسبته ١٢ في المائة. وقد استغرقت البلدان المتضررة من خمس إلى ثماني سنوات لكي تعود إلى معدلات الفقر التي كانت سائدة فيها قبل الأزمة. ويبين الشكل ٩ الوضع في ثلاثة من هذه البلدان، وهي: الأرجنتين والمكسيك وتايلند. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى وجود اندماج عالمي أكبر الآن، فإن الأزمات الاقتصادية التي تحدث في بلد ما أو إقليم، يمكن بسهولة أن تنتقل إلى بلدان أو أقاليم أخرى. فعلى سبيل المثال، بعد الأزمة الآسيوية التي حدثت في ١٩٩٧-١٩٩٨، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في ١٢ من أكبر الاقتصادات في أمريكا اللاتينية، ومجموعها ١٧، بحيث بلغ متوسط الانخفاض نسبة ٥,٤ في المائة في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي؛ واستغرقت هذه البلدان خمس سنوات، في المتوسط، لكي تعيد مستويات دخلها إلى ما كانت عليه قبل الأزمة[٤]. كما زادت البطالة في ١٥ من البلدان السبعة عشر، بحيث بلغ متوسط هذه الزيادة ٤ نقاط مئوية، واستغرقت هذه البلدان ثماني سنوات في المتوسط لكي تعود إلى معدلات العمالة التي كانت سائدة فيها قبل الأزمة.

الشكل ٩

الأزمات الاقتصادية قد تمحو سنوات من الحد من الفقر

معدّل الفقر القطري (نسبة مئوية)

٧٠ ٦٠ ٥٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٠

-٤ -٣ -٢ -١ ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

السنوات السابقة واللاحقة للأزمة

الأرجنتين ٢٠٠١ — المكسيك ١٩٩٥ — تايلند ١٩٩٧

المصدر: انظر صفحة ٥٦.

البلدان ذات العجز الكبير في الحساب الجاري، والتي تتعرض لأزمات متكررة ولهزات كبيرة في أسعار الأغذية، هي الأكثر عُرضة للخطر

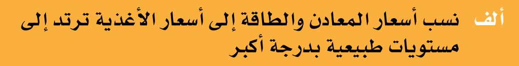
إن درجة تأثُّر البلدان بالأزمات الاقتصادية، التي بدأت في أماكن أخرى، تتوقف على درجة اندماجها في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المالية. فالبلدان ذات العجز الكبير في الحساب الجاري (وهو ما يحدث عندما يكون مجموع واردات البلد من السلع والخدمات والتحويلات أكبر من مجموع صادراته من السلع والخدمات والتحويلات)، وذات المستويات المنخفضة من الاحتياطيات الأجنبية (ودائع العملات الأجنبية والسندات الموجودة بحوزة البنوك المركزية والسلطات النقدية)، معرّضة للخطر، لأن هذا العجز يُسدَّد بواسطة التدفقات من رأس المال الخاص أو العام، مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحويلات المالية، والمعونة الخارجية، والقروض. ولكن هذه التدفقات المالية يمكن أن تنتهي فجأة: فقد تلقى أكبر ١٧ من اقتصادات أمريكا اللاتينية مبلغاً قدره ١٨٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧، إلا أن هذا المبلغ انخفض بمقدار النصف تقريباً، أي إلى ٨٩ مليار دولار أمريكي، في عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن ينخفض مرة أخرى بمقدار النصف بحيث يبلغ ٤٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩. وحدوث انخفاض في تدفقات رأس المال سيكون معناه انخفاض الاستهلاك. وبالنسبة لبعض بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل، قد يكون معنى تعديل الاستهلاك تخفيض الواردات من الأغذية التي تشتد الحاجة إليها، وغيرها من المواد المستوردة المتعلقة بالرعاية مثل معدات الرعاية الصحية والأدوية.

والبلدان التي تعرضت لأزمات أخرى في السنوات الأخيرة، هي عرضة بوجه خاص للتأثر بالأزمة الحالية، لأن الأزمات القطرية والإقليمية تؤدي إلى إجهاد نظم التأقلم، وكثيراً ما تفضي إلى اختلالات في الاقتصاد الكلي. ولقد حدّد النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة، الذي يُحدِّد المواقع الساخنة والطوارئ كل سنة، ١٦ بلداً تعرّضت لأزمات من صنع الإنسان، وكوارث طبيعية، أو تعرّضت لثلاثين مرة واحدة على الأقل في كل سنة من السنوات العشر الماضية (الجدول ١، صفحة ١٥). وهذه البلدان صنّفها صندوق النقد الدولي جميعها تقريباً في فئة البلدان الأكثر تعرضاً للتأثر بالأزمة الحالية (اعتُبِرت أوغندا فقط معرّضة لخطر منخفض). وفي حقيقة الأمر، شكّلت هذه البلدان حصة رئيسية من البلدان الستة والعشرين التي حددها صندوق النقد الدولي باعتبارها شديدة التعرُّض للتأثر بالأزمة الحالية.

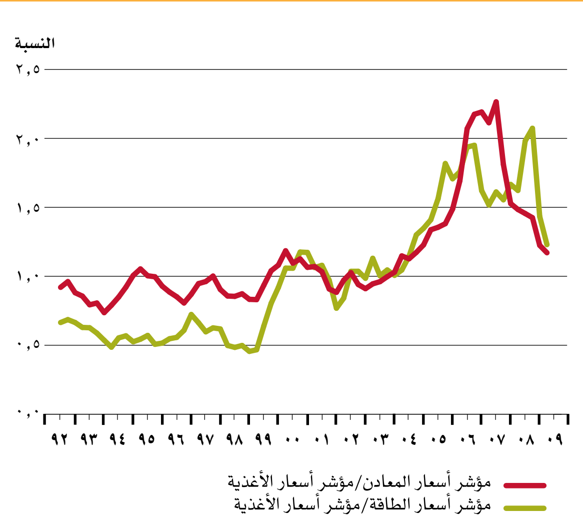
وبالنظر إلى أن بلداناً كثيرة منخفضة الدخل هي أيضاً بلدان مستوردة صافية، تأثر عدد كبير من السكان الفقراء في هذه البلدان من الزيادات في الأسعار المحلية للأغذية خلال الأزمة الغذائية العالمية.

ولكن مدى ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية في البلدان المنخفضة

تغيُّر معدلات التبادل التجاري يمكن أن يجعل بعض البلدان عُرضة للخطر



ألف نسب أسعار المعادن والطاقة إلى أسعار الأغذية ترتد إلى مستويات طبيعية بدرجة أكبر



المصادر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

باء تغير معدلات التبادل التجاري، من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ إلى مارس/آذار ٢٠٠٩

النسبة
٢,٠
١,٨
١,٦
١,٤
١,٢
١,٠
٠,٨
٠,٦
٠,٤
٠,٢
٠,٠
٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٠٩
مؤشر أسعار المشروبات الخفيفة/مؤشر أسعار الأغذية
مؤشر أسعار القطن/مؤشر أسعار الأغذية

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

عندما استحكمت الأزمة الاقتصادية، هبطت الأسعار العالمية للسلع بوجه عام. وكان هبوط أسعار المعادن والوقود والأسمدة حاداً بوجه خاص. وانخفضت أيضاً الأسعار العالمية للأغذية، ولكن ليس بنفس القدر. فالأسعار العالمية للمشروبات الخفيفة (البن والكاكاو والشاي)، مقارنة بالسلع الغذائية، زادت في حقيقة الأمر، لأن أسعار المشروبات الخفيفة كان انخفاضها أقل من انخفاض مؤشر أسعار الأغذية. وهذه التغيُّرات في الأسعار النسبية يشار إليها باعتبارها تغيُّرات في معدلات التبادل التجاري (العلاقة بين الأسعار التي يبيع بها البلد صادراته، والأسعار التي يدفعها نظير وارداته). فإذا ارتفعت أسعار صادرات البلد مقارنة بأسعار وارداته، يُقال إن معدلات تبادله التجاري تحسَّنت.

ومع أن انخفاض أسعار المعادن والطاقة كان حاداً، ظل مؤشرا صندوق النقد الدولي لهاتين السلعتين في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، مقارنة بمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، أعلى بدرجة لا يُستهان بها عن متوسط مستواهما في الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣ (بنسبة قدرها ٢٥ و٦٦ في المائة، على التوالي؛ انظر الشكل ألف). ومع أنه من الواضح أن انخفاض الأسعار سيُلحق الضرر بالبلدان المصدّرة للنفط والمعادن، فقد بدأ انخفاضها من أعلى مستوى لها في التاريخ. وبقدر ممارسة البلدان المصدّرة للمعادن والطاقة إدارة حصيفة على مستوى الاقتصاد الكلي، بتوفير بعض الإيرادات المفاجئة وبزيادة احتياطيات النقد الأجنبي لديها، يمكن التخفيف من أثر الانخفاض الذي حدث مؤخراً في الأسعار.

وقد بدأت نسبة أسعار المشروبات الخفيفة إلى أسعار الأغذية في الأسواق العالمية تتزايد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ (الشكل باء)، وإن كانت النسبة ما زالت في حدود النطاقات التاريخية المعتادة. ومن ثم، يبدو أن بلداناً عديدة، تعتمد على الإيرادات من صادرات المشروبات الخفيفة لكي تستورد الغذاء، قد شهدت تحسّناً طفيفاً في معدلات تبادلها التجاري عندما استحكمت الأزمة الاقتصادية.

وفي حالة البلدان المصدرة للقطن، كان الوضع أكثر تشاؤماً. فأسعار القطن أخذت في الانخفاض مقارنة بأسعار الأغذية منذ عام ٢٠٠٦، واستمر هبوطها حتى أوائل عام ٢٠٠٩ (الشكل باء). وقد تضررت بوركينا فاسو على وجه الخصوص بهذه التحولات في معدلات التبادل التجاري. ويشير النموذج الاقتصادي إلى أن هبوط أسعار القطن حد من القوة الشرائية للأسر بنسبة قدرها ٣,٤ في المائة. كما تأثرت بوركينا فاسو بدرجة كبيرة من ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى منتصف عام ٢٠٠٨، وإن كان هبوط الأسعار في النصف الأخير من عام ٢٠٠٨ قد خفف من حدة التأثيرات[1].

(١) L.G. Bellù. 2009. *International price shocks and technological changes for poverty reduction in Burkina Faso: A general equilibrium approach*. Rome, FAO.

الجدول ١

عدد السنوات المتعاقبة التي حدثت فيها أزمات، حسب النوع

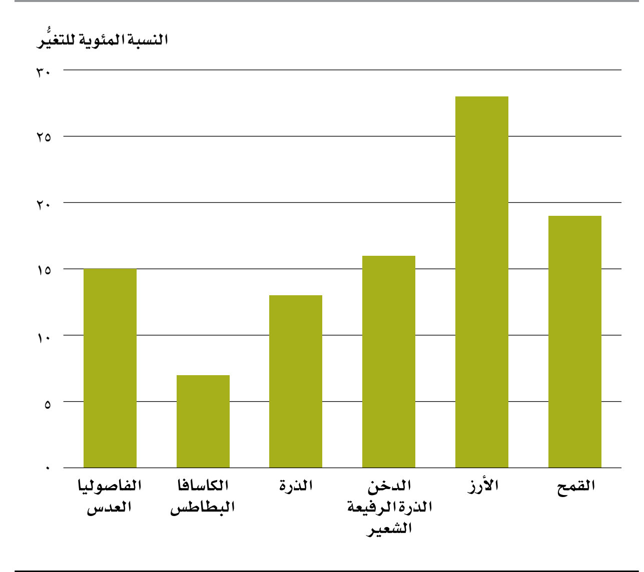
البلد	السنوات المتعاقبة التي حدثت فيها أزمة من نوع ما[١]	حدوث أزمات من صنع الإنسان[١]	حدوث أزمات طبيعية[١]	تقدير صندوق النقد الدولي للتعرّض للهزات بوجه عام[٢]	النمط الرئيسي للتعرّض للهزات[٣]
الصومال	١٥	١٦	١٥	NA	NA
أفغانستان	١٥	١٦	١٠	M	ODA, R
إثيوبيا	١٥	١١	١٣	M	ODA
العراق	١٥	١٥	٩	NA	NA
إريتريا	١٥	١١	١٢	M	R
السودان	١٥	١٥	٨	H	T, ODA, R
هايتي	١٥	٤	١٤	H	ODA, R
بوروندي	١٥	١٥	١	H	ODA
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٥	١٥	٠	H	T
ليبريا	١٥	١٥	٠	H	T, R
أنغولا	١٤	١٣	١	H	T
منغوليا	١٣	١٣	١٢	H	–
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	١٣	٧	١٢	NA	NA
أوغندا	١٢	١٣	٨	L	–
طاجيكستان	١١	٩	١٢	H	R
جورجيا	١٠	١١	٤	M	–

(١) يمكن أن تتجاوز محصلة العمودين الثالث والرابع العدد المذكور في العمود الثاني إذا تعرّضت البلدان لأكثر من أزمة واحدة في سنة ما.
(٢) H = شديد، M = متوسط، L = منخفض، NA = لم يقدَّر.
(٣) يشير نمط التعرُّض إلى أنماط الهزات التي يكون البلد معرّضاً للتأثر بها بدرجة شديدة، وهي: التجارة (T)؛ الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)؛ المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)؛ التحويلات المالية (R).
وتشير الشرطة (–) إلى أن البلد لم يدخل ضمن البلدان شديدة التعرض للتأثر بأي من أنماط الهزات الأربعة، وإن كانت المخاطر الوسطية من أنماط مختلفة كثيرة من الهزات يمكن أن تفضي إلى تعرُّض عام شديد. NA = لم يقدَّر.
المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩. *The implications of the global financial crisis for low-income countries*. واشنطن العاصمة.

الدخل – وانخفاضها بعد ذلك في أواخر عام ٢٠٠٨ – لم يُفهم تماماً إلا مؤخراً. ويتضح من قاعدة بيانات الأسعار المحلية للأغذية التي أعدتها المنظمة، أن زيادة الأسعار من سنة إلى أخرى (مثلاً في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ مقارنة بنفس الشهر في السنة السابقة) تجاوزت، حتى بعد مراعاة التضخم العام، نسبة ٤٨ في المائة في نصف ما يقرب من ١٢٧ دراسة من دراسات الحالة لأسعار الحبوب والفاصوليا المحلية في البلدان النامية. ومع أن الأسعار المحلية في معظم البلدان انخفضت نوعاً ما أثناء النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، في الغالبية العظمى من الحالات، وفي جميع الأقاليم، فإن انخفاضها لم يساير انخفاض الأسعار الدولية للسلع الغذائية. ففي نهاية عام ٢٠٠٨، ظلت الأسعار المحلية للأغذية الأساسية أعلى بنسبة ١٧ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كانت عليه قبل عامين، وكان هذا ينطبق على مجموعة واسعة من المواد الغذائية الهامة (الشكل ١٠).

الشكل ١٠

ما زالت الأسعار المحلية للأغذية أعلى عما كانت عليه قبل الأزمة: زيادة الأسعار على مدى سنتين حتى نهاية ٢٠٠٨



ملاحظة: تشير البيانات إلى متوسط النسبة المئوية للزيادة في السعر معدلاً مراعاة للتضخم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ مقارنة بديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الهجرة والتحويلات المالية

من الواضح أن الأزمة الاقتصادية الحالية تؤدي إلى انخفاض في التحويلات المالية، مما سيُسفر عن انخفاض الدخل، وما ينجم عنه من مشاكل، بالنسبة للكثيرين. فبالنسبة لحصة كبيرة من السكان الذين يعيشون في البلدان النامية، تمثل الهجرة، وما ينجم عنها من تحويلات مالية، استراتيجية هامة للعيش ومصدراً للدخل لأفراد الأسرة الذين يتركهم

تباين الدخل من التحويلات داخل البلدان: حالة نيبال

استمرت تحويلات العمال إلى نيبال في الزيادة خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (الشكل ألف). فقد زادت التحويلات بمقدار ثلاثة أمثال، من ٤٧,٥ مليار روبية نيبالية في ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ١٤٢ مليار روبية نيبالية (أي أكثر من الضعف بالقيمة الحقيقية) في ٢٠٠٧-٢٠٠٨[١]. واستناداً إلى بيانات الإدارة النيبالية للعمل وتنشيط العمالة، زاد عدد العمال الذين سافروا إلى الخارج من أجل العمل في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بما يقرب من ١٣ في المائة، مقارنة بالفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد ساهمت عوامل كثيرة في الزيادة التي حدثت مؤخراً في هجرة اليد العاملة. فسرعة النمو السكاني ونمو قوة العمل، التي اقترنت بعدم كفاية النمو المحلي، جعلت قدرة الاقتصاد على استيعاب العمال تبلغ أقصى حد لها. ففي قطاع الزراعة، نجد أن الأرض الصالحة للزراعة محدودة، وينتشر المعدمون، وأخذ عدد الأسر المُعدمة يتزايد باطراد. وفي القطاع غير الزراعي، أدى التباطؤ في النمو، نتيجة للصراع الأهلي، إلى زيادة تأخير وتيرة

ألف تزايد أهمية الهجرة الخارجة: اتجاهات التحويلات في نيبال

مجموع التحويلات المستلمة (مليار روبية نيبالية)

ملاحظة: البيانات هي بالقيم الإسمية.
المصدر: بنك Nepal Rastra.

باء حصة التحويلات في دخل الأسر في نيبال

النسبة المئوية

المصدر: محسوبة استناداً إلى بيانات من مسح لمستويات المعيشة في نيبال أُجري في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

المهاجرون وراءهم. وتمثّل التحويلات المالية المسجلة رسمياً حوالي ٣٠٠ مليار دولار أمريكي، أي ٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، ولكن الرقم وصل إلى ٦ في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل[٥]. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى، لأن التحويلات لا تنتقل جميعها من خلال القنوات الرسمية والقابلة للقياس.

وفي عام ٢٠٠٥، صُنّف ٧٥ مليون شخص من أقل الأقاليم نمواً كمهاجرين دوليين. وعلى المستوى الإجمالي، هاجر كل من الرجال والنساء بنفس القدر خلال سنوات كثيرة: فقد بلغت حصة المهاجرات، حسب التقديرات، نسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، ولم تتغير كثيراً عن حصتهن في عام ١٩٦٠ التي بلغت ٤٧ في المائة[٦].

ولا تعبِّر الأرقام العالمية عن الدور الهام الذي تلعبه الهجرة بالنسبة للكثير من الأفراد والأسر والدول والأقاليم. فعلى سبيل المثال، تعتبر التحويلات المالية عادة المصدر الرئيسي لتدفقات رأس المال في البلدان الصغيرة القريبة من ممرات الهجرة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية والاتحاد الروسي. وتبيِّن أرقام البنك الدولي الخاصة بعام ٢٠٠٧ أن التحويلات المالية في طاجيكستان تمثّل ٤٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تمثّل ٢٥ في المائة في هندوراس، و٢٤ في المائة في لبنان[٧]. وفي العديد من البلدان الأفريقية الكبيرة (مصر وإثيوبيا ونيجيريا والسنغال والمغرب)، تمثّل التحويلات المالية ما يتراوح من ٥ إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكثيراً ما تتركز التحويلات المالية، داخل البلدان، في مناطق جغرافية معينة (انظر الإطار الذي يتناول نيبال).

وفي كثير من البلدان النامية، تعتمد نسبة كبيرة من الأسر على تحويلات المهاجرين كمصدر للدخل. ففي الفلبين، مثلاً، تتلقى نسبة ١٧ في المائة من الأسر تحويلات من الخارج. وتشاهد نسب مماثلة في ألبانيا وأرمينيا والسلفادور وهايتي، بينما تتلقى نسبة ٢٥ في المائة من الأسر في بيرو شكلاً ما من أشكال التحويلات الخاصة (هي إلى حد كبير تحويلات مهاجرين). وفي الجمهورية الدومينيكية، يفيد ٤٠ في المائة من الأسر في سييرا، وهي إحدى أفقر مناطق البلد، بأن أفراداً منها مهاجرون، ويرسل حوالي نصفهم تحويلات مالية[٨].

والتحويلات المالية تتدفق مباشرة إلى الأسر، وتكون في بعض البلدان والأقاليم (مثلاً جنوب آسيا؛ انظر الشكل ١١) أكبر كثيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المساعدات الإنمائية الرسمية. وفي كثير من البلدان النامية، تشكل التحويلات حصة عالية من الدخل بالنسبة لأغنى الخميسات (الشكل ١٢)[٩]، وإن كانت الأسر شديدة الفقر تتأثر عموماً بدرجة كبيرة بحدوث انخفاض في تدفقات التحويلات، لأنها أقل قدرة على التأقلم مع فقدان الدخل.

إيجاد فرص عمل. وتسبب الصراع المسلح أيضاً في إيجاد ظروف معيشية وأمنية صعبة، لا سيما في المناطق الريفية. ويعتبر عمال كثيرون أن العمالة الخارجية هي الخيار الوحيد الصالح أمامهم.

وقد ساهمت زيادة التحويلات بدرجة كبيرة في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي القطري. فقد زادت حصة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠ في المائة في ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ١٧ في المائة في ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وقرب الهند جغرافياً، والصلة التاريخية والثقافية بين البلدين، وحدودهما الممتدة والمسامية، جعلت الهند مقصداً تقليدياً للمهاجرين النيباليين، وما زالت أهم بلد يقصدونه. ولكن في السنوات الأخيرة أصبحت حصة كبيرة ومتزايدة من التحويلات إلى نيبال تأتي من بلدان أخرى، نتيجة لوجود فرص عمل أفضل وإيرادات أعلى فيها، لا سيما في الشرق الأدنى. بل إن التحويلات من الشرق الأدنى تمثل الآن في حقيقة الأمر حصة أكبر (٣٣ في المائة) من الحصة التي تمثلها التحويلات من الهند (٢٤ في المائة). وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية هما أيضاً مصدران مهمان للتحويلات الواردة.

ويتقاضى معظم المهاجرين أجورهم من القطاعات غير الزراعية، فهم يعملون في المطاعم والمصانع، أو كخدم في المنازل، وحُرّاس أمن، وخادمات (في الهند)، وكموظفي أمن، وسائقين، وعمال إنشاءات في الشرق الأدنى[٢].

وتحقق التحويلات فوائد كثيرة لنيبال. ولكن أثرها على دخل الأسر وفقرها يتباين تبايناً كبيراً عبر أجزاء البلد المختلفة (الشكل باء). فاستناداً إلى مسح مستويات المعيشة في نيبال الذي أُجري في ٢٠٠٣-٢٠٠٤، كانت نسبة التحويلات إلى مجموع دخل الأسر تتراوح من أكثر من ٢٠ في المائة في الجبال الغربية والتلال الغربية وتلال أقصى الغرب، إلى حوالي ٦ في المائة فقط في جبال وسط الغرب، والجبال الوسطى. ويبيّن هذا الاختلاف السبب في إمكانية أن تطمس المتوسطات القطرية أهمية التحويلات في أجزاء معينة من بلد ما.

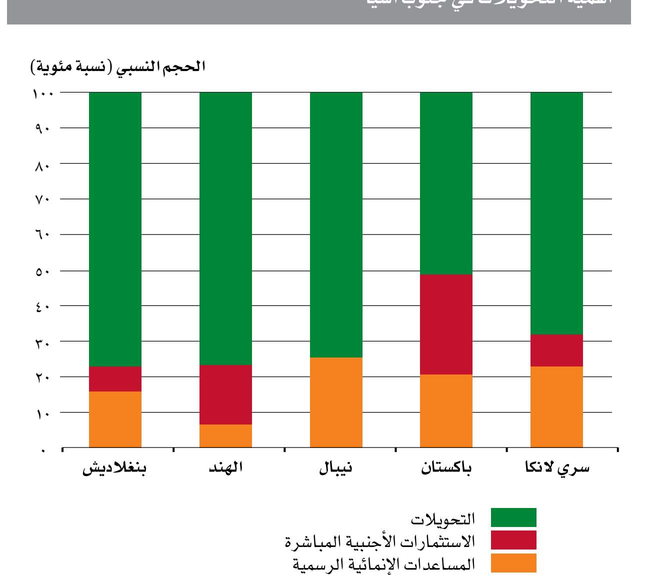
وبالنظر إلى أهمية التحويلات بالنسبة لنيبال، قد يؤدي أي تباطؤ يحدث نتيجة للأزمة الاقتصادية إلى عرقلة النمو الاقتصادي القطري. وبالنظر إلى أن أثر التحويلات على دخل الأسر وعلى الحد من الفقر متفاوت عبر البلد، من الضروري إجراء تحليل على مستوى الأسرة إذا كان المراد أن تصل التدخلات المناسبة إلى الأفراد الذين يجب أن تصل إليهم.

(١) ما يساوي بأسعار الصرف الحالية حوالي ٦٢٣,٧ مليون دولار أمريكي و ١,٨٦ مليار دولار أمريكي، على التوالي.

(٢) P. Bhubanesh. 2008. *Mobilizing remittances for productive use: a policy-oriented approach*. NRB Working Paper 4. Kathmandu, Nepal Rastra Bank.

الشكل ١١

أهمية التحويلات في جنوب آسيا



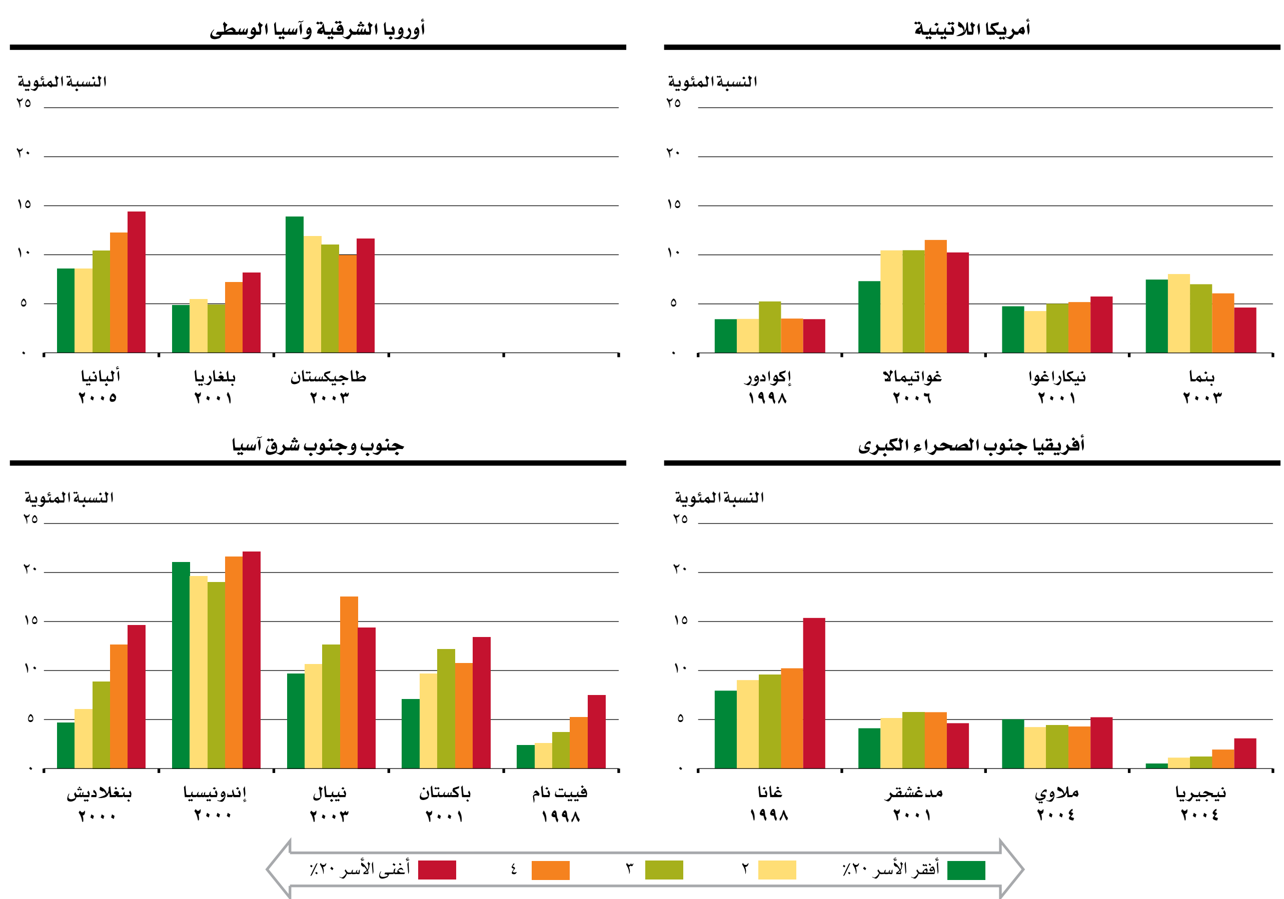
المصدر: البنك الدولي.

وكما هو الحال بالنسبة لمصادر الدخل الأخرى، تنجم عن التحويلات المالية تأثيرات مضاعفة بالنسبة للاقتصاد المحلي. فعلى سبيل المثال، عندما تُستخدم التحويلات لبناء منزل، يزيد الطلب على اليد العاملة شبه الماهرة، مما يعود بالفائدة على أولئك الذين لا يحصلون مباشرة على تحويلات. وهذه التأثيرات المضاعفة تعني ضمناً أن الأثر الكلي لحدوث انخفاض في التحويلات سيكون أكبر من انخفاض التحويلات ذاتها. وتشير الدراسات القائمة على التجربة إلى أن قيمة هذا العامل المضاعف كثيراً ما تتراوح من ١,٥ إلى ٢.

وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، تُسفر زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي عن حدوث انخفاض نسبته ٠,٢٩ في المائة و ٠,٣٧ في المائة، على التوالي، في عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر[١٠]. والتحويلات أقل تقلباً أيضاً بوجه عام من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكثيراً ما كانت، في الأزمات الماضية، عكس الدورة الاقتصادية، وهذا يعني أنها تزيد عادة عندما يتباطأ نمو اقتصاد الوطن (أو عندما يتعرّض الوطن لكارثة). ولكن، بالنظر إلى الطابع العالمي للأزمة الحالية – وأن الأزمة ضربت أولاً البلدان المضيفة وتبلغ أشد درجاتها فيها – فإن البنك الدولي يقدّر أن التحويلات ستنخفض بنسبة تتراوح من ٥ إلى ٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت قد زادت بنسبة تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ في المائة كل سنة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧[١١].

الشكل ١٢

تشكّل التحويلات عادة حصة قليلة من دخل الفقراء: النسبة المئوية لدخل الأسر من التحويلات الخاصة (معظمها تحويلات العمال) في بلدان مختارة، حسب فئة الدخل



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ومدى تأثير انخفاض التحويلات على البلدان المختلفة يعتمد أيضاً على تحركات سعر الصرف، التي ستؤثر، أولاً، على قرارات تحديد كمية النقود التي تُرسل إلى الوطن، وثانياً، على القوة الشرائية لدى المتلقين عند تغيير التحويلات المالية إلى العملة المحلية. ومن المتوقع أن تواجه أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، اللتان تحصلان على حصة كبيرة من تحويلاتهما من الاتحاد الروسي، انخفاضات حادة بالنظر إلى التباطؤ في الاقتصاد الروسي وانخفاض قيمة الروبل الروسي (انظر الإطار الذي يتناول طاجيكستان).

التجارة والائتمان والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمعونة الخارجية

لقد كان للتراجع الاقتصادي في البلدان المتقدمة أثر سلبي شديد على التجارة والائتمان والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمعونة الخارجية. فمن المتوقع في عام ٢٠٠٩ أن ينخفض حجم التجارة العالمية بنسبة تتراوح من ٥ في المائة[١٢] إلى ٩ في المائة[١٣]. وسيكون انخفاض قيمة الصادرات أعلى في البلدان النامية عما هو في الاقتصادات المتقدمة[١٤]، وبالتالي سيُلحق ضرراً كبيراً بالاقتصادات التي تعتمد على الصادرات كمصدر رئيسي للحصول على النقد الأجنبي.

ومع تطور الأزمة، ستواجه البلدان النامية تكاليف عالية للحصول على ائتمان خارجي من المصادر الخاصة والعامة على حد سواء، لأن علاوة المخاطرة، بالنسبة لإقراض البلدان النامية نقوداً، قد زادت بمقدار ربع نقطة مئوية تقريباً. وفي حالات كثيرة، لا يتوافر الائتمان بأي سعر، لأن البنوك تقوم بتحصيص الائتمان ولا تُقرض سوى أولئك الذين تعتبرهم أكثر المقترضين ثقة. وتواجه مؤسسات التمويل الصغير صعوبات، وإن يكن معظمها قد أرسى أساسا متينا ويتهيأ لمزيد من التوسع خلال السنوات القادمة (انظر الإطار على صفحة ٢٠).

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فتكون عادة شديدة التقلُّب بمرور الوقت. وقد شهدت خلال الأزمة الحالية انخفاضاً حاداً، لأن شركات القطاع الخاص في الاقتصادات المتقدمة تواجه تراجعاً اقتصادياً واضحاً. ويبيّن الجدول ٢ في الملحق الفني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثّل في المتوسط أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في بلدان مثل جورجيا وغامبيا والأردن ولبنان. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي في أبريل/نيسان ٢٠٠٩ إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ستنخفض بنسبة ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ في الاقتصادات النامية كمجموعة، وإلى انخفاضها بنسبة ١٥ في المائة في أفريقيا. وتُوجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأغراض التعدين والصناعة والخدمات، مع توجيه قدر ضئيل جداً

أثر تدنّي التحويلات إلى طاجيكستان

توجد في طاجيكستان أعلى نسبة في العالم للتحويلات مقابل الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقدّر حالياً بحوالي ٤٦ في المائة. واستناداً إلى بيانات مسح مستويات المعيشة في طاجيكستان، الذي أُجري في عام ٢٠٠٧، قام باحثون في البنك الدولي بمحاكاة أثر حدوث انخفاض في تحويلات المهاجرين الدوليين على الفقر باستخدام منهجيتين مختلفتين[١]. وقد ركزت الدراسة فقط على تأثير التحويلات المباشرة، بدون أن تأخذ في الاعتبار التراجع الاقتصادي المحتمل في طاجيكستان (أي سوء الأوضاع في سوق العمل المحلية)، أو التأثيرات الثانوية المحتملة للتحويلات (التأثير المضاعف).

وقد حاكى النهج الأول أثر حدوث انخفاض عام في التحويلات على الفقر، مستخدماً نفس النسبة المئوية للانخفاض عبر جميع الأسر، وبافتراض أن الأسر لن تكون قادرة، في الأجل القصير على الأقل، على تعويض الخسارة. أما النهج الثاني فقد حاكى الأثر على الفقر، في حالة فقدان نسبة مئوية معينة من المهاجرين وظائفهم في الخارج، وعودتهم بالتالي إلى موطنهم للعثور على عمل في وظائف مماثلة محلياً، ولكن بأجور أقل كثيراً. وفي كلا النهجين، جرت محاكاة أثر حدوث انخفاضات في التحويلات وفي عمالة المهاجرين قدرها ٢٠ و ٣٠ و ٥٠ في المائة، على التوالي.

وفي إطار جميع السيناريوهات، تبين أن حدوث انخفاض في التحويلات يدفع مزيداً من الأشخاص إلى هوّة الفقر، أما في السيناريو الذي يمثّل أسوأ حالة، من شأن حدوث انخفاض في التحويلات بنسبة قدرها ٥٠ في المائة أن يؤدي إلى زيادة نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٥٣,١ في المائة إلى ٥٩,٦ في المائة، مما يمثّل زيادة في الفقر بنسبة ١٢,٢ في المائة (انظر الجدول). ويكون الأثر أقل نوعاً ما، وإن ظل مع ذلك كبيراً، عند محاكاة حدوث انخفاض بنسبة قدرها ٥٠ في المائة في عمالة المهاجرين. وفي هذه الحالة، يزيد الفقر المدقع إلى ٥٦,٥ في المائة، أي بنسبة ٦,٤ في المائة تقريباً. ووجد البحث أن المناطق الريفية من شأنها أن تتأثر أكثر من المناطق الحضرية بدرجة ملحوظة، بحيث يزيد الأثر بما يتراوح من ١,٣ إلى ١,٨ مرة، تبعاً للسيناريو.

(١) O. Ivaschenko and A.M. Danzer. *Simulation of the impact of reduced migrant remittances on poverty in Tajikistan*. Washington, DC, the World Bank.

الأثر المحتمل للأزمة الاقتصادية على الفقر في طاجيكستان، في إطار سيناريوهات شتى لانخفاض التحويلات

الانخفاض في التحويلات/ العمالة في الخارج (النسبة المئوية)	معدلات الفقر المحاكاة في إطار المنهجية ١ (الانخفاض في التحويلات) (النسبة المئوية من السكان)			معدلات الفقر المحاكاة في إطار المنهجية ٢ (الانخفاض في العمالة في الخارج) (النسبة المئوية من السكان)		
	الحضريون	الريفيون	المجموع	الحضريون	الريفيون	المجموع
حالياً (فترة الأساس)	٤٩,٣	٥٤,٤	٥٣,١	٤٩,٣	٥٤,٤	٥٣,١
٢٠—	٥١,٤	٥٨,٦	٥٦,٨	٥٠,٤	٥٦,٣	٥٤,٨
٣٠—	٥٢,٦	٥٩,٧	٥٧,٩	٥١,١	٥٧,٣	٥٥,٧
٥٠—	٥٣,٨	٦١,٥	٥٩,٦	٥١,٩	٥٨,٢	٥٦,٥

ملاحظة: تستند معدلات الفقر إلى خط الفقر القطري المطلق المستمد من مسح مستويات المعيشة في طاجيكستان الذي أُجري في عام ٢٠٠٧.
المصدر: تستند تقديرات البنك الدولي إلى مسح مستويات المعيشة في طاجيكستان الذي أجري في عام ٢٠٠٧.

منها للزراعة (وإن كان البعض يتعلق بالتجهيز الزراعي)، ولكن انخفاض معدلات العمالة الذي سينجم عن هذا الهبوط ستكون له تأثيرات متموجة على نطاق الاقتصاد كله، وسيؤدي في بعض الظروف إلى زيادة عودة المهاجرين إلى المناطق الريفية من المناطق الحضرية.

والمعونة الخارجية هي المصدر الرئيسي لتدفق رأس المال بالنسبة لبعض أشد البلدان فقراً. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كثيراً ما تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي (أكثر من ٤٠ في المائة في بوروندي وليبريا، مثلاً). وفي هايتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيكاراغوا، تتجاوز حصة تلك المساعدات نسبة ١٠ في المائة. واستجابة للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، شهدت المساعدات الإنمائية الرسمية على المستوى العالمي زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٨. ولكن المعونة الإنمائية تتناقص عادة عندما يتناقص الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة. وهكذا، مع مواجهة البلدان المانحة قيوداً أكثر صرامة على الميزانية في عام ٢٠٠٩، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد ٧١ بلداً الأشد فقراً انخفاضاً عاماً في المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا، وإن كان المستوى الجديد سيظل أعلى من المستوى في عام ٢٠٠٧.

الزراعة كقوة حامية للاقتصاد الكلي

تختلف آثار الأزمات الاقتصادية باختلاف القطاعات تبعاً لطبيعة الأزمة، وحجم القطاع من حيث العمالة، والهيكل التجاري للقطاع. ولكن تنبثق أنماط تتعلق بقطاع الزراعة. فأولاً، بالنسبة لجميع الحالات تقريباً المذكورة في الجدول ٢، كانت معدلات نمو قطاع الزراعة قبل الأزمة وبعدها أقل من معدلات نمو مجموع الناتج المحلي الإجمالي (وهذه الحالات مبرزة باللون الأخضر في الجدول). ثانياً، في جميع الحالات، كان معدل نمو الزراعة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أثناء الأزمة (وهذه الحالات مبرزة باللون البرتقالي). ومن ثم، فإن النمو الزراعي يكون عادة أكثر استقراراً من النمو الذي يحدث في القطاعات الأخرى.

تأثير الأزمة الاقتصادية على التمويل الصغير

ثمة اعتقاد واسع النطاق بأن التمويل الصغير يمثل تدخلات هامة من أجل محاربة الفقر. وأثر الأزمة الحالية لا يقتصر فقط على تأكيدها الدور الحيوي للتمويل في النمو الاقتصادي والتنمية، بل ويشمل أيضا تأثيرها الخطير على مؤسسات التمويل الصغير في الكثير من البلدان النامية. ويعزى واحد من الأسباب إلى سحب المستثمرين من القطاع الخاص تمويلهم، مما اضطر مؤسسات التمويل الصغير إلى تقليص حجم الإقراض. وهو ما يؤثر سلبا، بدوره، على الفقر، نظرا لأن غالبية عملاء هذه المؤسسات هم من الفقراء، بما فيهم المستهلكين، وأصحاب الأعمال الحرة والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية.

وتتخذ التأثيرات على البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة أشكالاً مختلفة، وتنبع من أسباب مختلفة. وتفيد التقارير بأن مؤسسات التمويل الصغير الأشد تأثرا جراء هذه الأزمة، هي المؤسسات العاملة في إطار الاقتصاديات المتكاملة – خاصة في آسيا الوسطى وأوروبا وأمريكا اللاتينية. ومن جهة أخرى، فإن مؤسسات التمويل الصغير التي تركز على الهند ويدعمها المستثمرون الأجانب، والتي عانت من التأخير في تلقي الأموال في عام ٢٠٠٨ تبعا لانشغال المستثمرين حيال تأثير الأزمة المالية، لها أن تتوقع تدفقات أموال نشطة في عام ٢٠٠٩. وفي أفريقيا، تُصارع مؤسسات التمويل الصغير المحلية والإقليمية من أجل تجاوز ضغوط السيولة الناجمة عن تصاعد حالات التخلف عن سداد القروض نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض الدخل. ووفقا لمسح أجرته مؤخرا الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (وهي مركز مستقل لسياسات وبحوث التمويل الصغير، ومن بين أعضائه الثلاثة والثلاثين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، بالتعاون مع مجموعة من المشتغلين في هذا المجال والوكالات الإنمائية، أفاد ثلثا أكثر من ٤٠٠ من مؤسسات التمويل الصغير المشاركة بانخفاض – أو في أفضل حال استقرار – حافظة القروض وزيادة في مستويات الحوافظ المعرضة للمخاطر، مما يعكس تأثيرات الأزمة الجارية.

بيد أن مسحا عالميا للقطاع بشأن تأثير الأزمة على مؤسسات التمويل الصغير وعملائها، أبرز أيضا ما يبديه قطاع التمويل الصغير من مرونة كبرى، خاصة حيثما كان قائما على مصادر تمويل محلية (ودائع أرصدة صغيرة مثلا). وبناء على ذلك، وعلى الرغم مما نشأ من صعوبات إبان الأزمة جراء تزايد روابط مؤسسات التمويل الصغير مع الأسواق المالية المحلية والدولية، فان قطاع التمويل الصغير ككل نجح في إرساء أسس متينة. وثمة اتفاق واسع في الآراء في ما يتعلق بالشفافية المالية من خلال استخدام التصنيفات والمراجعة ومعايير الأداء الاجتماعي، في حين توفر الشراكات مع المستثمرين ذوي الحوافز الاجتماعية ومؤسسات التمويل الإنمائي الأموال لطوارئ السيولة. وهذه القوة، مترافقة مع إمكانات مزيد من التوسع الكبير، من خلال الاستفادة من أسواق العملاء الفقراء الجديرين بالثقة في المناطق الريفية، ستكفل بقاء قطاع التمويل الصغير وتساعد على تخفيف تأثير الكساد الاقتصادي العالمي على الأسر ذات الدخل المنخفض. واستشرافا للمستقبل، ثمة حاجة إلى دراسة الروابط بين الخدمات المالية والبرامج الحكومية لشبكات الأمان الاجتماعي، وإلى إيداع مدفوعات المنح في حسابات مصرفية، وبالتالي ربط الحماية الاجتماعية بالشمولية المالية.

هذا الإطار ساهم به Michael Hamp، كبير مستشاري التمويل الريفي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وتتوسع العمالة الزراعية أيضاً عادة أثناء الأزمة، كما يتبين من مثال إندونيسيا أثناء الأزمة الاقتصادية التي شهدتها في ١٩٩٧-١٩٩٨. فمع أن العمالة في قطاعي الصناعة والكهرباء الإندونيسيين انخفضت بنسبة قدرها ١٢ و٢٧ في المائة، على التوالي، أثناء الأزمة الاقتصادية التي حدثت فيها في ١٩٩٧-١٩٩٨، فإن التوسع في العمالة في قطاع الزراعة (بنسبة ١٥,٢) عوَّض عن الانخفاض الذي حدث في القطاعات الأخرى وفاقه[١٥]. وشهدت بلدان آسيوية أخرى، تأثرت بأزمة ١٩٩٧-١٩٩٨، نمطاً مماثلاً: فقد ارتفعت العمالة الزراعية بنسبة قدرها ٩,١ في المائة في ماليزيا وبنسبة قدرها ٥,٤ في المائة في جمهورية كوريا، بينما انخفضت العمالة في قطاع التصنيع التحويلي في كلا البلدين.

لماذا لن يتأثر النمو الزراعي مثلما يتأثر النمو في القطاعات الأخرى؟ أولاً، في حالة انخفاض الدخل، لا يقل الطلب على المنتجات الزراعية، لا سيما الأغذية، بطريقة متناسبة، فالناس سيضحّون بسلع أخرى، مثل المنتجات الصناعية والخدمات، لكي يضمنوا قدرتهم على شراء ما يكفي من الغذاء (أو شراء ما يتيحه لهم دخلهم). وفي ما يتعلق بالإمدادات، قد تستخدم قطاعات أخرى الائتمان بطريقة مكثّفة؛ بينما نجد أن الزراعة، لا سيما إذا كان أصحاب الحيازات الصغيرة هم الذين يشرفون عليها، تكون متسمة بطابع التمويل الذاتي بدرجة كبيرة، وبالتالي تكون أقل تأثراً بحالات النقص المفاجئة في الائتمان. إلا أن هذه المقولة الأخيرة لا تنطبق على المزارع الكبيرة والتجارية حيث يمثّل الائتمان مدخلاً أساسياً. وعلاوة على ذلك، فإن توفير الائتمان يمكن أن يدعمه المهاجرون الذين يعودون من المناطق الحضرية.

وفي حالات كثيرة، قد تكون الأزمات مصحوبة بانخفاض في قيمة سعر الصرف (مثلا المكسيك في عام ١٩٩٥ وإندونيسيا وتايلند في ١٩٩٧-١٩٩٨). وهذا يعود بالفائدة عادة على الزراعة، لأن المنتجات الزراعية كثيراً ما تُعتبر أكثر قابلية للتداول التجاري نسبياً، مقارنة بإنتاج قطاع الخدمات. ولكن الأزمات الاقتصادية لا تكون جميعها متماثلة. ففي الأزمة الحالية، سيؤدي الطابع العالمي للتباطؤ الاقتصادي، وما يصاحبه من انخفاضات في الأسعار السلعية العالمية، إلى الحد من التأثيرات الايجابية لانخفاض قيمة سعر الصرف على الزراعة. وعلاوة على ذلك، فإن الطابع العالمي للأزمة يقلل أيضاً احتمال أن يمثّل تخفيض قيمة عملة أي بلد تعزيزاً فعالاً لصادرات ذلك البلد.

الجدول ٢

معدلات النمو حسب القطاع الرئيسي في بلدان مختارة قبل أزمة اقتصادية ما وأثناءها وبعدها

البلد	الفترة	متوسط معدل النمو السنوي حسب القطاع (النسبة المئوية)				
		الزراعة	الصناعة	التصنيع التحويلي	الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
إندونيسيا	٥ سنوات قبل الأزمة	٢,٥	٩,٢	١٠,٣	٨,٥	٧,١
	١٩٩٨	-١,٣	-١٤,٠	-١١,٤	-١٦,٥	-١٣,١
	٥ سنوات بعد الأزمة	٣,٠	٤,١	٤,٩	٥,٨	٣,٧
ماليزيا	٥ سنوات قبل الأزمة	٠,٥	١١,١	١٢,٧	١٠,٢	٩,٢
	١٩٩٨	-٢,٨	-١٠,٧	-١٣,٤	-٥,٠	-٧,٤
	٥ سنوات بعد الأزمة	٣,٤	٦,١	٧,٥	٥,٢	٥,٠
جمهورية كوريا	٥ سنوات قبل الأزمة	١,٤	٨,٠	٧,٧	٧,٢	٦,٩
	١٩٩٨	-٦,٤	-٨,٢	-٧,٩	-٣,٩	-٦,٩
	٥ سنوات بعد الأزمة	١,٠	٧,٤	٩,٧	٤,٦	٦,٤
تايلند	٥ سنوات قبل الأزمة	٠,٧	٩,٨	١٠,٦	٧,٢	٦,٥
	١٩٩٨	-١,٥	-١٣,٠	-١٠,٩	-١٠,٠	-١٠,٥
	٥ سنوات بعد الأزمة	٣,٣	٦,٣	٦,٨	٤,٠	٤,٨
الأرجنتين	٥ سنوات قبل الأزمة	١,٨	٢,٠	١,١	٣,٤	٢,٧
	٢٠٠١	١,١	-٦,٥	-٧,٤	-٤,٠	-٤,٤
	٥ سنوات بعد الأزمة	٣,٤	٧,١	٦,٧	٣,٧	٤,٩
البرازيل	٥ سنوات قبل الأزمة	٤,١	٣,١	٢,٢	٣,٩	٣,٠
	١٩٩٩	٦,٥	-١,٩	-١,٩	١,٤	٠,٣
	٥ سنوات بعد الأزمة	٤,١	٣,٠	٣,٤	٤,١	٣,٠
المكسيك	٥ سنوات قبل الأزمة	٢,٢	٣,٩	٣,٦	٤,٠	٣,٩
	١٩٩٥	٠,٩	-٧,٨	-٤,٩	-٦,٢	-٦,٢
	٥ سنوات بعد الأزمة	٢,٠	٣,٩	٣,٩	٣,٨	٥,٥
الكاميرون	٥ سنوات قبل الأزمة	١,٩	-٦,١	-١,٨	-٧,٥	-٣,٦
	١٩٩٤	٣,١	-١٤,٤	-٣,٣	١٣,١	-٢,٥
	٥ سنوات بعد الأزمة	٧,٥	٤,٧	٤,٣	٠,٢	٤,٦
غانا	٥ سنوات قبل الأزمة	٠,٢	-١,٥	-٠,٢	٢,٦	٠,٣
	١٩٧٩-١٩٨٣ [١]	-١,٨	-١١,٧	-١٣,٨	-١,٨	-٣,٤
	٥ سنوات بعد الأزمة	٣,٥	١٠,٦	١٢,٦	٧,٧	٥,٩
مالي	٥ سنوات قبل الأزمة	٤,٢	٥,٠	٤,٨	٢,٥	٣,٥
	١٩٩٤	٦,٦	-٤,٠	-٣,٦	-٠,٦	٠,٩
	٥ سنوات بعد الأزمة	٤,٤	٨,٨	-٣,٤	٤,٢	٥,٨

(١) السنة التي بدأت فيها الأزمة والسنة التي انتهت فيها في غانا ليستا محددتين كما في الحالات الأخرى ولكن نقطة الحضيض كانت في إطار السنوات المختارة.
المصدر: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة استنادا إلى بيانات من «مؤشرات التنمية في العالم»، البنك الدولي.



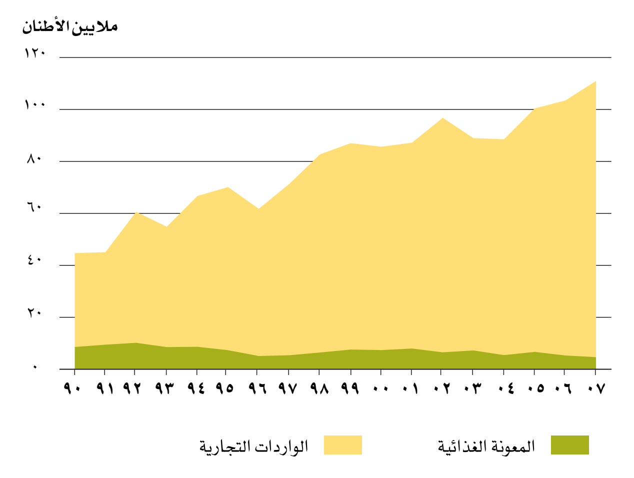
التحديد الكمي لآثار الأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي[١٦]

من المرجح أن يكون أثر الأزمة الاقتصادية على الفقراء وعديمي الأمن الغذائي كبيراً، لا سيما على ضوء الأثر السلبي للتصاعد الحاد في أسعار الغذاء والوقود، الذي سبق أن تعرّضت له أشد الفئات السكانية تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. فالبيئة الاقتصادية العالمية الأصعب الآن لها تأثير كبير على الأمن الغذائي القطري في عدد من البلدان شديدة الفقر، التي اعتمد كثير منها بدرجة متزايدة على واردات الحبوب خلال العقد المنصرم (الشكل ١٣). وهذا الاعتماد على الواردات الغذائية حفزت عليه سياسات تحرير التجارة وتوسُّع نظام النقل العالمي وتطوره. وقد ساعدت زيادة الاعتماد على واردات الحبوب على إبقاء الأسعار في متناول المستهلكين بدرجة كبيرة، ولكن انعدام النمو الزراعي المحلي، الذي أدى إلى زيادة الواردات، قد عرَّض بلداناً كثيرة لتقلبات الأسواق الدولية.

وتشكّل الآن الأغذية المستوردة، ومن بينها الأغذية الأساسية مثل الحبوب والزيوت النباتية، عنصراً هاماً من مكونات الغذاء في معظم البلدان. فخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٣، سجّل الاعتماد على الواردات أكبر زيادة له في أقل البلدان نمواً، مقارنة بمجموعات البلدان الأعلى دخلاً. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمدت أقل البلدان نمواً على الواردات بنسبة ١٧ في المائة من استهلاكها للحبوب (مقارنة بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٧٠)، وبنسبة ٤٥ في المائة من استهلاكها للسكر ومواد التحلية (مقابل نسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٧٠)، وبنسبة ٥٥ في المائة من استهلاكها للزيوت النباتية (مقابل

الشكل ١٣

تزايد اعتماد البلدان الناميةٍ على الواردات الغذائية: واردات الحبوب في ٧٠ بلدا



ملاحظة: تشير البيانات إلى ٧٠ بلداً نامياً، وهي النموذج الذي تستخدمه دائرة البحوث الاقتصادية في وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعداد تقديراتها للأمن الغذائي.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

نسبة ٩ في المائة في عام ١٩٧٠). وعلى المستوى القطري الفردي، تتباين الحالة تبايناً كبيراً. فعلى سبيل المثال، كانت الواردات تمثّل أكثر من نصف إمدادات الحبوب في ١١ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أنغولا والرأس الأخضر وإريتريا وغامبيا وليسوتو وليبريا وموريتانيا والسنغال والصومال وسوازيلند وزمبابوي) في ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وقد تراوحت هذه الحصة من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة في سبعة بلدان أخرى (بنن والكاميرون وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وغينيا - بيساو وموزامبيق).

الأزمة المالية والاقتصادية ستزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠٠٩

على الرغم من حدوث هبوط في الأسعار الدولية للسلع الغذائية أثناء الجزء الأخير من عام ٢٠٠٨، من المتوقع في عام ٢٠٠٩ تدهور القوة الشرائية وارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي. فاستناداً إلى الاتجاهات التاريخية للإنتاج في البلدان السبعين، التي يتناولها نموذج دائرة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر الإطار، صفحة ٢٤)، سيزيد عدد عديمي الأمن الغذائي بنسبة ٢ في المائة على الأقل، وهو ما يتسق مع بيانات منظمة الأغذية والزراعة التي توضح أن نقص التغذية كان يتزايد حتى قبل الأزمتين (انظر صفحة ٨). وسوف تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى تفاقم هذه المشكلة بدرجة كبيرة. فبالنسبة للبلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية، بافتراض عدم حدوث حالات نقص كبير في الإنتاج المحلي، هناك عاملان هامان يحدِّدان إمكانية هذه البلدان على استيراد الأغذية، هما إيرادات التصدير وتدفق رأس المال (الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية والمعونة الخارجية). وعند حدوث هبوط في الصادرات أو في تدفقات رأس المال، من المرجح أن يؤدي هذا إلى الحد من الواردات، بما في ذلك الواردات الغذائية (إلا إذا كان البلد قادراً على الاقتراض دولياً، وهو ليس خياراً متاحاً بالنسبة لبلدان فقيرة كثيرة). وهكذا، ستقل إمكانية حصول البلدان الفقيرة على تلك الأغذية، حتى إذا ظل إجمالي توافر الأغذية على صعيد العالم دون تغيير، مما يعرِّض أمنها الغذائي للخطر. وقد تناول نموذج وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة كميّة للتغيُّرات في قدرة البلدان المنخفضة الدخل على الاستيراد لمواجهة هزات خارجية شتى، وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي.

وقد أُعدت ثلاثة سيناريوهات لتقييم الأثر المحتمل للأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي للبلدان المنخفضة الدخل. ففي السيناريو الأول، ينخفض نمو صادرات البلدان في عام ٢٠٠٩ مقارنة بتقديرات فترة الأساس (أي نمو الصادرات في حالة عدم وجود أزمة اقتصادية). وهذا الانخفاض يكون بنفس نسبة الهبوط المقدّر في النمو الاقتصادي للبلدان في عام ٢٠٠٩، مما ينجم عنه حدوث هبوط مقدّر بنسبة ٥٠ في المائة في نمو الصادرات في

هل الواردات الغذائية سيئة بالضرورة؟

لقد حفزت الأزمة الغذائية العالمية في ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بلداناً كثيرة على إعادة النظر في فوائد اعتمادها على الواردات لتغطية حصة كبيرة من استهلاك الأغذية. وبالنظر إلى ارتفاع الأسعار وعدم استقرارها واضطراب الأسواق في هذا الوقت، من الواضح أن يؤدي الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية للأغذية إلى زيادة قلق البلدان. ولكن ما هو الذي يشكّل اعتماداً «مفرطاً»، وما هي مزايا ومساوئ الحد من هذا الاعتماد؟

أولاً، من المهم إدراك أن الأسعار المحلية للأغذية في بلدان كثيرة مصدِّرة شهدت أيضاً زيادة حادة أثناء الأزمة، فمثلاً زادت أسعار الأرز في باكستان وتايلند وفييت نام، وزادت أسعار الذرة في جنوب أفريقيا. وبعبارة أخرى، فإن البلدان المستوردة ليست هي البلدان الوحيدة المعرّضة للتأثّر بارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية؛ فأي بلد مفتوح أمام التجارة يمكن أن يتأثر. ثانياً، يمكن أيضاً أن تنبع طفرات الأسعار من الهزات التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي المحلي: فإتباع سياسة بسيطة تتمثل في الانعزال عن الأسواق العالمية (الاكتفاء الذاتي) يعرِّض البلد لمخاطر كبيرة متعلقة بالطقس. وبالتالي، لا يوجد سبيل سهل للقضاء على انعدام استقرار الأسعار في الأسواق المحلية.

ويكون تثبيت الأسعار المحلية، في مواجهة طفرات الأسعار العالمية، أيسر إذا كانت كمية الواردات أو الصادرات تمثّل حصة صغيرة نسبياً من الاستهلاك أو الإنتاج، لأن من الأسهل حمايتها بواسطة مستويات معقولة من الاحتفاظ بمخزونات. أما إذا كانت الواردات تمثل ٥٠ في المائة من الاستهلاك، فسيكون من الصعب تنفيذ سياسة فعالة لتثبيت الأسعار المحلية تحمي من طفرات الأسعار العالمية. ويصدق نفس الشيء إذا كانت الصادرات تمثّل نصف الإنتاج.

وتتوقف مبررات الحد من حصة التجارة في الاستهلاك أو الإنتاج على الميزة النسبية. فإذا كانت لدى بلد ما ميزة نسبية قوية في ما يتعلق بإنتاج سلعة غذائية معينة، فإن تخفيض الإنتاج للحد من أهمية التجارة (الصادرات) سيأتي بنتيجة عكسية، وسيُلحق الضرر بمزارعين كثيرين. كذلك، فإن تخفيض كمية الواردات، عندما لا تكون لدى بلد ما ميزة نسبية في ما يتعلق بالإنتاج، سيلحق الضرر بالمستهلكين. وعلاوة على ذلك، يكون أشد الناس فقراً هم الذين يتأثرون في الغالب أكثر من غيرهم، نتيجة لإتباع سياسة من هذا القبيل، كما هو مبيَّن في حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨. ويمكن أن يساعد تحليل بيانات مسح الأسر على تحديد الفئات التي تتضرر أشد الضرر في ما يتعلق ببلد محدد وسلعة محددة.

وبطبيعة الحال، الميزة النسبية ليست مفهوماً جامداً. فإذا كان بلد ما يفتقر إلى ميزة نسبية في ما يتعلق بإنتاج سلعة محددة، فإن ذلك قد يكون بسبب نقص الاستثمار في البحوث الزراعية، أو البنية الأساسية الريفية، أو الطرق أو السلع العامة الأخرى. وفي هذه الحالات، يكون أنسب حل هو زيادة الاستثمار في الزراعة، لا فرض قيود تجارية. وحتى في الأجل القصير، قبل أن يتسنى للاستثمار أن يؤتي ثماره، من المرجح أن تكون القيود التجارية ضارة إذا أدت إلى زيادة الأسعار المحلية إلى مستويات أعلى بدرجة لا يستهان بها، مقارنة بالأسعار العالمية، في الأجل المتوسط، وذلك لأن الأسعار المرتفعة ستلحق عادة الضرر بأشد الفقراء فقراً. وعلاوة على ذلك، بينما قد يكون من المعقول السماح للأسعار المحلية بالانحراف عن الأسعار العالمية في الأجل القصير، فإن إتباع استراتيجية من هذا القبيل على مدى سنوات عديدة يمكن أن يكون محفوفاً بالمخاطر. فالقيود التجارية، عندما تنفَّذ، كثيراً ما يكون من الصعب إزالتها، وقد تفشل في توفير الانضباط الكافي في الأسواق، لكفالة استثمار الحكومات والقطاع الخاص نقودهما بحكمة. وهكذا، فإن تقييد الواردات، لمجرد تجنب الاعتماد على السوق العالمية، قد يؤدي إلى بقاء الأسعار المحلية للأغذية مرتفعة طوال الوقت، وليس فقط عندما تكون الأسعار العالمية مرتفعة. أما الحل الأكثر فعالية والمستدام فهو زيادة الاستثمار في الزراعة لتحسين نمو الإنتاجية.

شمال أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهبوط بنسبة ٤٠ في المائة في آسيا (٦٠ في المائة في آسيا الوسطى)، وهبوط بنسبة ٦٠ في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فعلى سبيل المثال، سيشهد بلد آسيوي، كان من المتوقع سابقاً أن يبلغ معدل نمو صادراته ١٠ في المائة، انخفاض هذا النمو بنسبة قدرها ٤٠ في المائة، بحيث يصل إلى ٦ في المائة فقط. وهذا السيناريو يفترض وجود تدفقات مالية مستمرة (تشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية والمعونة الخارجية) لتمويل العجز التجاري. أما السيناريو الثاني، أو الأوسط، فهو يفترض نفس افتراض السيناريو الأول، ولكنه، إضافة إلى ذلك، يقلل تدفق رأس المال في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٥ في المائة (بسبب انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية، وربما المساعدات الإنمائية الرسمية). والسيناريو الثالث يفترض نفس افتراض السيناريو الأول ويقلل تدفق رأس المال في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٠ في المائة.

ففي إطار السيناريو الأول، من المتوقع أن يؤدي انخفاض معدل نمو إيرادات التصدير، وما ينجم عن ذلك من انخفاض في القدرة على الاستيراد، إلى حدوث هبوط في استهلاك الأغذية، يعادل زيادة بنسبة قدرها ٧,٣ في المائة، عن تقديرات فترة الأساس، في عدد الأشخاص عديمي الأغذية. ولن يكون أثر ذلك متماثلا في جميع الأقاليم والبلدان، لأن النتائج تتباين تبعاً لاعتماد البلدان الفردية على الواردات الغذائية، وإيرادات التصدير مقارنة بالتوافر العام للنقد الأجنبي، والوضع الأصلي في ما يتعلق بالأمن الغذائي.

أما في إطار السيناريو الثاني، من المتوقع، في حالة انخفاض تدفقات رأس المال بنسبة قدرها ٢٥ في المائة، بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو إيرادات التصدير، أن تتدهور حالة الأمن الغذائي في البلدان بدرجة كبيرة، بسبب انخفاض الواردات الغذائية بقدر كبير. ومن المتوقع، في إطار هذا السيناريو، أن يزيد عدد الناس الذين يصبحون عديمي الأمن

الغذائي بنسبة قدرها ٩,٢ في المائة مقارنة بتقديرات فترة الأساس لعام ٢٠٠٩. وقد استُخدم هذا السيناريو لاستنباط تقديرات نقص التغذية المعروضة من قبل في هذا التقرير (انظر الصفحة ١١). وأخيراً، يؤدي السيناريو الثالث إلى زيادة بنسبة قدرها ١١,٦ في المائة في عدد عديمي الأمن الغذائي. وهذه السيناريوهات الثلاثة جميعها هي، بالطبع، سيناريوهات افتراضية: فالأثر الفعلي سيتباين تبعاً للاستجابات القطرية والدولية للانكماش الاقتصادي.

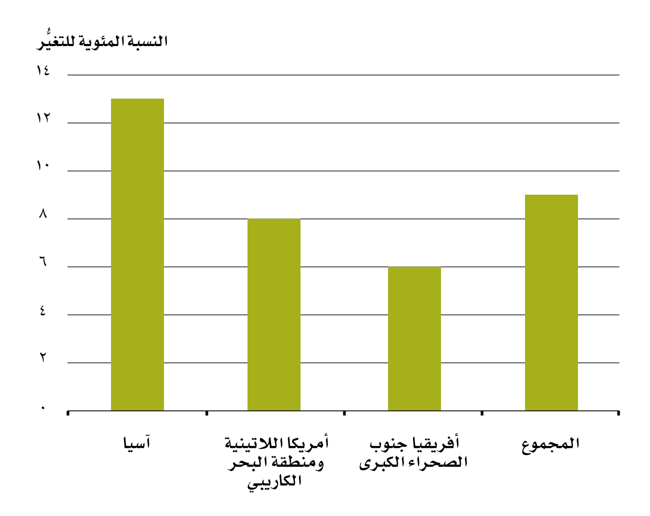
ومن المتوقع أن يزيد عدد الأشخاص عديمي الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة قدرها ٦ في المائة في إطار السيناريو الثاني (الشكل ١٤)، مقارنة بنسبة قدرها ٣ في المائة و٩ في المائة في إطار السيناريوهين الأول والثالث، على التوالي. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي الإقليم الذي توجد فيه أشد درجات انعدام الأمن الغذائي في العالم. فمتوسط المتناول اليومي من السعرات الحرارية في الإقليم يتجاوز بالكاد المتطلب اليومي البالغ ١٠٠ ٢ كيلو سعر حراري، وهو أدنى مستوى في العالم على الإطلاق. ولا توجد لدى بلدان كثيرة في هذا الإقليم إمدادات كافية من الغذاء، ويؤدي انعدام المساواة في الدخل إلى تفاقم هذه المشكلة. وستكون البلدان الأشد تأثراً بالأزمة الاقتصادية هي تلك التي توجد لديها مستويات مرتفعة من العجز في ميزان المدفوعات ومن الاعتماد على الواردات الغذائية.

ومن المتوقع أن يتمثّل أثر السيناريو الثاني في حدوث زيادة قدرها ٨ في المائة، مقارنة بفترة الأساس، في عدد الأشخاص عديمي الأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (وذلك مقابل نسبة قدرها ٤ في المائة و٢٠ في المائة في إطار السيناريوهين الأول والثالث على التوالي). وكما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، زادت حصة الواردات الغذائية بمرور الوقت، مع عدم زيادة الإنتاج المحلي للأغذية لمسايرة تزايد الطلب على الغذاء. وقد كانت سياسات تحرير التجارة ونمو الدخل هما العاملان الرئيسيان اللذان يقفان وراء الزيادة في الاستهلاك. ووجود مستويات مرتفعة من انعدام المساواة في الدخل يؤدي إلى زيادة التعرُّض لانعدام الأمن الغذائي في هذا الإقليم أيضاً. وهناك شاغل رئيسي في الإقليم يتمثل في هبوط حجم التحويلات المالية، وهو حجم يتجاوز في بلدان كثيرة محصلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية والقروض الحكومية والخاصة. فكثيراً ما توفّر تلك التحويلات المالية دخلاً لقطاع المجتمع الأشد فقراً، وتُنفق على ضروريات أساسية مثل الغذاء (انظر الهجرة والتحويلات المالية على الصفحة ١٥).

وتشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص عديمي الأمن الغذائي في آسيا (بما في ذلك آسيا الوسطى)، في إطار السيناريو الثاني سيزيد بنسبة قدرها ١٣ في المائة مقارنة بفترة الأساس في عام ٢٠٠٩، وذلك مقابل زيادة قدرها ١١ في المائة و١٣ في المائة على التوالي في إطار السيناريوهين الأول والثالث. ويكون الأثر أكبر عموماً عما هو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتقف وراءه أهمية التجارة الخارجية للاقتصادات الآسيوية. وتعني أهمية التجارة في السلع والخدمات أيضاً، أن الأثر الإضافي لحدوث هبوط آخر في تدفقات رأس المال ضئيل نسبياً، كما يدلل على ذلك الهبوط المتماثل في السيناريوهات الثلاثة. فتزايد صلات آسيا بالبيئة الاقتصادية الدولية، لا سيما أداء وسياسات البلدان المتقدمة الرئيسية، معناه أن ضعف الاقتصاد العالمي يؤثر مباشرة على حالة الأمن الغذائي في بلدان هذا الإقليم، التي يعاني كثير منها من فقر مستمر ومدقع. وستكون الهند أقل تأثراً من بلدان آسيوية أخرى كثيرة، لأن سياساتها المالية الحذرة قللت من احتمالات تعرّض البلد لهزات مالية خارجية. وعلاوة على ذلك، أدى الدعم الحكومي المتواصل لقطاع الزراعة إلى تحويل الهند من مستورِد صافٍ للحبوب إلى مصدِّر صافٍ.

الشكل ١٤

أثر الأزمة الاقتصادية المقُلق على نقص التغذية في عام ٢٠٠٩



ملاحظة: تشير البيانات إلى السيناريو ٢ الذي أعدته دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بفترة الأساس.

المصدر: وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كيف تُجري دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية تقييماً للأمن الغذائي؟

يتناول نموذج الأمن الغذائي، الذي تستخدمه دائرة البحوث الاقتصادية، استهلاك الأغذية وإمكانية الحصول عليها في ٧٠ بلداً نامياً منخفض الدخل: ٣٧ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و٤ في شمال أفريقيا، و ١٨ في آسيا (من بينها ٨ في آسيا الوسطى)، و ١١ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وبسبب التركيز على البلدان النامية المنخفضة الدخل، لا تُدرج في النموذج عدة بلدان نامية كبيرة (منها مثلاً الأرجنتين والبرازيل والصين والمكسيك وجنوب أفريقيا). والسلع التي يشملها النموذج هي الحبوب، والمحاصيل الجذرية، وفئة تسمّى «أخرى» تشمل جميع الأغذية الأخرى. وتمثّل الفئات السلعية الثلاث، كمجموع، ١٠٠ في المائة من السعرات الحرارية المستهلكة. ويُقسَّم سكان كل بلد إلى خمس فئات متساوية (خميسات)، وفقاً لنصيب الفرد من الدخل. ويتباين استهلاك الأغذية في ما بين هذه الفئات، بحيث يستهلك أفقر خميس أقل كمية من الغذاء. واستناداً إلى استهلاك كل خميس للأغذية وإلى مجموع السكان، يقدِّر النموذج عدد الأشخاص غير القادرين على تلبية احتياجاتهم التغذوية الضرورية البالغة ١٠٠ ٢ كيلو سعر حراري يومياً.

أثر ارتفاع الأسعار على المنتجين الأفارقة

درس مشروع قامت به مؤخراً دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، أثر ارتفاع أسعار الأغذية في أفريقيا. وكان أحد أهداف الدراسة هو تحديد ما إذا كانت الأسعار المرتفعة تنتقل إلى المزارعين المحليين، الذين قد يعمدون عندئذ إلى زيادة الإنتاج ومنافسة الواردات بفعالية في الأسواق الإقليمية. ولكن في معظم الحالات كانت قدرة المنتجين على الاستجابة لارتفاع الأسعار يعيقها عدم إمكانية حصولهم على رأس المال، وسوء البنية الأساسية، ومحدودية التكنولوجيا، ونقص المعلومات، وقلة المدخلات، وانخفاض جودة البذور. وهذه العقبات تعني ضعف اندماج الأسواق حيثما كانت الأسعار تتباين تبايناً كبيراً بين المنتجين والمستهلكين، وكذلك من منطقة إلى أخرى.

ففي غانا، مثلاً، عندما بلغت الأسعار العالمية للحبوب ذروتها في منتصف ٢٠٠٨، قدمت الحكومة إعانات في ما يتعلق بالأسمدة والجرارات. وكانت هذه الإعانات موجهة أساساً لزرّاع الذرة الأشد فقراً، ولكن حتى مع وجود الأسعار المدعومة، لم يكن باستطاعة مزارعين كثيرين أن يتحملوا تكلفة الأسمدة، ناهيك عن الجرارات. فأسعار الأسمدة في غانا زادت بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً خلال الفترة من أبريل/نيسان ٢٠٠٧ إلى أغسطس/آب ٢٠٠٨. وكانت توجد تباينات ملحوظة في الأسعار في ما بين الأسواق المحلية المختلفة، إلى حد أن الفارق في أسعار الذرة في بلدتين مختلفتين – تبعد إحداهما عن الأخرى ٦٥ ميلاً (١٠٥ كيلومترات) فقط – وصل إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال.

وقد حدثت مشاكل مماثلة في كينيا المعرّضة لزيادات في الأسعار العالمية للأسمدة والطاقة، لأنها تستورد كل وقودها وأسمدتها. وقد أدى تثبيت أسعار السلع عند بوابة المزرعة (على الرغم من ارتفاع الأسعار الاستهلاكية)، وزيادة تكاليف المدخلات الزراعية (زادت أسعار الأسمدة بمقدار ثلاثة أمثال في ستة أشهر) والنقل، إلى الحد من الحوافز التي تدفع إلى إنتاج الأغذية. وهذه الحالة، المقرونة باضطراب سياسي محلي، أدت إلى عدم تهيئة نحو نصف الأرض الزراعية في الوادي المتصدع الشمالي (وهو المنطقة الرئيسية المنتجة للذرة) لموسم الزرع في ٢٠٠٨.

وفي موزامبيق، كان الإحساس بما حدث مؤخراً من ارتفاع في أسعار الأغذية قوياً على مستوى المستهلكين، ولكن حجم البلد وجغرافيته حدّا من انتقال الأسعار إلى المزارعين. فمع وجود سوق زراعية ممزقة وبنية أساسية سيئة يعوقان التجارة، فإن الفرص المتاحة أمام المنتجين الزراعيين للاستفادة من ارتفاع الدخل نسبياً وتزايده في المناطق الحضرية كانت محدودة. وقد وجدت الدراسة أن الذرة الأرجنتينية المستوردة كانت متوافرة في سوق مابوتو بنفس سعر الذرة المنقولة داخلياً من الجزء الشمالي من البلد. وهذا يعني أن الإنتاج المحلي من الأرجح الاتجار به داخل المجتمعات الريفية أو في المناطق الريفية من البلدان المجاورة، مثل ملاوي أو زامبيا، التي تواجه معوقات مماثلة من حيث البنية الأساسية للأسواق.

وفي أوغندا، وعلى الرغم من تزايد الطلب، كانت استجابة الإنتاج منخفضة لأسباب شتى. والعامل الرئيسي وراء الإنتاجية المنخفضة هو تجزؤ الأراضي، بحيث يسيطر على إنتاج الأغذية أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يملك كل منهم هكتاراً واحداً أو هكتارين من الأراضي. وهؤلاء المنتجون لا يملكون سبيلاً للوصول إلى الأسواق الائتمانية، ولا يمكنهم تحمّل ثمن الأسمدة أو الأنواع عالية الجودة من البذور. وقد أدت هذه الأسباب إلى انخفاض في كل من خصوبة الأرض وجودة المحاصيل. وعلاوة على ذلك، فإن سوق الأغذية (باستثناء السكر) محررة تماماً، مما يعني عدم وجود أي إعانات للمدخلات أو للإنتاج أو أي تعريفات جمركية على الصادرات والواردات. وقد كانت النفقات الحكومية على الزراعة تمثّل حوالي ١,٥ في المائة من مجموع النفقات في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وبالنظر إلى عدم وجود أي منظمات للمزارعين لتحسين قدرة المنتجين على المساومة، فإن المزارعين الذين يفتقرون إلى النقود، يبيعون عادة محاصيلهم بعد الحصاد مباشرة، بدلاً من تخزين محاصيلهم وانتظار ارتفاع الأسعار.

وإجمالاً، يُبرز حجم التغيرات في مؤشرات انعدام الأمن الغذائي، في إطار السيناريوهات المختلفة الموصوفة آنفاً، تعرُّض ملايين من الفقراء، الذين يكون استهلاكهم للأغذية عند مستوى المتطلب التغذوي اليومي، أو يقترب منه، لانعدام الأمن الغذائي. وفي كل عام، يزيد هذا التعرُّض إما بسبب عوامل داخلية، تشمل نقص الإنتاج المحلي بسبب سوء الطقس وعدم ملاءمة الاستجابات على صعيد السياسات المحلية، أو عوامل أخرى مثل الهزات الاقتصادية العالمية الموجودة حالياً.

وتكشف السيناريوهات أيضاً عن جانب هام من جوانب معادلة الأمن الغذائي، هو تزايد دور الواردات الغذائية في كثير من البلدان المنخفضة الدخل (انظر الإطار الوارد على الصفحة ٢٣). فحيثما يغطي الإنتاج المحلي معظم إمدادات البلد الغذائية، من المرجح ألا يكون لحدوث انخفاض في الواردات أثر يُذكر على الأمن الغذائي. ولكن، في حالة البلدان التي يتزايد اعتمادها على الواردات، يمكن أن يؤدي حدوث هبوط في تلك الواردات إلى تفاقم تعرضها لانعدام الأمن الغذائي. وإقليمياً، يبلغ مستوى الاعتماد على الواردات في ما يتعلق بالحبوب، وهي الغذاء الأساسي الأول الذي يستهلكه الفقراء، أدنى درجاته في آسيا، تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ثم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ثم شمال أفريقيا. فأغلبية بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشمال أفريقيا، المدرجة في دراسة وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، تستورد ما يقرب من نصف إمداداتها من الحبوب. ويمكن أن تتغاضى بعض البلدان عن استيراد سلع أخرى، وأن تخصص حصة كبيرة من ميزانية الاستيراد الخاصة بها للغذاء أثناء فترة الأزمة، ولكن بالنسبة للبلدان التي يكون فيها معدل انعدام الأمن الغذائي مرتفعاً في بداية الأزمة، ومن بينها كثرة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يمكن أن يؤدي أي هبوط في النمو الاقتصادي وفي القدرة على الاستيراد إلى انعكاسات سلبية شديدة، وأن يتسبب في تضخيم انعدام الأمن الغذائي.

ومن الواضح أن الأداء من حيث إنتاج الأغذية يلعب دوراً حاسم الأهمية في الأمن الغذائي القطري. فمنذ عام ١٩٩٠، أظهرت أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى أعلى نمو في إنتاج الحبوب – ٢,٨ في المائة كل سنة – ولكن هذا النمو ألغاه تقريباً النمو السكاني المرتفع في الإقليم، الذي يبلغ ٢,٧ المائة كل سنة (مقارنة بأقل من ١,٥ في المائة في الأقاليم الأخرى). ويعزى نحو ٩٠ في المائة من نمو الإنتاج في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على مدى العقدين الماضيين، إلى زيادة المساحة المزروعة؛ فغلات الإقليم هي الأدنى في العالم، حيث تمثل حوالي ثُلث المتوسط العالمي. وهذا يعني أن أغلبية البلدان بعيدة عن بلوغ أقصى إمكاناتها التقنية لإنتاج المحاصيل. وقد أدى ارتفاع أسعار الحبوب مؤخراً إلى تحسين حوافز الإنتاج بالنسبة للبلدان التي توجد لديها موارد منتجة نسبياً، واقتصادات سوق تتسم بدرجة كافية من الكفاءة، تجعلها تستفيد من ارتفاع الأسعار. ولكن، في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نجد أن استجابات المنتجين لتغيرات الأسعار ضئيلة بسبب سوء البنية الأساسية للأسواق، وارتفاع تكاليف المدخلات، ومحدودية الحصول على التكنولوجيات الجديدة. وقد أظهرت دراسة لدائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، شملت أربعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (غانا وكينيا وموزامبيق وأوغندا)، أن طائفة متنوعة من العوامل أعاقت استجابة الإمدادات المحلية لارتفاع الأسعار، تشمل ارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة والنقل، والمعوّقات المتعلقة بالبنية الأساسية (انظر الإطار على صفحة ٢٥).



آليات تأقلم الفقراء وعديمي الأمن الغذائي

كيف تتأقلم الأسر مع هبوط الدخل؟

عندما تواجه الأسر تزايد البطالة وتدني الأجور وانخفاض الطلب على ما تقوم به من أعمال، فإنها ستحاول الحفاظ على الدخل من خلال الهجرة أو المشاركة في أنماط جديدة من النشاط الاقتصادي. وبدلاً من ذلك، فإنها ستحاول تغطية تكاليف الاستهلاك من خلال بيع الأصول مثل الثروة الحيوانية، أو الاقتراض عندما يتسنى لها الوصول إلى أسواق الائتمان. كما أنها ستغيِّر أنماط إنفاقها بخفض الإنفاق على السلع المعمّرة، إلى أقصى حد، وعلى الغذاء إلى أقل حد. ويتحول الإنفاق على الغذاء أيضاً نحو أغذية غنية بالسعرات الحرارية وكثيفة الطاقة (مثل الحبوب) وبعيداً عن الأغذية الغنية بالبروتينات الأغلى ثمناً، والأغذية الغنية بالمغذيات (الشكل ١٥).

واستراتيجيات التأقلم المذكورة آنفاً تستنزف جميعها أصول الفقراء. فعلى سبيل المثال، قد تقلل الهجرة من تماسك المجتمع المحلي، وقد تؤدي زيادة عمالة الإناث إلى الحد من الزيارات لمراكز الرعاية الصحية، وتؤدي مبيعات الأصول إلى انخفاض رصيد الموارد المادية أو المالية، وقد يؤدي التحوُّل عن الأغذية الأكثر قيمة تغذوية (مثل اللحوم ومنتجات الألبان والفاكهة والخضر)، نحو الحبوب الأقل قيمة تغذوية، إلى زيادة سوء التغذية والحد من إمكانات الأطفال الإدراكية. وعند مواجهة أزمة ما، يجب على الأسر أن تختار نوع الأصول الذي تسحب منه. وفي حالات كثيرة، سيكون هناك بُعد جنساني لهذا القرار، من ذلك مثلاً تعليم البنين أم البنات، والأصول التي يملكها الزوج أم الأصول التي تملكها الزوجة[١٧].

والأسر الأكثر فقراً، التي تواجه قيوداً أكبر من حيث الميزانية، هي بالطبع التي يكون تضررها أكبر من تضرر الأسر الأغنى. فأثناء الأزمة الاقتصادية الآسيوية في ١٩٩٧-١٩٩٨، مثلاً، كان معدّل انخفاض التحاق الفقراء بالمدارس في إندونيسيا أكبر من غيرهم. وفي أزمة الكاميرون الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي، زاد انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الثالثة بدرجة كبيرة بين أشد نصف السكان فقراً (٧ إلى ٨ نقاط مئوية)، مقارنة بما حدث بين النصف الأغنى من السكان (نقطتان مئويتان إلى ٣ نقاط مئوية). وأثناء حالة الجفاف التي أصابت زمبابوي في منتصف التسعينيات (وهي لم تكن أزمة اقتصادية ولكنها أسفرت عن فقدان الدخل)، عانى صغار أطفال أشد الأسر فقراً من انخفاض كبير في معدل النمو، وظل هؤلاء الأطفال أقصر طولاً مما كان متوقعاً لعدة سنوات بعدئذ. وهذه التأثيرات مقلقة للغاية، حيث أن هناك مجموعة كبيرة من المؤلفات تشير إلى أن التقزم يرتبط بانخفاض المهارات الإدراكية، وانخفاض مستوى الاستيعاب الدراسي في مرحلة الطفولة، وانخفاض الإيرادات في مرحلة الرُشد[١٨].

ويوجد عنصر جنساني هام في آليات التأقلم هذه من حيث مشاركة المرأة في العمل. فالمرأة في البلدان النامية يزيد عادة عملها عندما ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ١٦)، ولكن العلاقة تتباين في ما بين النساء ذوات المستويات التعليمية المختلفة. ففي معظم الأقاليم، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تزيد عادة مشاركة المرأة الأقل تعليماً في العمل في أوقات الأزمات الاقتصادية، مقارنة بالمرأة التي نالت قسطاً أكبر من التعليم.

وحيث أن الأمهات العاملات في البلدان النامية لا تهتم برعاية أنفسهن وأطفالهن صحياً، فكثيراً ما تتدهور الأحوال الصحية أثناء أوقات الأزمات، بينما تتحسّن فعلاً في البلدان المتقدمة. فأثناء أزمة المكسيك عام ١٩٩٥، سجّلت معدلات وفيات الرضّع أعلى زيادة لها في المناطق التي زادت فيها مشاركة المرأة في العمل. وعلاوة على ذلك،

الشكل ١٥

آليات التأقلم في أوقات الأزمات: كيفية استجابة الأسر لهبوط الدخل



	الإجراءات	التكاليف
أنشطة اقتصادية جديدة	زيادة المشاركة في أنشطة توليد الدخل (خاصة النساء) الهجرة إلى الأماكن التي تتوافر فيها فرص العمل الهجرة العائدة إلى قرية/بلد المنشأ	تقليص أنشطة الترفيه والأنشطة الأخرى، وقد تعاني من ذلك رعاية الأمومة والتغذية والتعليم خسارة تماسك المجتمع المحلي، ومشكلة تفكك الأسر انخفاض الأجور في أسواق العمالة المحلية
سلاسة الاستهلاك	بيع الأصول الاقتراض من الأسواق الرسمية/غير الرسمية	خسارة إمكانات اكتساب دخل في المستقبل، واحتمال ظهور شراك الفقر تقليص إمكانات اكتساب دخل في المستقبل، وزيادة المخاطر
التغيير في أنماط الاستهلاك	تحول أنماط التغذية نحو أغذية (نشوية) زهيدة الثمن، وبعيدا عن أغذية غنية بالعناصر الغذائية الدقيقة مثل اللبن واللحوم والفاكهة والخضر تخفيض الإنفاق على جوانب الصحة والتعليم والسلع المعمرة وشبه المعمرة للحفاظ على الإنفاق على الأغذية	احتمال التسبب في الإصابة بسوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وما يترتب عنهما من عواقب صحية وخيمة احتمال تعرض أفراد الأسرة لتأثيرات صحية سلبية والإضرار بإمكانات اكتساب دخل في المستقبل

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

تؤثر الأزمات الاقتصادية بدرجة كبيرة على وفيات الرضّع: فانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤ في المائة، يرتبط بزيادة وفيات الرضّع بنسبة ٢ في المائة. وإضافة إلى ذلك، فإن تأثير الهزات السلبية للناتج المحلي الإجمالي على وفيات الرضّع أكبر بمعدل خمس مرات في حالة البنات مما هو في حالة البنين (الشكل ١٧)[١٩].

الهجرة العائدة الداخلية: الزراعة كقوة حامية من الأزمات على مستوى الأسرة[٢٠]

إن الزراعة، علاوة على مهمتها كحامية للاقتصاد الكلي كما نوقش من قبل، يمكن أيضاً أن تكون حامية على مستوى الأسرة بتوفير مأوى غير باهظ التكلفة وأغذية وعمالة للعمال العاطلين عن العمل العائدين من المناطق الحضرية في أوقات الأزمات. ففي غانا، كانت الزراعة بمثابة شبكة أمان للعمال، وغيرهم ممن جرى تسريحهم أثناء الأزمة الاقتصادية التي حدثت في ثمانينيات القرن الماضي[٢١]. وكانت أيضاً بمثابة شبكة أمان لكثيرين من أبناء غانا، البالغ عددهم ١,٢ مليون، الذين عادوا إلى وطنهم من نيجيريا في عام ١٩٨٣ بسبب الأزمة الاقتصادية في ذلك البلد. وهذه العملية يسّرها العرض الوفير نسبياً من الأراضي في بعض مناطق غانا. وخلال الأزمة الحالية، أدت الزراعة هذه الوظيفة في بلدان آسيوية كثيرة، من بينها الصين، وحتى في بعض البلدان المتقدمة، مثل إسبانيا. ويمكن أيضاً أن تساعد الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية على استيعاب العمال الذين يضطرون إلى ترك المناطق الحضرية. بل إن هذه الأنشطة قد تكون، في حقيقة الأمر، أنسب للأشخاص الذين لم يعملوا في الزراعة منذ سنوات كثيرة.

الشكل ١٦

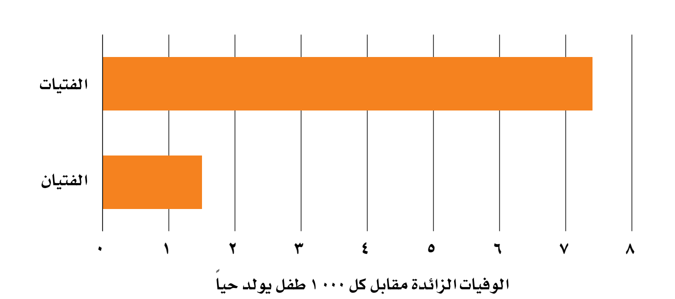
الزيادة في معدلات مشاركة الإناث في العمل استجابة لهبوط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠ في المائة، حسب مستوى التعليم



المصدر: انظر صفحة ٥٦.

الشكل ١٧

زيادة معاناة الفتيات بسبب الأزمات الاقتصادية: الزيادة في وفيات الرضع عن فترة الأساس الخالية من الأزمات

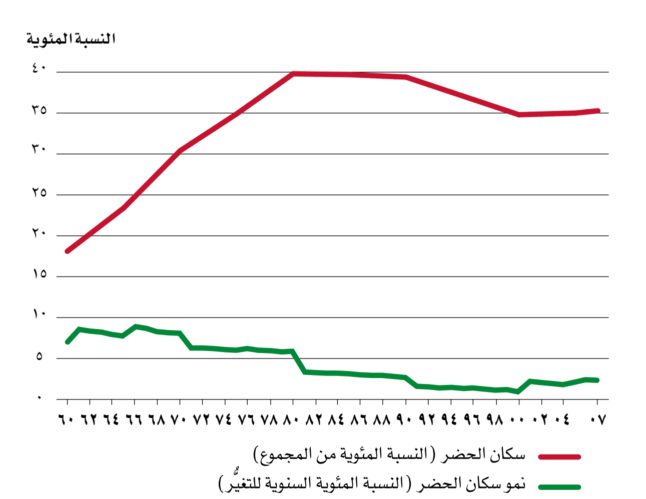


ملاحظة: تستند البيانات إلى ١٢٢ حالة هبوط كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية.

المصدر: انظر صفحة ٥٦.

الشكل ١٨

مساهمة هبوط صناعة النحاس في زامبيا في انخفاض معدل التحضر



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ما هو حجم تدفقات الهجرة العائدة؟ وهل هي دائمة أم مؤقتة؟

ليس مما يدعو إلى الدهشة أن تدفقات الهجرة العائدة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية، في أوقات الأزمات، تكون كبيرة في البلدان الفقيرة، حيث يتميز قطاع الزراعة بحجمه الكبير. فعلى سبيل المثال، في إندونيسيا أثناء الأزمة الآسيوية التي حدثت في ١٩٩٧-١٩٩٨، انتقل ٦ في المائة من جميع الراشدين، ممن هم في ذروة سن العمل، من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية في سنة واحدة، وهذا يعادل ١١ في المائة من مجموع العمالة الزراعية. وعلى العكس من ذلك، كانت الهجرة العائدة في تايلند تساوي ١ في المائة فقط من مجموع العمالة الزراعية في ١٩٩٧، وما يتراوح من ٢ إلى ٣ في المائة في عام ١٩٩٨، مع توجُّه قدر كبير من الهجرة العائدة إلى المنطقة الشمالية الشرقية الفقيرة من البلد[٢٢]. وكان انخفاض قدرة الزراعة التايلندية على الاستيعاب، على الأرجح، نتيجة للاستثمارات في التكنولوجيا الموفرة لليد العاملة في أوائل تسعينيات القرن الماضي، التي جرى تطبيقها لمواجهة ارتفاع الأجور الحقيقية.

ومن المحتمل أن تمثِّل الهجرة العائدة، بالنسبة للعاطلين عن العمل في الحضر، استراتيجية مؤقتة للتأقلم في معظم الحالات. فالعمل الزراعي ينطوي على عنصر جذب ضئيل: فالعمل شاق، والأجر هزيل، وقد فقد عائدون حضريون كثيرون مهاراتهم الزراعية، لا سيما المهارات اللازمة في قطاع المحاصيل النقدية[٢٣]. وهكذا، بينما كانت هناك هجرة من الحضر إلى الريف في تايلند في أعقاب أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨، سرعان ما انقلبت هذه الهجرة العائدة إلى هجرة خارجة من المناطق الريفية لما يتجاوز قليلاً نسبة ٥ في المائة من مجموع العمالة الزراعية في عام ١٩٩٩، استمراراً للاتجاه الطويل الأجل السابق.

ومع ذلك، قد تكون الهجرة العائدة إلى المناطق الريفية، في بعض الحالات، أكثر اتساماً بالطابع الدائم. ففي الصين، مثلاً، عاد نحو ٣٨ في المائة من جميع المهاجرين خلال العقد المنصرم إلى مسقط رأسهم[٢٤]. وكان هذا يرجع، جزئياً، إلى نظام hukou الذي وضع قيوداً على الهجرة إلى المناطق الحضرية، والذي يطالب الأسر بضرورة تسجيل محل إقامتها. وما زال نظام hukou، مع أنه الآن أقل صرامة مما كان في الماضي، يؤثر على الأمن الوظيفي الذي يواجهه المهاجرون الريفيون في المناطق الحضرية. وقد تساعد أيضاً الأزمة المزمنة في صناعة النحاس المتداعية في زامبيا (الموجودة في مقاطعة كوبربيلت، وهي منطقة حضرية) على تفسير الانخفاض التدريجي في معدل التحضر في البلد (الشكل ١٨).

دور الحماية له ثمنه

يشجِّع بعض واضعي السياسات الهجرة العائدة لأنها تخفف من العبء على المدن وتجعل البطالة أقل حدة، وقد تقلل من انعدام الاستقرار السياسي، وتخفف من الضغط على ميزانية الحكومة المجهدة أصلاً في أوقات الأزمة. ولكن توجد أيضاً تكاليف لتلك الهجرة. فالأسر الريفية سيكون عليها أن تتأقلم مع انخفاض مستوى التحويلات المالية، وسيكون عليها في الوقت نفسه أن تتعامل مع زيادة الطلب على الغذاء في أعقاب وصول المهاجرين العائدين.

وأثر الهجرة العائدة على الأسر الريفية يتوقف على ما إذا كان الأشخاص العائدون يمكن توظيفهم بطريقة منتجة. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الأسر سيثقل كاهلها عبء إطعام مزيد من الأفواه بدون وجود أي زيادة مصاحبة في الموارد. ومن دواعي الأسف أن هناك قدراً ضئيلاً من الأدلة المستمدة من التجربة بشأن ذلك. فثمة أدلة من الصين على أن الهجرة الخارجة لها أثر سلبي على الإنتاجية الزراعية (مما يعني ضمناً أن الهجرة العائدة سيكون لها أثر إيجابي)، ولكن الأدلة المستمدة من تايلند تشير إلى أن قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة لا يمكنه استيعاب اليد العاملة الحضرية القليلة المهارة، التي نزحت بسبب الأزمة الاقتصادية في ١٩٩٧-١٩٩٨[٢٥].



دراسات حالة لبلدان متأثرة بالأزمة الاقتصادية

لقد وصف القسم الأول من هذا التقرير كيف أخذ الجوع يتزايد في العقد المنصرم، حتى قبل الأزمة الغذائية في ٢٠٠٦-٢٠٠٨ والأزمة الاقتصادية الحالية. ثم وصف طبيعة الأزمة الاقتصادية وكيف انتقلت إلى البلدان النامية، وأثرها على نقص التغذية، وآليات التأقلم التي يستخدمها الفقراء للتعامل مع هذا الوضع. وفي هذا القسم نقدّم دراسات حالة تبيِّن كيف تؤثر الأزمة الاقتصادية على خمسة بلدان، وعلى الفقراء الذين يعيشون فيها. ويصنِّف صندوق النقد الدولي اثنين من تلك البلدان الخمسة (بنغلاديش ونيكاراغوا) في فئة البلدان المعرّضة لخطر متوسط بسبب الأزمة، بينما يصنِّف البلدان الثلاثة الأخرى (أرمينيا وغانا وزامبيا) في فئة البلدان المعرَّضة لخطر شديد.

وقد استخدم الفقراء طائفة متنوعة من آليات التأقلم للتكيف مع الأزمة، تبعاً لحالتهم المحددة (الجدول ٣). وتتباين الأهمية النسبية للتحويلات المالية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدات الإنمائية الرسمية، عبر هذه البلدان (الشكل ١٩). فأهمية التحويلات المالية (الشكل ٢٠) والتجارة أخذت تتزايد على مدى العقد المنصرم (الشكل ٢١)، وإن كانت التجارة في السلع والخدمات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت في أرمينيا أثناء السنوات الخمس عشرة الماضية[٢٦]. وتوضح تحليلات قاعدة بيانات الأسعار في المنظمة أن الأزمة الغذائية العالمية قد تتسبب في ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية في جميع هذه البلدان (الشكل ٢٢).

الجدول ٣

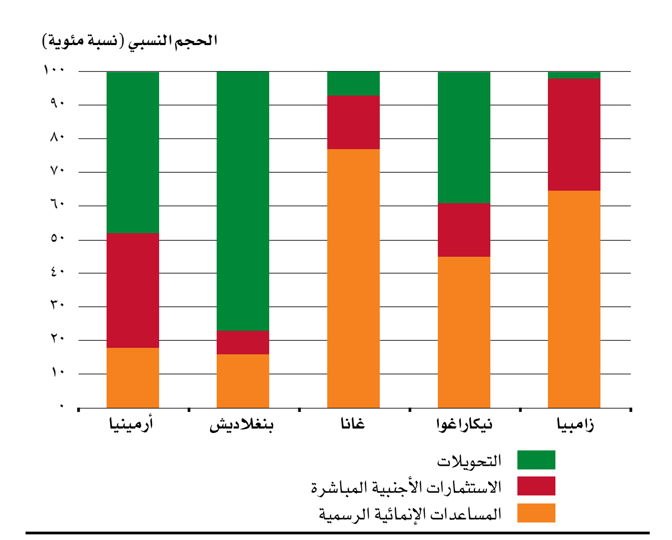
قنوات الانتقال (التدفقات المالية) والاستجابات الحكومية وتكيفات الأسر التي استخدمها الفقراء في خمسة بلدان متأثرة بالأزمة الاقتصادية

	أرمينيا	بنغلاديش	غانا	نيكاراغوا	زامبيا
قنوات الانتقال	التحويلات	التحويلات، ODA ،FDI	التحويلات، التجارة، ODA ،FDI	التحويلات، ODA ،FDI	التجارة، التحويلات، ODA ،FDI
الاستجابات الحكومية	بناء الهياكل الأساسية، تقديم إعانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إقامة منطقتين اقتصاديتين حرتين، بناء مساكن ميسورة التكلفة، زيادة الحد الأدنى للأجور	زيادة حجم برامج توزيع الأغذية التي كانت موجودة سلفا، منح تخفيضات ضريبية، تقديم إعانات نقدية	برنامج موجّه للتحويل النقدي، تأمين صحي قطري، بدل تعليم، تغذية مدرسية، برنامج قطري لعمالة الشباب	تغذية مدرسية، شبكات أمان منتجة، متاجر تبيع بأسعار معتدلة	زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والزراعة
تكيّفات الأسر: مصادر دخل جديدة	تنمية المشروعات الصغيرة الحجم	عمالة عرضية	هجرة، تنويع المحاصيل، عمالة عرضية	هجرة خارجة، تجارة في سلع عديمة القيمة، جمع حطب الوقود	عودة إلى الزراعة، تجارة في سلع عديمة القيمة، سرقة، دعارة
تكيّفات الأسر: سلاسة الاستهلاك	بيع الثروة الحيوانية، اقتراض	اقتراض	بيع الثروة الحيوانية	بيع الثروة الحيوانية، اقتراض	دعم من الأسرة الممتدة، بيع الثروة الحيوانية
تكيفات الأسر: تغيّرات في أنماط الإنفاق	تغييرات تغذوية (من القمح إلى البطاطس)، الإقلال من اللجوء إلى الخدمات الصحية	تناول وجبات أقل، تناول أغذية أقل جودة، خفض المصروفات الصحية	تغييرات تغذوية (الحفاظ على استهلاك الأغذية الأساسية ولكن مع الإقلال من المتناول من الأغذية الأخرى)، التحول من المدرسة الخاصة إلى المدرسة العامة، خفض النفقات الصحية	تغييرات تغذوية	تناول وجبات أقل، تناول أغذية اقل جودة، الحد من مصروفات الصحة والتعليم

الملاحظات: البنود المدرجة بجانب قنوات الانتقال في ما يتعلق بكل بلد، هي تلك التي حدد صندوق النقد الدولي أنها قنوات يتعرّض من خلالها البلد المعيَّن لخطر شديد أو متوسط بسبب هزة سلبية. FDI = الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ODA = المساعدات الإنمائية الرسمية.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ١٩

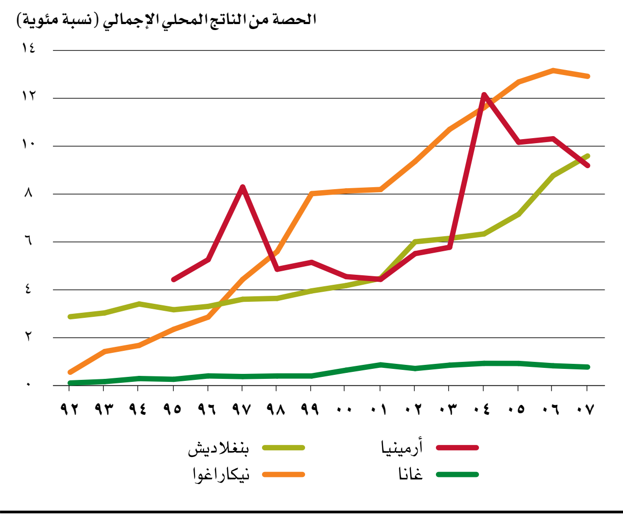
يختلف تأثير الهزات باختلاف البلدان: الأهمية النسبية للمساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات



المصدر: البنك الدولي.

الشكل ٢٠

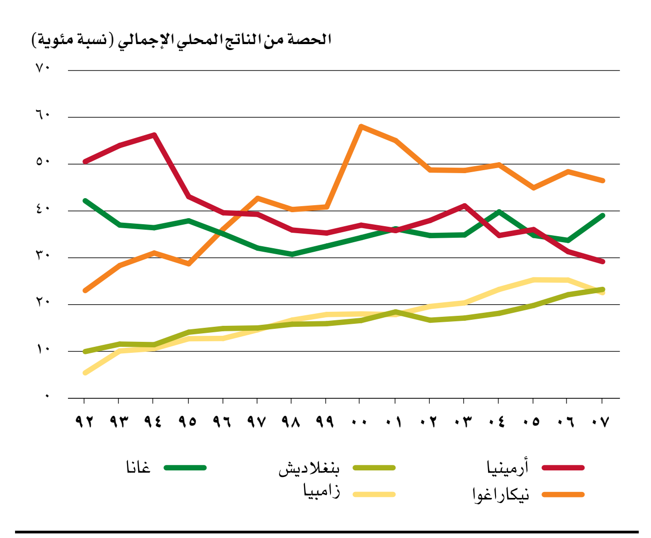
زيادة أهمية التحويلات



المصدر: البنك الدولي.

الشكل ٢١

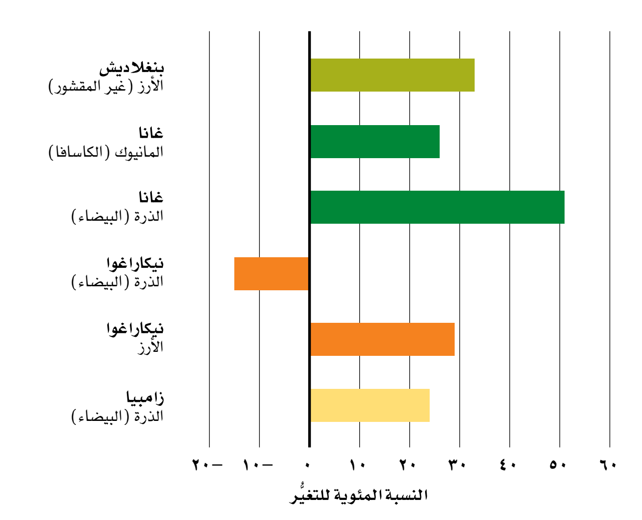
تغير أهمية التجارة: متوسط الواردات والصادرات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك الدولي.

الشكل ٢٢

الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية الأساسية: الزيادة في الأسعار الحقيقية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨



المصادر: منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الأغذية والزراعة في غانا.



أرمينيا

أرمينيا بلد جبلي غير ساحلي يقع في جنوب القوقاز، ويبلغ مجموع عدد سكانه ٣,٢ مليون نسمة، يعيش ٦٤ في المائة منهم في مناطق حضرية. وقد نجحت أرمينيا، بالرغم من تعرضها لصعوبات كثيرة، في التحول إلى اقتصاد السوق خلال العقد المنصرم، محققة معدلات نمو من رقمين خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٧. والقمح هو الغذاء الرئيسي فيها، بحيث يوفّر حوالي ٤٨ في المائة من مجموع المتناول من السعرات الحرارية.

الآثار على الاقتصاد الكلي

وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، ستتأثر رابطة الدول المستقلة (منظمة إقليمية تضم الجمهوريات السوفييتية السابقة)، وأرمينيا عضو فيها، بالأزمة الاقتصادية العالمية أكثر من أي إقليم آخر[٢٧]. فخلال الشهرين الأوليين من عام ٢٠٠٩، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لأرمينيا بنسبة قدرها ٣,٧ في المائة مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠٠٨، مما دفع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تصحيح توقعاتهما الخاصة بالنمو هبوطياً في ما يتعلق بعام ٢٠٠٩ إلى ما يقل عن ٥ في المائة وما يقل عن ٨ في المائة، على التوالي. وهذا يتناقض مع متوسط نمو سنوي قدره ١٢,٦ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧. وفي أوائل مارس/آذار ٢٠٠٩، خُفضت قيمة العملة الأرمنية (الدرام) تخفيضاً هائلاً، بحيث فقدت ١٨ في المائة من قيمتها في يوم واحد. وقد أدى انخفاض القيمة هذا إلى حدوث تضخم كبير.

ويعتمد الاقتصاد في أرمينيا إلى حد كبير على الأسواق الأوروبية والروسية في ما يتعلق بتجارته، وقد تضرر شركاؤه التجاريون الرئيسيون بالأزمة تضرراً شديداً. وكان التباطؤ محسوساً بوجه خاص في قطاع البناء، وهو عامل محرّك رئيسي يقف وراء النمو الاقتصادي الذي حققته أرمينيا مؤخراً، وذلك لأن النشاط تباطأ في الاتحاد الروسي وفي أرمينيا نفسها. كما تضرر بشدة قطاع التعدين نتيجة للانخفاض الحاد في الأسعار الدولية للنحاس والموليبدينوم، وكذلك صناعة المواد الكيميائية، في أعقاب التباطؤ الذي حدث في الطلب العالمي على المنتجات الكيميائية.

ويعتبر الاتحاد الروسي، إلى جانب كونه شريكاً تجارياً رئيسياً لأرمينيا، مصدرا لمعظم التحويلات الخارجية من المهاجرين الموسميين والمهاجرين لفترات طويلة. فأكثر من ٨٠ في المائة من عمّال أرمينيا المهاجرين موجودون في الاتحاد الروسي، وكانت تحويلاتهم في عام ٢٠٠٧ تمثّل حوالي ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت هذه النسبة أعلى إلى حد كبير من النسبة التي كانت موجودة في منتصف تسعينيات القرن الماضي (الشكل ٢٠). وبسبب هذه العوامل، يصنّف صندوق النقد الدولي أرمينيا في فئة البلدان المعرّضة بشدة لحدوث هبوط في التحويلات. وعلاوة على ذلك، يبدو من المرجح حدوث هبوط ممتد في التحويلات، حيث أن التحويلات الرسمية قد انخفضت بنسبة بلغت حوالي ٣٥ في المائة في فبراير/شباط ٢٠٠٩ مقارنة بعام من قبل. ووفقاً لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، انخفضت عمليات المغادرة إلى الاتحاد الروسي وغيره من أعضاء رابطة الدول المستقلة في مارس/آذار ٢٠٠٩ بنسبة قدرها ٢٥ في المائة، مقارنةً بالسنة السابقة[٢٨]. ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تشكّل مصدراً هاماً آخر من مصادر تدفق رأس المال (الشكل ١٩)، بالنظر إلى التباطؤ الحاد في الاتحاد الروسي (بلد المصدر الرئيسي).

وقد كان النمو الاقتصادي السابق في أرمينيا مصحوباً بانخفاض كبير في معدّل الفقر، ولكن حدوث هبوط في مستويات الدخل يمكن أن يجعل أشخاصاً كثيرين يرتدّون إلى هوة الفقر، مما يلغي التقدم الذي تحقق على مدى السنوات القليلة الماضية. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، يمكن أن تدفع الأزمة الحالية ١٧٢ ٠٠٠ شخص إضافي إلى ما تحت خط الفقر في ٢٠٠٩-٢٠١٠، مما يُزيد من مجموع عدد الفقراء بحيث يصل، حسب التقديرات، إلى ٩٠٦ ٠٠٠ شخص، منهم ٢٩٧ ٠٠٠ يعانون الفقر المدقع[٢٩].

التأثيرات على الأمن الغذائي وسبل العيش

لما كانت غالبية الأسر في أرمينيا تعتمد على الأسواق لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية، فإن للأزمة أثراً على قدرة الأسر على الحصول على غذاء كاف، وتغطية احتياجاتها الأساسية الأخرى، مثل التدفئة والصحة والتعليم. وقد بدأت بالفعل أسر كثيرة الاستعاضة عن منتجات القمح بالبطاطس الأقل ثمناً، والحد من استهلاكها للحوم ومنتجات الألبان توفيراً للنقود. وقد يؤدي هذا في الأجل الطويل إلى زيادة خطر نقص المغذيات الدقيقة. ويمكن أيضاً أن تؤدي الأزمة، اقتراناً مع زيادة التعرُّض للأمراض – نتيجة لانخفاض اللجوء إلى الخدمات الصحية ولعدم توافر أموال من أجل التدفئة أثناء أشهر الشتاء الباردة – إلى زيادة سوء التغذية ووفيات الأطفال، إذا استمر الاتجاه السلبي، وإذا فشلت جهود التخفيف من تأثيراتها التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي.

والأسر الأشد تضرراً بالهزة، هي تلك التي تعتمد على التحويلات المالية من المهاجرين الموسميين والمهاجرين لفترات طويلة، أو من العمال المأجورين في قطاعي الإنشاءات والإنتاج (وبخاصة صناعتا التعدين والمواد الكيميائية). ولكن الأسر التي تعتمد على الزراعة، أو التجارة، أو الاستحقاقات الاجتماعية، ستتأثر أيضاً بطريقة غير مباشرة.

ووفقاً للإحصاءات القطرية، كان يوجد لدى حوالي خُمس الأسر فرد مهاجر عمره ١٥ سنة، أو أكبر سناً، في عام ٢٠٠٧[٣٠]. وثلثا هؤلاء المهاجرين يتجه إلى بلدان أخرى، وإلى الاتحاد الروسي بالدرجة الأولى، مع عمل غالبية ساحقة من أولئك المهاجرين في قطاع الإنشاءات الذي كان – إلى أن حدثت الأزمة الاقتصادية – مزدهراً في السنوات الأخيرة. وكانت التحويلات المالية من العمال المهاجرين، إلى جانب التحويلات الكبيرة من المغتربين الأرمنيين الكثيرين، تشكّل جزءاً كبيراً من دخل الأسر قبل الأزمة

(٩,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧). وحتى في أشد خميسات الأسر فقراً، ظلت التحويلات المالية تمثّل ٧,١ في المائة من الدخل. وقد تعرّضت الأسر المعتمدة على التحويلات المالية من المهاجرين الموسميين، ومن مصادر أخرى، لانخفاض حاد بالفعل في دخلها، لأن كثيرين من العمال المهاجرين الموسميين ما زالوا ينتظرون مدفوعاتهم الخاصة بموسم الهجرة في ٢٠٠٨. وتتزايد الصعوبة التي يواجهها المهاجرون، الذين يقيمون إقامة دائمة في الخارج، في ما يتعلق بإرسال نقود إلى أسرهم وأصدقائهم في أرمينيا. وتتأقلم الأسر حالياً بزيادة المشتريات مستعينة بالائتمان، مما يمكن، بالنظر إلى التوقعات القاتمة لموسم الهجرة في ٢٠٠٩، أن يدفع الأسر إلى الغرق في الديون بشكل خطير.

وفي عام ٢٠٠٧، كان قطاع الإنشاءات في أرمينيا يمثّل ربع الناتج المحلي الإجمالي، وكان قوة رئيسية وراء النمو الاقتصادي السريع الذي تحقق فيها. ويواجه عمال الإنشاءات في أرمينيا هبوطاً في أنشطة الإنشاءات داخل البلد ومنافسةً مع عشرات الآلاف من عمال الإنشاءات العائدين من الاتحاد الروسي. أما العاملون في قطاع التعدين وصناعة المواد الكيميائية فقد كانوا يتمتعون بحماية أكبر، بدرجة طفيفة، من خلال التدخلات الحكومية، ولكن حتى هؤلاء العمال قد اضطروا بالفعل إلى القيام بإجازة مدفوعة الأجر، ولكنه أجر أقل، ويخشون فقدان وظائفهم في المستقبل القريب.

وصغار المزارعين ومربو الماشية، الذين يعيشون في المرتفعات والذين كثيراً ما يجمعون بين زراعة الكفاف وهجرة العمل الموسمي إلى الاتحاد الروسي، هم عرضة بوجه خاص للتأثر بالاتجاه الهبوطي. وهم يتأقلمون ببيع ما لديهم من أصول إنتاج قليلة، لا سيما الثروة الحيوانية، مما سيعيق قدرتهم على المشاركة في الانتعاش الذي سيحدث لاحقاً.

ويواجه كثير من المتاجر الصغيرة في ريف أرمينيا مشكلة تزايد عدد الأسر التي تضطر إلى شراء الأغذية وسلع أساسية أخرى منها بالاستدانة (أي على الحساب). ويدرك أصحاب المتاجر، إدراكاً كاملاً، أن كثيرين من زبائنهم قد لا يكونون قادرين على تسديد قروضهم في المستقبل القريب، وقد قرر بعضهم التوقف عن تقديم السلع بالاستدانة، مما يؤدي إلى زيادة الحد من استراتيجيات التخفيف من حدة التأثيرات الخاصة بالأسر.

وعلى الرغم من أهمية التعليم، قد تضطر الأسر إلى خفض مصروفاتها على تكاليف التعليم. وهذا سيؤثر بالدرجة الأولى على التعليم العالي، لأن أولياء الأمور لم يعودوا قادرين على تحمُّل رسوم ذلك التعليم وإيجارات الإقامة الداخلية.

ما هي الاستجابات الجارية؟

من المعروف عموماً أن نظام الاستحقاقات الاجتماعية، الذي تطبقه حكومة أرمينيا، قد ساهم في الحد من الفقر. فقد ساهمت التحويلات الاجتماعية، مثل المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الأسرية، بنسبة قدرها ١٨ في المائة في مجموع دخل الأسر التي تنتمي إلى أدنى خميس في عام ٢٠٠٧. والأسر التي تحصل على هذه الاستحقاقات محمية نوعاً ما من آثار الأزمة العالمية، وذلك لأن المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الأسرية قد زادت كلتاهما خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩. ومع ذلك، ما زالت هذه الأسر تتأثر بزيادة الأسعار الناجمة عن انخفاض قيمة العملة. ومن دواعي الأسف أن حوالي ثلث الأسر شديدة الفقر لم تكن تشملها التحويلات الاجتماعية في عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، ستتسبب الأزمة في زيادة عدد المحتاجين إلى المساعدة، مما يؤدي إلى زيادة إجهاد ميزانية الحكومة، التي تعيقها بالفعل الخسائر في الإيرادات الضريبية نتيجة للانكماش الاقتصادي العام.

أما الأسر التي لديها أفراد يعملون في القطاع العام، فقد ساعدتها زيادة قدرها ٥٠ في المائة في الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري. ولكن منذ أن انخفضت قيمة الدرام، أصبح الحد الأدنى الشهري الجديد يساوي أقل من ٩٠ دولاراً أمريكياً، مما يعني أن الأسرة المكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، ولديها شخص واحد فقط هو الذي يكسب دخلاً، سيكون نصيب الفرد فيها من الدخل أقل من دولار واحد يومياً. وكثيراً ما يُشار إلى هذه الفئة بأنها "الفقراء العاملون".

وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٩، أعلنت الحكومة خطة عمل لمكافحة الأزمة، تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تنفيذ مشروعات أرمنية شاملة مخططة بالفعل، من بينها بناء محطة كهرباء تعمل بالطاقة النووية، وإقامة خط سكة حديد بين إيران وأرمينيا، وإنشاء بنك لعموم أرمينيا. وعلاوة على ذلك، تعتزم الحكومة دعم بعض المشروعات القائمة والناشئة من خلال تقديم الإعانات، وتشجيع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إقامة منطقتين اقتصاديتين حرتين. وتشمل أولويات القطاع الاجتماعي التنفيذ الكامل والفوري للالتزامات المتعلقة بالقطاع الاجتماعي، وزيادة مستوى الأشغال العامة بدرجة كبيرة، وتوافر مساكن منخفضة التكلفة. ولكن هذه المشروعات لا يمكن أن تتحقق إلا بدعم من تمويل خارجي.



بنغلاديش

يوجد في بنغلاديش أكثر من ١٥٠ مليون شخص متركزين في ٠٠٠ ١٤٤ كيلومتر مربع. وأكثر من ٤٠ في المائة من السكان أطفال، وثلاثة أرباع أهالي بنغلاديش يعيشون في مناطق ريفية. ويوجد البلد داخل أكبر دلتا في العالم مكونة من أنهار الغانغز والبراهمابوترا والميغنا، مما يجعله عُرضة بشدة للفيضانات والأعاصير الحلزونية. والأرز هو الغذاء الرئيسي الغالب، بحيث يمثّل أكثر من ٧٠ في المائة من السعرات الحرارية.

وفي العقد الماضي، حققت بنغلاديش تقدماً اقتصادياً واجتماعياً باهراً صوب بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من تعرضها لكوارث طبيعية وهزات خارجية متكررة. فقد كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨ أكثر من ٦ في المائة. وقد حققت بنغلاديش الهدفين الإنمائيين للألفية المتعلقين بتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم (الهدف الإنمائي الثالث للألفية) وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف الإنمائي الثاني للألفية) قبل الوقت المحدد بمدة لا يستهان بها. ومع أن نسبة الفقر انخفضت فيها من ٥٧ في المائة من السكان في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، ما زالت بنغلاديش تواجه تحديات تتعلق بالقضاء على الفقر (الهدف الإنمائي الأول للألفية). ومؤخراً، كانت أزمة الغذاء والوقود العالمية، وإعصار سيدر الحلزوني في عام ٢٠٠٧، بمثابة اختبار آخر لقدرة البلد على بلوغ الهدف الإنمائي الأول للألفية[٣١]. فقد أشار مسح على نطاق البلد، أجراه برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف والحكومة في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، لتقييم أثر ارتفاع أسعار الأغذية على السكان، إلى أن واحداً من كل أربعة بنغلاديشيين كان يعاني بشدة من انعدام الأمن الغذائي، وأنه كانت هناك زيادة كبيرة في سوء التغذية الشديد (الهزال، والتقزّم، ونقص الوزن) مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٥. ومن الممكن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية العالمية إلى زيادة تفاقم هذه الحالة..

الآثار على الاقتصاد الكلي

لقد أصبح الاقتصاد مفتوحاً بدرجة متزايدة أمام الأسواق العالمية أثناء السنوات الخمس عشرة الماضية، من حيث التحويلات المالية ومن حيث التجارة في السلع والخدمات على حد سواء (انظر الشكلين ٢٠ و٢١). فبنغلاديش تعتمد اعتماداً شديداً على إيرادات المهاجرين في الخليج الفارسي وبلدان أخرى، ويصنّفها صندوق النقد الدولي في فئة البلدان المعرضة بشدة لهبوط التحويلات المالية. ففي حقيقة الأمر، بنغلاديش هي خامس أكبر متلق في العالم للتحويلات المالية، وهذه التحويلات ذات أهمية كبيرة تفوق أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المساعدات الإنمائية الرسمية (الشكل ١٩). والملابس الجاهزة هي القوة المحركة الرئيسية للصادرات، بحيث تمثّل ما يقرب من ٨٠ في المائة من مجموع صادرات البلد. وما يقرب من نصف الصادرات يتجه إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تتجه نسبة قدرها ٢٥ في المائة إلى الولايات المتحدة، مما يجعل بنغلاديش عرضة للتأثر بالتراجع الاقتصادي في هذه الأجزاء من العالم. كما أن الصادرات الزراعية من الأربيان والجوت والشاي لها أهميتها أيضاً.

وقد انخفض حجم التجارة، الذي كان قد زاد في السنوات السابقة، في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. ولوحظ انخفاض آخر بنسبة ٧ في المائة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٠٨. وصادرات الملابس الجاهزة آخذة في التضاؤل (كما ينعكس ذلك في حدوث نقص في الاستخدام المعلن). كما انخفضت صادرات الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٦ في المائة في يوليو/تموز – ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٧. وانخفضت صادرات الجوت إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة مماثلة أثناء الفترة نفسها، ثم انخفضت مرة أخرى (بنسبة ٢٠ في المائة) في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٠٨. وانخفضت هجرة العمال بنسبة ٤٠ في المائة في يناير/كانون الثاني – مارس/آذار ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٨. كما أدى إلغاء ٠٠٠ ٥٥ تأشيرة عمل إلى ماليزيا في مارس/آذار ٢٠٠٩ إلى زيادة المشاكل الناجمة عن تزايد عدد الأشخاص الذين يجري ترحيلهم، الذي تضاعف تقريباً من ٨٠٠ ٤ في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ إلى ٠٠٠ ٨ في فبراير/شباط ٢٠٠٩.

التأثيرات على الأمن الغذائي وسبل العيش

لقد جاءت التدنيات الأخيرة في الصادرات والتحويلات والدخل في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية وإعصار سيدر الحلزوني (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧)، وهي تمثّل اختباراً آخر لقدرة شعب بنغلاديش على الصمود. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، زادت أسعار الأرز المحلية بنسبة قدرها ٥٣ في المائة عن مستوياتها في عام ٢٠٠٧ (بالقيمة الحقيقية)، وفي أواخر يوليو/تموز ٢٠٠٨، ظلت أسعار الأرز أعلى بنسبة قدرها ٤٥ في المائة عما كانت عليه قبل سنة. وفي المتوسط، كان السعر الحقيقي للأرز في عام ٢٠٠٨ أعلى بنسبة قدرها ٣٣ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٢٢). وهذه الزيادات تمثّل هزة كبيرة في الدخل الحقيقي للفقراء الذين كثيراً ما ينفقون ٤٠ في المائة من دخلهم على الأرز في الأوقات العادية. ويتضح من تحليل لبيانات مسح الأسر، المأخوذة من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة بشأن الأنشطة الريفية المدرّة للدخل، أن الأشد فقراً (وهم المعدمون الريفيون الذين يعتمدون على العمل المأجور)، كانوا الأشد تأثراً بالأزمة الغذائية. ونتيجة لذلك، وبعد عقد من التقدم، دُفع عدد كبير من الأسر مرة أخرى إلى هوّة الفقر، حتى قبل الأزمة الاقتصادية العالمية. وكما هو مبيَّن في حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨، تأثرت الأسر التي تعيلها إناث تأثراً غير متناسب بهزات أسعار الأغذية.

ففي المتوسط، كانت الأسر في نهاية عام ٢٠٠٨ تنفق ٦٢ في المائة من دخلها على الغذاء، بعد أن كانت تنفق ٥٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. وهذه الزيادة في حصة الغذاء من الميزانية أجبرت أسراً على الحد من إنفاقها على الصحة والتعليم. وتشمل استراتيجيات التأقلم الأخرى تناول وجبات أقل، وتغيير النظم

الغذائية، وتنويع سُبل العيش ومصادر الدخل، وزيادة الاستدانة. ومن الممكن أن يؤدي تنويع الدخل إلى عمل الأطفال، أو انخفاض الرعاية التي تقدمها الأمهات لأطفالهن بسبب زيادة الوقت الذي ينفقنه على أنشطة مدرة للدخل. وقد أفاد خُمس الأسر بخفض الإنفاق على الصحة، كما أفاد الثلث بأنه استدان أكثر من المؤسسات المالية.

وقد كشفت المشاورات مع مجموعات المناقشة أن تدهور أحوال الاقتصاد الكلي قد أسفر عن فقدان الوظائف وعن حدوث تحوّل نحو العمل كعمال يوميين. وانخفض حجم التحويلات وتواترها بسبب تخفيضات الوظائف في الخارج، وانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني (تتأتى نسبة كبيرة من تحويلات البنغلاديشيين من المملكة المتحدة)، وارتفاع مصروفات المهاجرين في البلدان المضيفة. وقد أدى حدوث هبوط كبير في كل من الإنتاج والأسعار إلى نقص معدلات أجور العمال غير المهرة في صناعة الأسماك/الأربيان وفي مصانع الملابس.

ما هي الاستجابات الجارية؟

بالنظر إلى أن الدراسات التي جرت مؤخراً، والتي تشير إلى أن إنفاق الأسر على عدة بنود أساسية ما زال أقل مما كان عليه قبل الأزمتين الغذائية والاقتصادية، يسود قلق شديد بشأن الرعاية الصحية، والمتناول من الأغذية، والتعليم، والديون، وكيفية تأثير هذه العوامل على الأمن الغذائي والتغذية في الأجل الطويل. وقد كشفت مشاورات مجموعات المناقشة عن وجود تصوُّر قاتم للمستقبل: فقد توقّع المشاركون في تلك المشاورات، عموماً، أن الأسر قد تستغرق ما يتراوح من سنة إلى سنتين على الأقل لكي تعود إلى مستوى الدخل الذي كانت تحصل عليه قبل الأزمة الاقتصادية العالمية مباشرة، وإن كان عديد من مجموعات المناقشة قد أشار إلى أن ذلك قد يستغرق ما يتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات. وهذه النظرة المتشائمة ربما كانت ترجع إلى الهزات المستمرة (ومن بينها أزمة الغذاء والوقود، وإعصار سيدر الحلزوني، والأزمة الاقتصادية العالمية) التي شوهدت في السنتين إلى الثلاث سنوات الماضية.

ولمواجهة الهزات التي حدثت في السنوات القليلة الماضية، عمد البنك المركزي إلى تيسير إقراض البنوك لمؤسسات الأعمال. وسحب أيضاً استثماراته من البنوك الموجودة في الخارج التي يُرى أنها محفوفة بالمخاطر. وعمدت الحكومة إلى توسيع نطاق برامجها لتوزيع الأغذية التي كانت موجودة سلفاً، وذلك لتوفير أرز مدعوم لجميع العمال في قطاع الملابس الجاهزة، وأعلنت عن زيادة الإنفاق في الأجل القصير لتقديم مساعدات للإنقاذ، من بينها تخفيضات ضريبية وإعانات نقدية لحماية الضعفاء. ولكن هناك خطرا يتمثل في أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي عادة إلى ارتفاع معدلات التضخم.



غانا

تقع غانا في غرب أفريقيا ويبلغ عدد سكانها ٢٤ مليوناً، وقد حققت تقدماً كبيراً في الحد من الفقر والجوع. والنظام الغذائي في غانا متنوع نسبياً، بحيث تمثّل الكاسافا ٢٤ في المائة من مجموع السعرات الحرارية وتمثّل الذرة نسبة أخرى قدرها ١٣ في المائة. وقد انخفضت النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر القطري من ٥٢ في المائة في ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٢٩ في المائة في ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ولكن هذا التقدم معرّض للخطر، لأن اقتصاد غانا المفتوح الصغير عُرضة للتأثر بالهزات الخارجية التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة والمساعدات الإنمائية الرسمية والتحويلات. وفي ما يتعلق بكل عنصر من هذه المكونات الفردية للتدفقات المالية، يصنِّف صندوق النقد الدولي غانا في فئة البلدان المعرّضة للتأثر بدرجة متوسطة، ولكن بالنظر إلى أنها معرّضة لأنواع مختلفة عديدة من الهزات، فإن التقدير العام للصندوق هو أن غانا معرّضة بشدة للتأثر بالأزمة. وتعتبر المساعدات الإنمائية الرسمية، بالنسبة لغانا، أهم كثيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو التحويلات (الشكل ١٩).

الآثار على الاقتصاد الكلي

لقد فقدت عملة غانا حوالي ٣٠ في المائة من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ما بين أوائل مايو/أيار ٢٠٠٨ وأوائل مايو/أيار ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن انخفاض قيمة العملة يمكن أن يساعد البلدان على التكيّف مع هزات الاقتصاد الكلي، فإنه قد يعني أيضاً ارتفاع تكاليف الواردات من الغذاء والوقود والأسمدة، وكذلك ارتفاع تسديدات الديون، مما يفرض ضغطاً على ميزانية الحكومة، ويكبح النمو الاقتصادي.

وتواجه غانا انخفاضاً في تدفقات رأس المال الأجنبي إليها وارتفاع أسعار الفائدة، مما يجعل تمويل العجز في حسابها الجاري وفي ميزانيتها أكثر صعوبة. وقد هبطت صادرات الأخشاب بنسبة قدرها ٢٧ في المائة، وهبطت التحويلات بنسبة قدرها ١٦ في المائة في يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط ٢٠٠٩، مقارنة بنفس الشهرين من عام ٢٠٠٨. كما انخفضت صادرات منتجات البستنة وجوز الشي (وهو المادة الخام التي تُصنع منها زبدة الشي، التي تُستخدم في صناعة مواد التجميل). ومن المرجح أن يكون الأثر، في وقت لاحق من العام، أكبر بسبب التأخر في انتقال الأزمة من البلدان المتقدمة.

التأثيرات على الأمن الغذائي وسبل العيش

لقد انخفضت القوة الشرائية للأسر نتيجة لانخفاض أسعار بعض المحاصيل النقدية، وتدني التحويلات المالية، وارتفاع التضخم، بما يشمل أسعار الأغذية. ومن حُسن الحظ أن سعر محصول غانا النقدي الرئيسي، وهو الكاكاو، ظل

مرتفعاً نسبياً، بحيث كان بمثابة حماية لمنتجي الكاكاو البالغ عددهم ١,٦ مليون شخص.

ويبدو الآن أن أكثر فئة متضررة هي فئة جامعي جوز الشي. فجمع جوز الشي مصدر رئيسي للدخل بالنسبة للمرأة في منطقة السافانا – وهي أشد مناطق البلد فقراً وأكثرها تعرضاً للجوع – أثناء الموسم الزراعي الهزيل، ويوفّر وقاية من انعدام الأمن الغذائي الموسمي. وقد كشفت مقابلات أجرتها مجموعة المناقشة مع المزارعات ذوات الحيازات الصغيرة في الشمال، أن ثلث الدخل يُستمد من جوز الشي في هذه المنطقة. ويعني انخفاض حجم ما يُجمع من جوز الشي وانخفاض أسعاره، أن تُنفق النساء حصة كبيرة من دخلهن على الغذاء، على حساب الصحة والتعليم.

وتتأثر سُبل عيش العمال غير المهرة بتدنيات حجم صناعات مثل الأخشاب. ومع انخفاض دخلهم، يرسل العمال غير المهرة، الذين انتقلوا من مسقط رأسهم، تحويلات أقل إلى أسرهم في أماكن أخرى في غانا، ويحاولون العثور على فرص بديلة للعمل. ويعتمد ثلاثة في المائة من الأسر في غانا اعتماداً رئيسياً على اليد العاملة غير الماهرة في ما يتعلق بدخلها.

وكما هو الحال في بلدان كثيرة، كان تأثير الأزمة الغذائية العالمية شديداً على الأسر الفقيرة. فقد كانت أسعار الذرة البيضاء والأرز المستورد في عام ٢٠٠٨ أعلى بنسبة قدرها ٥١ في المائة و٤٣ في المائة بالقيمة الحقيقية، عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧، مما مثّل هزة كبيرة لقوة الفقراء الشرائية (الشكل ٢٢). وقد خفف من أثر هذه الصدمات، إلى حد ما، تنوع الغذاء في غانا؛ وكون الكاسافا، التي لا يُتجّر بها على نطاق واسع في الأسواق العالمية، تمثّل حوالي ربع مجموع المتناول من السعرات الحرارية؛ وتوافر أرز مُنتج محلياً. ولكن أسعار الكاسافا والأرز المحلي زادت في عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٦ في المائة و٣٣ في المائة على التوالي. وبينما كانت هذه الزيادات أقل من الزيادات في أسعار الذرة البيضاء والأرز المستورد، فإنها كانت مع ذلك كبيرة، وتشير إلى أن الطلب تحوَّل نحو هذه الأغذية الرئيسية استجابة لارتفاع أسعار الأغذية الأخرى.

وقد فرض ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، المقرون بانخفاض الدخل، ضغطاً على استهلاك الأغذية وسُبل العيش. فالأسر الحضرية – في العاصمة أكرا على وجه الخصوص – تواجه ارتفاع تكاليف الأغذية والمرافق. ويخفف من تأثير انخفاض الدخل، إلى حد ما، نظام الحماية الاجتماعية الذي تتبعه غانا والذي يشمل، بين جملة أمور أخرى، بدل التعليم، ونظاماً قطرياً للتأمين الصحي. وهذا سيتيح لبعض الأسر أن تنفق المزيد على الغذاء دون أن تضحّي بحصولها على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وتشمل آليات التأقلم الرئيسية التي تستخدمها الأسر الحد من جودة وكمية الغذاء المستهلك. وربما كان هناك أيضا نوع من الاتجاه إلى تناول الكاسافا على سبيل الاستعاضة، وذلك لأنها بوجه عام مصدر للسعرات الحرارية أقل ثمناً من الذرة والأرز. ولكن الكاسافا أقل قيمة تغذوية من مقدار ما يعادلها من الحبوب، لأن محتواها البروتيني قليل. وينتقل العمال الموسميون، ويلجأ مزارعو المحاصيل النقدية إلى التنويع بإنتاج محاصيل ما زالت أسعارها جذابة، ويبيع أصحاب الحيازات الصغيرة في الشمال ثروتهم الحيوانية ويسعون إلى العمل في مهن بديلة، مثل العمل العرضي. وفي بعض الحالات، ينقل الآباء والأمهات أطفالهم من المدارس الخاصة إلى المدارس العامة، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على ميزانية الحكومة.

ما هي الاستجابات الجارية؟

يوجد لدى الحكومة نظام شبكة أمان واسع النطاق، يشمل برنامجاً للتحويلات النقدية الموجهة (سبُل العيش التمكينية في مواجهة الفقر)، وتأميناً صحياً قطرياً، وبدل تعليم، وتغذية مدرسية، وبرنامجاً قطرياً لعمالة الشباب. ومن الممكن زيادة حجم هذه التدخلات عند الضرورة. كما أنشأت الحكومة جماعة عمل معنية بالحماية الاجتماعية، تنسّق التدخلات لرصد تأثيرات الأزمة الاقتصادية والاستجابة لها.



نيكاراغوا

نيكاراغوا بلد صغير يقع في أمريكا الوسطى، وهو مكوّن من سهول ساحلية أطلسية ممتدة ترتفع إلى الجبال الداخلية الوسطى، وسهل ساحلي ضيِّق مطل على المحيط الهادي تتخلله براكين. ويعيش في البلد ٥,٦ مليون شخص، يقيم ٥٩ في المائة منهم في مناطق حضرية، ويتركز معظم السكان في الأراضي المنخفضة المطلة على المحيط الهادي. والذرة (٢١ في المائة من مجموع السعرات الحرارية) والأرز (١٦ في المائة) هما مصدرا الطاقة الغذائية الرئيسيان. واقتصاد نيكاراغوا اقتصاد مفتوح منخفض الدخل، ذو قدرة محدودة على استيعاب الهزات المالية.

الآثار على الاقتصاد الكلي

لقد زادت تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ثلاثة أمثال خلال السنوات العشر الماضية (الشكل ٢٠). ويصنِّف صندوق النقد الدولي نيكاراغوا في فئة البلدان المعرّضة بشدة للتأثر بحدوث انخفاض في هذه التحويلات، التي تمثّل ثاني أكبر مصدر لتدفقات رأس المال إلى البلد بعد الصادرات الزراعية. وفي عام ٢٠٠٨، قدَّر البنك المركزي قيمة التحويلات بمبلغ ٨١٨ مليون دولار أمريكي (مع استبعاد التحويلات غير الرسمية)[٣٢]. وهذا يمثّل حوالي ١٣ في المائة

من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن من المتوقع أن يقل الرقم إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض التحويلات من الولايات المتحدة، وكذلك من كوستاريكا والسلفادور المجاورتين.

وزادت أيضاً حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي زيادة حادة خلال العقود الثلاثة الماضية (الشكل ٢١). ويعتمد اقتصاد البلد اعتماداً شديداً على الولايات المتحدة الأمريكية، ليس من حيث التحويلات فحسب، بل أيضاً من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات (لا سيما التصنيع المتعلق بالملابس "maquila" ومعدات السيارات، وكذلك البن والمأكولات البحرية). ومن المتوقع أن يؤثر تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية على العمالة وناتج الشركات المملوكة للولايات المتحدة التي تعمل في نيكاراغوا (ويبلغ مجموعها حوالي ١٠٠ شركة). ومن المتوقع أن تنكمش العمالة في قطاع التصنيع الموجه إلى التصدير "maquila" (تستورد الشركات العاملة في هذا القطاع مواد معفاة من الضرائب الجمركية لأغراض التجميع أو التصنيع، ثم تعيد تصدير المُنتج التام الصنع إلى بلد المصدر عادة)، لا سيما صناعة الملابس، نتيجة لانخفاض طلب المشترين في الولايات المتحدة الأمريكية. ويقدّر أن ٠٠٠ ١٩ عامل من عمال "maquila" جرى تسريحهم في أوائل عام ٢٠٠٩، كما حدث أيضاً نقص في العمالة في قطاع الإنشاءات.

وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، من المتوقع أن يسوء الميزان التجاري، وأن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وقد تشهد أيضاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضاً طفيفاً (من ٧,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨ إلى ٦,١ في المائة في ٢٠٠٩)، بينما قد تظل المعونات الرسمية كما هي تقريباً (١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

التأثيرات على الأمن الغذائي وسبل العيش

أكّد تقييم أُجري في مناطق مختارة، وشمل فئات سكانية معرّضة لانعدام الأمن الغذائي في مارس/آذار ٢٠٠٩، التأثيرات السلبية المتوقعة على الاقتصاد والعمالة والزراعة والتحويلات. وتشمل الأسر التي من الأرجح أن تتأثر، تلك التي تستمد حصة كبيرة من دخلها من التحويلات أو الأجور من العمالة في أنشطة موجهة إلى التصدير، أو من مبيعات الحرف اليدوية. ويتضح من بيانات مسح للأسر، مستمدة من قاعدة بيانات المنظمة بشأن الأنشطة الريفية المدرة للدخل، أن حصة التحويلات في مجموع الدخل متماثلة بين مختلف فئات الدخل (الخميسات)، وإن كان أغنى خميس يحصل على حصة كبيرة من التحويلات مقارنة بأفقر خميس. ومع ذلك، يمكن أن تعود التحويلات التي تؤول مباشرة لأغنى خميس بالفائدة على الفقراء من خلال التأثيرات المضاعفة، مثل الاستعانة بعمال الإنشاءات لبناء المساكن.

وقد ذكرت الأسر التي تحصل على تحويلات من الخارج أن تلك التحويلات كانت فعالة في دفع ثمن المدخلات الزراعية، والاستثمار في الأراضي والحيوانات، وتغطية تكاليف التعليم، وإجراء إصلاحات وتحسينات في المساكن. وأكد من شملهم التقييم أن تدفقات التحويلات انخفضت نتيجة لاضمحلال فرص العمل في الخارج.

وانعدام الأمن الغذائي للأسر في نيكاراغوا هو أساساً مشكلة تتعلق بالقدرة الاقتصادية للحصول على الغذاء، وإن كان توافر الغذاء يمكن أن يكون هو نفسه مشكلة في بعض المناطق الريفية المعزولة، وفي فترات معيّنة من السنة، بسبب المسافات الطويلة التي تفصلها عن الأسواق، وسوء الطرق ومرافق النقل. وقد أشارت الأسر التي شملها المسح إلى حدوث تغيُّرات في أنماط استهلاكها للغذاء، وبخاصة خفض استهلاكها من اللحوم ومنتجات الألبان، وعزت هذا التغيُّر إلى ارتفاع الأسعار.

ويتضح من بيانات مستمدة من النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة أن الأسعار المحلية للذرة والتورتيلا لم تتأثر بدرجة كبيرة بالأزمة الغذائية العالمية، ولكن أسعار الأرز المحلية كانت في عام ٢٠٠٨ أعلى بنسبة ٢٩ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧ بالقيمة الحقيقية. وأدى انخفاض الدخل، نتيجة لتناقص فرص العمل في الخارج (مما يعني تناقص التحويلات)، وكذلك محلياً (بما في ذلك بالنسبة للعمال الزراعيين وعمال المناجم وعمال المصانع الموجهة إلى التصدير)، إلى تفاقم تناقص القدرة الاقتصادية للحصول على الغذاء، بسبب ارتفاع الأسعار. وساهم أيضاً انخفاض الإيرادات من الحرف اليدوية، بسبب انخفاض الطلب وارتفاع تكاليف المواد الخام، في انعدام الأمن الغذائي لبعض فئات الأسر. كما ساهم الضرر الذي نجم عن إعصار فيليكس، والفيضان الذي حدث في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨، في انخفاض الدخل وارتفاع أسعار الأغذية.

وقد تعني أنماط التغييرات الغذائية المُبلغ عنها (الابتعاد عن اللحوم ومنتجات الألبان) ارتفاع معدلات سوء التغذية المزمن في صفوف الأطفال دون سن الخامسة (يعاني التقزُّم بالفعل واحد من كل خمسة أطفال)، وتزايد نقص الطاقة والمغذيات لدى فئات أخرى ضعيفة، مثل النساء الحوامل والمرضعات والمسنين والمرضى بشكل مزمن. وسيؤدي انخفاض إنفاق الأسر على الصحة إلى تأخير علاج الأمراض، أو عدم الاستفادة من الخدمات الوقائية، مثل التطعيم، مما يترك تأثيرات سلبية إضافية على الحالة التغذوية للأفراد المعرّضين للخطر. وفي الوقت نفسه، ستحد الأزمة الاقتصادية من قدرة الحكومة على زيادة الخدمات، مثل توفير مياه الشرب والصرف الصحي وتحسين جودة الرعاية الصحية.

كما يعني انكماش الاقتصاد المحلي إغلاق المشروعات الصغيرة وتشديد أصحاب المتاجر لشروط البيع بالاستدانة (أي على الحساب)، مما يؤدي إلى زيادة الحد من إمكانية حصول الأسر الفقيرة على الغذاء. وأولئك الذين لا يستفيدون من التحويلات الخارجية، ولا يوثق في قدرتهم على سداد ديونهم، هم الذين سيتضررون أشد الضرر.

وباستثناء التأقلم مع الأزمة من خلال التغييرات الغذائية، أشارت أسر كثيرة إلى اعتزامها زيادة الهجرة الخارجة في محاولة للحصول على فرص عمل وعلى دخل إضافي، حتى وإن كانت تعترف بانخفاض فرص العمل في الخارج. ويعتبر كثيرون أن العودة إلى زراعة الكفاف (بدلاً من الزراعة الموجهة إلى توليد الدخل)، وممارسة أنشطة غير رسمية ومنخفضة الدخل (ومنها مثلاً الاتجار بسلع عديمة القيمة) هي آليات للتأقلم. كما تتبع بعض الأسر استراتيجيات سلبية أو ضارة بيئيا، مثل زيادة الاستدانة، وبيع الحيوانات والأصول المنزلية، وجمع حطب الوقود لبيعه. وتبعاً لطول مدة الأزمة، قد يؤدي انخفاض استثمار الأسر في تعليم الأطفال إلى الإضرار بفرص عيشهم في المستقبل ويساهم في استمرار دورة الفقر بين الأجيال، نظرا للارتباط الوثيق بين مستويات التعليم ومعدلات الفقر في نيكاراغوا.

ما هي الاستجابات الجارية؟

من الممكن أن يساعد التوسع في الاستجابات لأزمة الغذاء والوقود السابقة، من جانب الحكومة وعدد من الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، على التصدي للأزمة الاقتصادية الحالية. وتشمل هذه الاستجابات البرنامج المتكامل للتغذية المدرسية (الذي يدعمه البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي)، وبرامج البذور الزراعية والأغذية المنتجة (التي يدعمها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة)، وفتح متاجر تبيع الأغذية الأساسية بأسعار معتدلة في الأحياء الحضرية الفقيرة.

ومن الواضح أن الأزمة الاقتصادية العالمية ستؤدي إلى تفاقم الحالة التي كانت قائمة قبل الأزمة، والمتمثلة في انتشار الفقر المزمن وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على نطاق واسع. وهذه الأوضاع ترتبط هي نفسها بعوامل زراعية- إيكولوجية واجتماعية – اقتصادية أساسية ناجمة عن شدة تعرّض نيكاراغوا للكوارث الطبيعية. وبناء على ذلك، فإن الاستجابات للأزمة الاقتصادية ينبغي ألا ترمي فقط إلى التخفيف من التأثيرات المباشرة على فئات سكانية محددة (صغار المنتجين الزراعيين، وفقراء الريف المعدمين، والعاطلون حديثاً عن العمل في المناطق الحضرية، والأطفال في الأسر الفقيرة)، بل ينبغي أيضاً أن تواصل معالجة الأسباب الرئيسية للفقر وانعدام الأمن الغذائي. وبالتالي، من المهم تحسين الخدمات (ومنها مثلاً الصحة ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم)، والبنية الأساسية (ومنها مثلاً الطرق والكهرباء)، والإنتاجية الزراعية، وإمكانية الحصول على الائتمان.

وبالنظر إلى عدم وضوح مدى طول الأزمة وعمقها، فإن التخطيط للطوارئ، وتحسين رصد تطور الوضع الاقتصادي والمالي، ووضع الأسر من حيث الأمن الغذائي والمالي، هي أيضاً أمور بالغة الأهمية.



زامبيا

زامبيا بلد غير ساحلي يقع في أفريقيا الجنوبية، ويبلغ عدد سكانه حوالي ١٢ مليون شخص. وقد انخفضت معدلات الفقر العامة في زامبيا من ٧٠ في المائة في ١٩٩٦ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من هذا التقدم، ما زال يُعتبر نصف السكان من أشد الفقراء، بينما يصنَّف ١٤ في المائة من السكان في فئة الفقراء فقراً معتدلاً. والغذاء الأساسي في زامبيا هو الذرة البيضاء.

والتحويلات من الخارج ذات أهمية ضئيلة (الشكل ١٩)، ولكن صندوق النقد الدولي يصنِّف زامبيا في فئة البلدان المعرّضة للتأثر بشدة بالأزمة الاقتصادية بسبب عدة عوامل متشابكة، هي: حدوث انخفاض حاد في سعر سلعة التصدير الرئيسية وهي النحاس، وانخفاض قيمة عملة زامبيا وهي الكواشا، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستمرار تضخم أسعار الأغذية، وانخفاض السياحة.

الآثار على الاقتصاد الكلي

تحتاج زامبيا إلى تحقيق معدّل نمو اقتصادي مستدام نسبته ٧ في المائة تقريبا إذا كان المراد لها أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولكن، نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، جرى تعديل التوقعات المتعلقة بنموها الاقتصادي هبوطياً من ٦ في المائة إلى ٤ في المائة بالنسبة لعام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١ ٣٢٣,٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧ إلى ٩٣٨,٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ (وهو ما يمثّل انخفاضاً بنسبة ٢٩ في المائة). وأظهرت حافظة الاستثمارات الأجنبية (استثمار أفراد أجانب أو شركات أجنبية في سندات وأسهم المصانع والمناجم والأراضي) تدفقاً خارجاً قدره ٦,١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ مقارنة بتدفق داخل قدره ٤١,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات في عام ٢٠٠٩.

وزامبيا عُرضة على وجه الخصوص للتأثر بالأزمة الاقتصادية، لأنها تعتمد اعتماداً شديداً على التعدين، لا سيما النحاس. فقد كان قطاع التعدين يمثّل حوالي ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، ولكنه كان يمثّل ٧٤ في المائة من مجموع إيرادات التصدير. وقد أدت توقعات تباطؤ النمو الاقتصادي، المقرون بعدم اليقين السياسي وبحدوث انخفاض في الأسعار الدولية للنحاس، إلى فقدان الكواشا ثلث قيمتها مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ما بين مارس/آذار ٢٠٠٨ ومارس/آذار ٢٠٠٩.

ويتزايد التضخم في زامبيا، لا سيما تضخم أسعار الأغذية. ففي أبريل/نيسان ٢٠٠٩، كان معدل التضخم العام ١٤,٣ في المائة مقارنة بنسبة قدرها ١٠,١ في المائة في أبريل/نيسان ٢٠٠٨ وبنسبة قدرها ١٣,١ في المائة في مارس/آذار ٢٠٠٩. وقد زاد تضخم أسعار الأغذية زيادة حادة، بحيث بلغ ١٥,٩ في المائة في أبريل/نيسان ٢٠٠٩، مقابل ١٠,١ في المائة في أبريل/نيسان ٢٠٠٨، و١٣,٩ في المائة في مارس/آذار ٢٠٠٩. ومع سوء تضخم الأسعار هذا، شهد سعر الذرة، وهي المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية بالنسبة للفقراء، تضخماً أعلى. إذ يتضح من قاعدة بيانات النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة، أن أسعار الذرة البيضاء كانت في عام ٢٠٠٨ أعلى بنسبة قدرها ٢٤ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧.

التأثيرات على الأمن الغذائي وسبل العيش

مقاطعة كوبربيلت: قطاع التعدين

كان قطاع التعدين في مقاطعة كوبربيلت يوفر وظائف مباشرة لما يقدّر بنحو ٣٠ ٠٠٠ فرد في عام ٢٠٠٨. إلا أنه قد تم فعلاً تسريح زهاء ٨ ٠٠٠ فرد، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ١٠ ٠٠٠ بحلول يونيو/حزيران ٢٠٠٩. ومن حيث البطالة، بوجه عام، يمثّل هذا تقديراً أقل من الحقيقة، بالنظر إلى أنه لا يشمل حالات التسريح من جانب المقاولين والمورّدين

ومقدمي الخدمات لشركات التعدين. ومن الناحية الجوهرية، فإن المدن الموجودة في مقاطعة كوبربيلت تعتمد على حاجة شركات التعدين من الموظفين، وغالبية الوظائف فيها إما مرتبطة بهذا القطاع مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

وحتى منتصف عام ٢٠٠٨، كانت الوظائف في قطاع التعدين تُعتبر الأكثر أماناً وربحاً، ليس بسبب ارتفاع المرتبات نسبياً فحسب، بل أيضاً بسبب المزايا الهامشية التي تشمل الحصول على مكافأة عند فسخ العقد، وعلى رعاية طبية مجانية، وبدلات التعليم، والإسكان، والوجبات. وكان الأمن الوظيفي في القطاع يعني حصول أشخاص كثيرين على قروض من البنوك التجارية التي، بدورها، كانت لا تجد غضاضة في إقراض عمال المناجم. ولكن، عندما أجبر هبوط الطلب العالمي على النحاس شركات التعدين على تسريح موظفين، طلبت البنوك أيضاً أن تحصل على قيمة قروضها لهم. وفي حالات كثيرة، كانت مكافأة فسخ العقد – وهي تعادل شهرين من المرتب الأساسي عن كل سنة عمل – تحوَّل مباشرة إلى البنوك.

وقد كان فقدان الاستحقاقات الصحية صعباً بالنسبة للكثيرين، لا سيما أولئك الذين يتعاطون أدوية مضادة للرتروفيروسات لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يمثّل مشكلة رئيسية في زامبيا. فالعيادات والمستشفيات الخاصة التي أنشأتها شركات التعدين لم تكن تقدّم الأدوية فحسب، بل كانت تقدم أيضاً الأغذية الضرورية العالية المحتوى البروتيني. أما الآن، فإن الكثير من العمال المسرّحين يعتمدون على النظم الصحية العامة، التي لا توجد لديها بالضرورة القدرة على استيعاب عبء الحالات المرضية الإضافي. وهكذا، يزداد إجهاد مرافق الصحة العامة التي تتسم أصلاً بالضعف، مما ينجم عنه انخفاض جودة الرعاية وسوء التغطية بالنسبة للجميع. وهذه مسألة مهمة بالنسبة لبلد يوجد فيه أحد أعلى معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم.

ومعظم العمال المسرحين ما زالوا يقيمون في مناطق التعدين توقعاً لتحسُّن الحالة بسرعة وإعادة توظيفهم. ولكن التوقعات بالنسبة لهؤلاء العمال ليست جيدة، لأن شركات التعدين استغلت انخفاض أسعار النحاس كفرصة للحد من تكاليف الإنتاج، بالتحوّل عن العمليات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة إلى التكنولوجيات المعتمدة على الاستخدام المكثف لرأس المال (ومن ذلك مثلاً زيادة الميكنة)، لكي تظل قادرة على المنافسة في البيئة الاقتصادية الحالية. ويريد بعض العمال المسرحين أن يمارسوا الزراعة، ولكنهم يكتشفون أنهم غير مؤهلين وغير مجهّزين، إذ لا توجد لديهم المهارات ولا الموارد اللازمة للحصول على أرض ودفع ثمن المدخلات.

وتستخدم الأسر في مقاطعة كوبربيلت آليات عديدة للتأقلم والتعامل مع التباطؤ الاقتصادي. فقد نقل الناس في مدن المقاطعة أطفالهم من المدارس الخاصة إلى المدارس العامة، وأصبحوا يعتمدون اعتماداً كبيراً الآن على نظام الرعاية الصحية العام. وقللت بعض الأسر عدد الوجبات التي تستهلكها، أو أصبحت تتناول أغذية أقل قيمة تغذوية ولكنها أرخص ثمناً. وفي المناطق الريفية من المقاطعة، زادت مبيعات الفحم النباتي والثروة الحيوانية.

وبالنظر إلى أن مقاطعة كوبربيلت كانت إحدى أكثر مقاطعات زامبيا ازدهاراً، يوجد هناك عدد ضئيل من وكالات الأمم المتحدة أو الوكالات الدولية الأخرى لتقديم المساعدة الإنسانية. وليس لبرنامج الأغذية العالمي حضور حالياً في المنطقة، ولكن قد يكون من اللازم أن ينشئ حضوراً له بالنظر إلى أوجه الضعف الحالية والمستجدة.

المقاطعة الجنوبية: قطاع السياحة

إن المصدر الرئيسي لسبل العيش في المنطقة المحيطة بمدينة ليفينجستون، عاصمة المقاطعة الجنوبية، هو السياحة. إذ توجد في تلك المنطقة مجموعة متنوعة من عوامل الجذب للسياح، من بينها شلالات فيكتوريا والمتنزهات الوطنية والمتاحف وركوب الأطواف والقوارب ومتنزهات صيد الحيوانات. ومعظم الناس، إما يعملون مباشرة لحساب مقدمي الخدمات السياحية (ومن ذلك مثلاً نُزل المبيت) أو يعتمدون على الصناعة بطريقة غير مباشرة كموردين، وناقلين، وبائعي مصنوعات يدوية صغيرة.

وقد ألحق هبوط السياحة الدولية الذي نجم عن الأزمة الاقتصادية، والذي اقترن بفيضان هائل على طول نهر زامبيزي، ضرراً فادحاً بالرفاه الاقتصادي لمعظم المجتمعات المحلية. ويقدّر أن ما يصل إلى ثلاثة أرباع العاملين في قطاع الضيافة والسياحة إما جرى تسريحهم أو يعملون ساعات أقل.

وكان النشاط منخفضاً بدرجة كبيرة أثناء الفترة الأولى من ذروة الموسم السياحي في عام ٢٠٠٩ (الذي بدأ في أبريل/نيسان). ولا يتوقع مديرو الفنادق الفاخرة تحسنّاً كبيراً في أحوال النشاط السياحي حتى منتصف عام ٢٠١٠، كما يتوقعون ألا تتجاوز معدلات الإشغال نسبة ٥٠ في المائة أثناء ذروة الموسم السياحي في عام ٢٠٠٩.

وتشكّل التحويلات المالية من مقاطعة كوبربيلت والمقاطعة الشمالية الغربية مصدراً هاماً للدخل بالنسبة لحوالي ٢٣ في المائة من الأسر في منطقة ليفينجستون. ولكن حجم ووتيرة هذه التحويلات انخفض على حد سواء، بسبب تسريح العاملين في صناعة النحاس. وقد عاد حوالي ٤٤ في المائة من المهاجرين إلى مسقط رأسهم.

وتستخدم الأسر المتضررة طائفة متنوعة من آليات التأقلم للتخفيف من أثر التباطؤ الاقتصادي. ويغامر بعضها باللجوء إلى الزراعة، ولكن سوء التربة، والافتقار إلى رأس المال اللازم لشراء المدخلات، والتهديدات من الحيوانات البرية هي أمور تعيق تحقيق أي تقدم. وتعتمد أسر أخرى على دعم الأسرة الممتدة، ولكن ليس من المرجح أن يكون هذا أمراً قابلاً للاستمرار. ولا يرى كثير من الأسر بداً من تخفيض مصروفاتها بالتقليل من عدد الوجبات، أو استهلاك أغذية أقل قيمة تغذوية ولكنها أرخص ثمناً، أو تخفيض إنفاقها على الرعاية الصحية والتعليم المدرسي. وأوضحت مقابلات مجموعات المناقشة مع المجتمعات المحلية أن استراتيجيات التأقلم السلبية، مثل السرقة والدعارة، آخذة في التزايد أيضاً.

وتخشى المجتمعات المحلية ألا تتحسن الحالة قبل انقضاء أكثر من سنتين، وهي غير واثقة من كيفية البقاء على قيد الحياة إلى أن يحدث هذا التحسن. وأولوياتها الرئيسية للصمود ومواجهة الأزمة هي العمالة والائتمان وتحسين إمكانية الحصول على الغذاء.

ما هي الاستجابات الجارية؟

لم تخصص الحكومة أي أموال بصورة محددة للتصدي للأزمة، ولكنها عمدت إلى زيادة الإنفاق على الزراعة والصحة والتعليم. وهذه النفقات موجهة إلى طائفة من البرامج، من بينها زيادة استخدام الأسمدة في الزراعة، وتحسين علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، والاستعانة بمدرسين جُدد، وبناء مدارس جديدة.



نحو القضاء على الجوع

إن الأزمة الحالية ليست أزمة جديدة. فهي تمثّل التفاقم المفاجئ لأزمة هيكلية حرمت، على مدى العقود الماضية، مئات الملايين من البشر من الحصول على غذاء كافٍ لكي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة. وتكشف سرعة زيادة عدد الجياع خلال السنتين الماضيتين، أولاً بسبب أزمة الغذاء والوقود والآن بسبب الأزمة الاقتصادية، هشاشة النظم الحالية المتعلقة بالأغذية. وتبرز الحالة الراهنة الحاجة الماسة إلى معالجة أسباب الجوع الهيكلية الجذرية. وعلاوة على ضرورة وجود سياسات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الأثر المباشر للهزة الحالية، يجب على الحكومات أن تعمل وتشجع على زيادة استثماراتها في الزراعة (بما في ذلك الأنشطة الريفية غير الزراعية)، وتوسيع نطاق شبكات الأمان وبرامج المساعدة الاجتماعية، وتحسين الحوكمة. وسيكون من المهم أيضاً خلق أنشطة مدرة للدخل لمساعدة فقراء الحضر، وإن كان هذا لا يمثل محور تركيز لهذا المطبوع.



أهمية الاستثمار في الزراعة والسلع العامة

أبرز تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٨، الصادر عن البنك الدولي، أن الزراعة يمكن أن تقدم مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر في أقل البلدان نمواً[٣٣]. وبالرغم من تقلص هذا الدور بدرجة كبيرة في البلدان المتوسطة الدخل، ظلت الزراعة تلعب دوراً حيوياً في التخفيف من وطأة الفقر، الذي ما زال ريفياً بدرجة غير متناسبة، على الرغم من تدني الأهمية النسبية للزراعة في الاقتصادات القطرية.

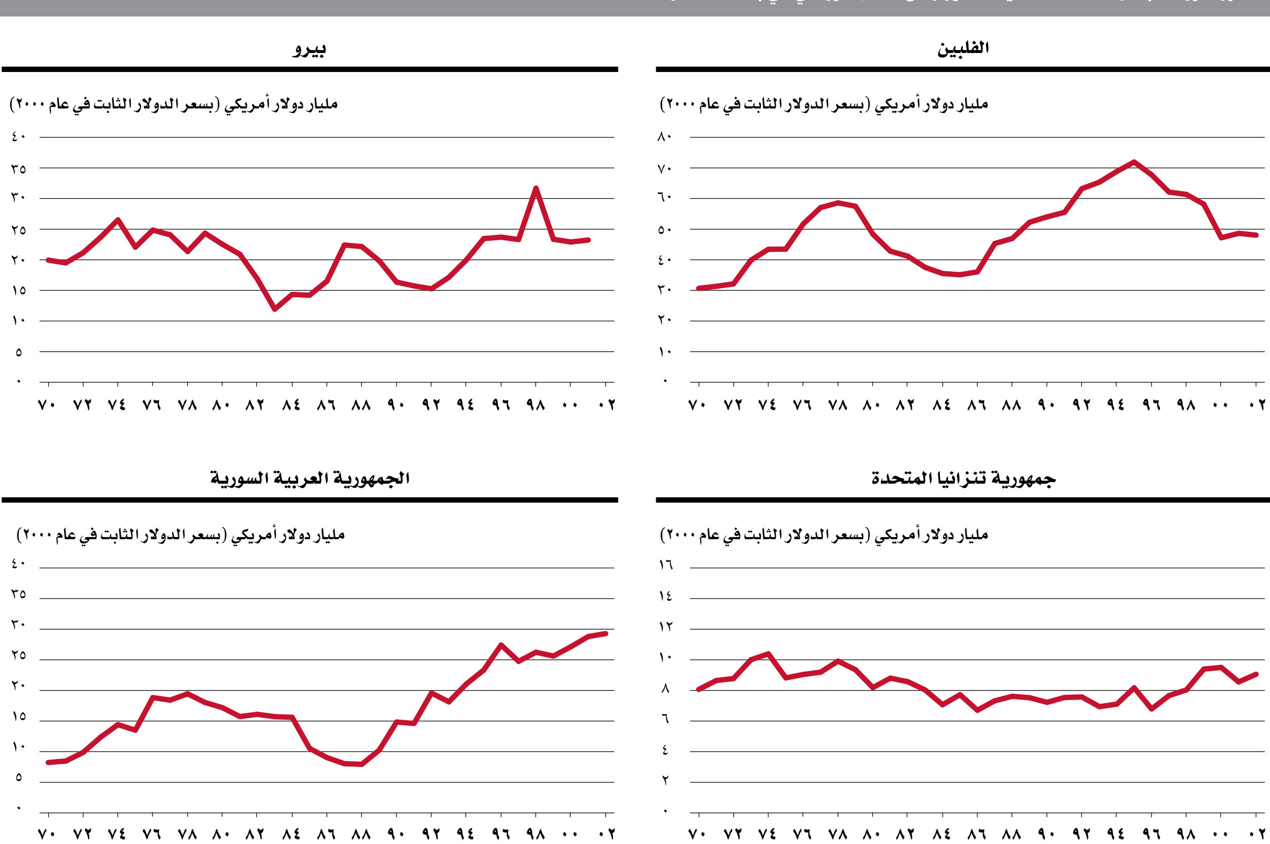
ولكن الزراعة نفسها بحاجة إلى نمو لكي تؤدي دورها كقاطرة للنمو والتخفيف من وطأة الفقر. ولا يمكن تحقيق النمو الزراعي ودعمه بدون الاستثمار في الزراعة. ولكن من دواعي الأسف أن الاستثمار العام في الزراعة منخفض جداً نسبياً في البلدان التي تلعب فيها الزراعة دوراً اجتماعياً واقتصادياً مهماً. فالاستثمار العام في الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي هو الأدنى في الاقتصادات القائمة على الزراعة (حوالي ٤ في المائة)، وهو الأكبر في البلدان النامية المتحضرة (حوالي ١٥ في المائة)[٣٤]. وكما نوقش من قبل، أمكن تحقيق أسرع تقدم في الحد من انعدام الأمن الغذائي عندما كان مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية للزراعة أعلى كثيراً مما هو الآن.

ومشكلة نقص الاستثمار في الزراعة تتفاقم في أوقات الاضطراب الاقتصادي، مثل التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي، ويؤدي انكماش الميزانيات، الخاصة والعامة، على حد سواء، عادة إلى انخفاض الاستثمارات إلى حد كبير في جميع القطاعات، بما فيها الزراعة. ومن غير الواضح حتى الآن ما هو تأثير البيئة الاقتصادية الحالية على أرصدة الإنتاج (ومن بينها الآلات والثروة الحيوانية والأشجار) في قطاع الزراعة، ولكن التاريخ يبيّن لنا أن أرصدة الإنتاج تنخفض أثناء الأزمات الاقتصادية وفي السنوات اللاحقة لها نتيجة لانكماش الاستثمار. ويبيّن الشكل ٢٣ أنه بعد أزمة الديون في عام ١٩٨٢ حدث انخفاض ملحوظ في أرصدة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية (مماثل للتدنيات التي حدثت في البلدان المتقدمة).

ولذا من المهم أن يحصل الاستثمار في الزراعة، أثناء الأزمات الاقتصادية وبعدها، على دعم حاسم من كل من القطاعين الخاص والعام. ولكي تتحقق تماماً الاستثمارات في الزراعة، من اللازم وجود بيئة على صعيد قطاع الأعمال تشجّع الاستثمار الخاص والمحلي والأجنبي، ليس في الزراعة فحسب، بل أيضاً في جميع القطاعات الأخرى. وتشمل هذه البيئة احترام سيادة القانون، ووجود حوكمة جيدة واستقرار في الاقتصاد الكلي.

الشكل ٢٣

تضرر الزراعة بالأزمات الاقتصادية: تطور رأس المال الزراعي في بلدان مختارة



المصادر: انظر صفحة ٥٦.

ويتطلب الاستثمار الخاص في الزراعة استثماراً عاماً مصاحباً. فعلى سبيل المثال، يحتاج إدماج منطقة خصبة إلى وجود طريق عام لتشجيع الاستثمارات الخاصة في تلك المنطقة وزيادة ربحيتها. وقد أظهرت البحوث أن الاستثمارات في البحوث الزراعية والطرق الريفية في بلدان شديدة التنوع، مثل الصين والهند وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا، تساهم مساهمة كبيرة في التخفيف من وطأة الفقر. وأظهرت دراسة في أمريكا اللاتينية أنه بينما أدى الإنفاق الحكومي على السلع العامة إلى زيادة معدلات النمو الزراعي وإلى تسريع الحد من الفقر، أسفر الإنفاق الحكومي على المبادرات الخاصة، مثل الإعانات الائتمانية أو تشجيع الإنتاج الذي لا يفيد إلا فئة صغيرة من كبار المزارعين، عن فائدة محدودة. وهكذا، فإن القطاع العام له دور حاسم الأهمية، يجب أن يقوم به، في تشجيع الاستثمار الإجمالي في الزراعة حتى يمكن تحقيق إمكانات النمو الزراعي الاجتماعية والاقتصادية بالكامل[٣٥].



شبكات الأمان للأجلين القصير والطويل

شبكات الأمان في أوقات الأزمات

تقوم شبكات الأمان والبرامج الاجتماعية، أثناء الأزمات، بدور بالغ الأهمية بالنسبة لعديمي الأمن الغذائي. ولكن في تلك الأوقات كثيراً ما تنكمش النفقات الحكومية، لأن البلدان النامية تجد صعوبة في تطبيق مبدأ الإنفاق عكس الدورة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، انخفضت النفقات على الصحة العامة في بيرو أثناء الأزمة الاقتصادية، التي شهدها البلد في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، بنسبة قدرها ككل ٥٨ في المائة، أي من ٤,٣ إلى ٣ في المائة من حصة النفقات الحكومية الإجمالية[٣٦]. وحتى في الحالات الأخرى، التي زادت فيها حصة الصحة من النفقات الحكومية، سيؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي و/أو حصة الإنفاق الحكومي، غالبا أثناء الأزمات، إلى انكماش نصيب الفرد الحقيقي من نفقات الحكومة على الصحة.

وعلاوة على ذلك، تبيِّن أدلة من الأرجنتين وبنغلاديش والهند وإندونيسيا أن الاهتمام بتوجيه الإنفاق الاجتماعي الحكومي يكون محدوداً في أوقات الانكماش الاقتصادي، أي أن غير الفقراء تزيد حصتهم من الفوائد بالمقارنة بالفقراء[٣٧]. وهكذا، لا يوجد أي ضمان لاستمرار وصول نفس مستوى الإنفاق الاجتماعي إلى الفقراء، حتى إذا كانت الحكومات قادرة على حماية الإنفاق الاجتماعي بوجه عام أثناء الانكماش الاقتصادي. وتشير هذه الاعتبارات إلى أهمية تصميم شبكات أمان، تزيد تغطيتها تلقائياً أثناء فترات الانكماش. وعلاوة على ذلك، حرصاً على إبقاء التكاليف تحت السيطرة، سيكون من المهم تصميم برنامج شبكات الأمان على نحو يجعل الفقراء هم الأشخاص الوحيدون الذين يرغبون في الحصول على ميزة ذلك البرنامج (يسمى هذا التوجيه الذاتي). فعلى سبيل المثال، تُعتبر مخططات ضمانات العمالة المستخدمة في الهند موجهة ذاتياً للفقراء، حيث أنهم عادة الوحيدون الذين سيرغبون في العمل كعمال يوميين. وعلاوة على ذلك، إذا انخفضت الأجور في الأسواق أثناء فترة أي انكماش اقتصادي، وكان الأجر في إطار مخطط ضمانات العمالة ثابتاً، سيزيد عدد الأشخاص الذين يرغبون في المشاركة. وزيادة على ذلك، فإنه مع بدء استقرار الانتعاش الاقتصادي سينسحب أشخاص كثيرون من البرنامج تلقائياً، لأن الأجور في الأسواق ستزيد، بدون أي حاجة إلى تدخل بيروقراطي[٣٨].

الأسباب المنطقية لشبكات الأمان

شبكات الأمان الاجتماعي ليست مفهوماً جديدا، ولكن أهميتها زادت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة: فكثيراً ما يكون تنفيذها ضرورة أساسية للتخفيف من تأثيرات أزمات الغذاء والوقود والأزمات المالية[٣٩]. وقد تطوّر النهج المتبع في ما يتعلق بتلك الإجراءات بشكل ملموس منذ تسعينيات القرن الماضي، بحيث حدثت أربعة تحولات أساسية في المفاهيم[٤٠]:

- من الإغاثة إلى إدارة المخاطر: في بعض الحالات، من الممكن التنبؤ بالمخاطر والهزات. وفي هذه الحالات، من الممكن اتقاؤها أو التخفيف منها بالتأهب المسبق، بشرط أن تكون هناك استراتيجيات قطرية وأسرية شاملة لإدارة المخاطر، على العكس من الاعتماد على استجابات التأقلم بعد الحدث (انظر الإطار الذي يتناول إثيوبيا).
- من المشروعات إلى النظم: يقوم بعض البلدان (منها موزامبيق وملاوي مثلاً) بترشيد وتنسيق شبكات أمان شتى لإيجاد نظم شبكات أمان، بدلاً من المجموعات المتفرقة من المشروعات[٤١].
- من المساعدة إلى الملكية القطرية: المساعدة الدولية ينبغي أن تدعم قدرات الحكومات على التحول تدريجياً صوب نظم شبكات أمان مملوكة وممولة قطرياً، كتلك الموجودة في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل. وتوفير شبكات أمان قطرية هو عنصر رئيسي من عناصر العقد الاجتماعي والمسؤولية المتبادلة بين الدولة والمواطنين[٤٢].
- من الصدقات إلى الاستثمارات: باستطاعة شبكات الأمان أن تكون مكوناً أساسياً من مكونات استراتيجيات النمو الشامل، على العكس من مجرد كونها من مخلفات عملية التنمية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتيح شبكات الأمان فرصة وحافزاً للناس لتحسين مهاراتهم ومعارفهم وقدراتهم الإنتاجية، وأن تشجّع مبادرات الإقدام على المخاطرة[٤٣].

تعريف شبكات الأمان

على الرغم من وجود عدد من تعاريف شبكات الأمان ومن النُهج المتبعة بشأنها، يوجد توافق في الآراء على أن هناك مجموعة فرعية من نظم الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقاً (الشكل ٢٤ على صفحة ٤٣). فشبكات الأمان تشمل في معظمها تحويلات لا تعتمد على مساهمة المتلقي مساهمة نقدية من قبل. ويمكن أن تكون هذه التحويلات نقدية أو نوعية، كما يمكن أن تكون مشروطة أو غير مشروطة[٤٤]. وعلاوة على شبكات الأمان، تشمل الحماية الاجتماعية أيضاً سياسات بشأن سوق العمل وخيارات تأمينية (ومن ذلك مثلاً المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي القائمان على اشتراكات فيهما)، وكذلك بعض مكونات السياسات "القطاعية"، التي ينصب تركيزها الرئيسي على قطاعات مثل التعليم أو الصحة أو التغذية أو الزراعة. وهذه التدابير الأخرى للحماية الاجتماعية يمكن، في بعض الأحيان، أن تتداخل مع شبكات الأمان: فاستخدام التأمين ضد الطقس، مثلاً، يمثل مجالاً مشتركاً بين شبكات الأمان وإجراءات تأمين العمل[٤٥]. ومن الممكن أيضاً أن تتداخل السياسات القطاعية مع شبكات الأمان، وذلك لأنها توفر بنية أساسية مادية، مثل المدارس والعيادات الصحية،

شبكات الأمان في إثيوبيا

بدت إثيوبيا لعدة سنوات في أزمة مستمرة. ففي كل سنة، عندما كانت المحاصيل تفشل، كانت الحكومة تطلب من المجتمع الدولي مساعدة طارئة. إلا أن هذا النهج فشل في التصدي للمشاكل الهيكلية التي تقف وراء انعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا. وأدت الحاجة إلى استراتيجية، تركت أجولة الأغذية أكثر من خاوية، إلى التحوّل من الإغاثة السنوية إلى دعم متعدد السنوات، يمكن التنبؤ به، في إطار برنامج شبكات الأمان المنتجة. فوجود شبكات أمان تتيح إمكانية التنبؤ قبل حلول الأزمة لا يؤدي فقط إلى انخفاض الحاجة إلى مساعدة الإغاثة، بل هو أيضاً أمر حيوي لتحسين إدارة المخاطر[١].

وفي إطار برنامج شبكات الأمان المنتجة (وهو أكبر برنامج شبكات أمان في أفريقيا)، يحصل نحو ٧ ملايين إثيوبي على نقود أو أغذية لمدة ستة أشهر كل سنة، إما من خلال أشغال عامة، مثل بناء الطرق الريفية والجسور، أو كمدفوعات مباشرة. وتعيش الأسر على دخلها الخاص بقية السنة.

وقد وجد مسح، شمل زهاء ١ ٠٠٠ أسرة مشارِكة في البرنامج، أن تحويلات الأغذية جميعها تقريباً كانت تُستهلك، ومعظم النقود كانت تُستخدم لشراء الغذاء. وكانت احتمالات أن يبيع المشاركون في البرنامج أصولاً يملكونها (لا سيما الثروة الحيوانية) لشراء الغذاء، هي احتمالات ضعيفة أيضاً، مما تركهم أقل عرضة للعوز.

ويشمل البرنامج ابتكارات أخرى. ففي عام ٢٠٠٦، مثلاً، بدأ برنامج الأغذية العالمي مع مؤسسة تيسير الائتمان AXA Re، أول عقد تأمين في العالم للإغاثة الإنسانية. وفي إطار هذا الترتيب، يبدأ تقديم الدعم للأشخاص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي عندما تحدث ظواهر جوية مناوئة مثل الجفاف[٢].

وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، هدَّد الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، وحدوث انخفاض في الاستثمارات الأجنبية والتحويلات، بوقف التقدم القطري الذي أمكن تحقيقه عن طريق البرنامج. ويجب التصدي لمشاكل مثل انخفاض قيمة النقود والأغذية وصرفهما بطريقة غير منتظمة. ويشير التحليل الأولي إلى أنه عندما تتلقى الأسر حصصاً، يمكن التنبؤ بها، من التحويلات النقدية والغذائية على فترات متكررة، على العكس من صرفها على نحو لا يمكن التنبؤ به وعلى فترات متباينة، تجني هذه الأسر فوائد عديدة. إذ تقل احتمالات أن تبيع الأصول التي تملكها، وتزيد احتمالات أن تطبق تكنولوجيات تنطوي على مخاطر أكبر ولكنها مربحة، كما تزيد احتمالات أن يقدم القطاع الخاص الائتمانات، حتى لتغطية احتياجات الاستهلاك، لأن خطر التخلف عن السداد يكون محدوداً.

وينبغي أيضاً إعطاء الأولوية لتحسين استهداف المستفيدين، ومساعدتهم على بلوغ الأهداف التي يرمي إليها برنامج شبكات الأمان، وبالتالي خروجهم منه لاحقاً. وعلى الرغم من التقدم المحرز في زيادة عدد المستفيدين المستحقين، ما زال البرنامج لا يستهدف سوى بعض الأسر عديمة الأمن الغذائي في البلد. وهذه المسألة ملحة، على وجه الخصوص، في ما يتعلق بالمناطق الرعوية (منها مثلاً المنطقة الصومالية في شرق إثيوبيا)، التي لم يشملها البرنامج بعد. وفي الوقت نفسه، من اللازم استكشاف إمكانية تحسين الصلات مع الاستجابات للطوارئ، وغيرها من مجموعات العناصر الإنمائية الأخرى[٣].

(١) H. Alderman and T. Haque. 2006. Countercyclical safety nets for the poor and vulnerable. *Food Policy* 31(4): 372–383; R. Holzmann and S. Jørgensen. 2000. *Social risk management: a new conceptual framework for social protection and beyond*. World Bank Social Protection Discussion Paper No. 0006. Washington, DC, World Bank; T. Owens, J. Hoddinott and B. Kinsey. 2003. Ex-ante actions and ex-post public responses to drought shocks: evidence and simulations from Zimbabwe. *World Development*, 31(7): 1239–1255; United Kingdom Department for International Development. 2005. *Social transfers and chronic poverty: emerging evidence and challenges ahead*. London.

(٢) U. Hess, W. Wiseman and T. Robertson. 2006. *Ethiopia: integrated risk financing to protect livelihoods and foster development.* Rome, WFP.

(٣) R. Slater, S. Ashley, M. Tefera, M. Buta and D. Esubalew. 2006. *Ethiopia's Productive Safety Net Programme (PSNP): study on policy, programme and institutional linkages*. London and Addis Ababa, Overseas Development Institute, IDL Group and Indak International.

اللازمة لشبكات الأمان لكي تعمل على نحو جيد. ولكن نطاق ومدى السياسات القطاعية كثيراً ما يتجاوز نطاق ومدى الحماية الاجتماعية.

قضايا التنفيذ الأساسية

يتطلب تنفيذ شبكات أمان فعالة تكييف التدخلات حسب السياق المحلي، من حيث القدرة المحلية وكذلك من حيث الأزمة المحددة التي يجري التصدي لها. وينبغي أن ينطوي تصميم شبكات الأمان على اعتراف صريح بهذا التنوع، وأن يكون مكيّفاً لمواجهة شروط ومعوقات بعينها. ومن المهم على وجه الخصوص فهم قدرة البلدان المؤسسية والسياسية والتقنية والمالية على إيجاد، أو توسيع، شبكات الأمان. وتشمل المجموعات أو النماذج الأربعة لشبكات الأمان ما يلي[٤٦]:

- غياب نظم شبكات الأمان: يشمل هذا البلدان ذات الإمكانيات المنخفضة جداً – في أعقاب الحروب في كثير من الأحيان – التي لا توجد لديها نظم رسمية لشبكات الأمان. وتشمل العوامل التي تتسم بها هذه البلدان النمو الاقتصادي الراكد أو المتدني، وانعدام الاستقرار، ونُظم غذائية وزراعية منخفضة الإنتاجية، وفشل الأسواق، وانخفاض مستويات التنمية البشرية. وكثيراً ما يوفر المجتمع الدولي شبكات الأمان على شكل إغاثة طارئة في معظم الأحوال. وأشكال المساعدة هذه، إذا صُممت جيداً، يمكن أن ترسي الأساس للتحول نحو نظام قطري لشبكات الأمان أكثر استدامة.
- عناصر نظم شبكات الأمان: يشير هذا إلى البلدان ذات القدرة المنخفضة، والفقيرة بشكل مزمن، والمعرضة لهزات متكررة تؤثر على كل شخص تقريباً في منطقة كبيرة. وعناصر البرامج القطرية

استجابة شبكات الأمان في البرازيل للأزمة الاقتصادية

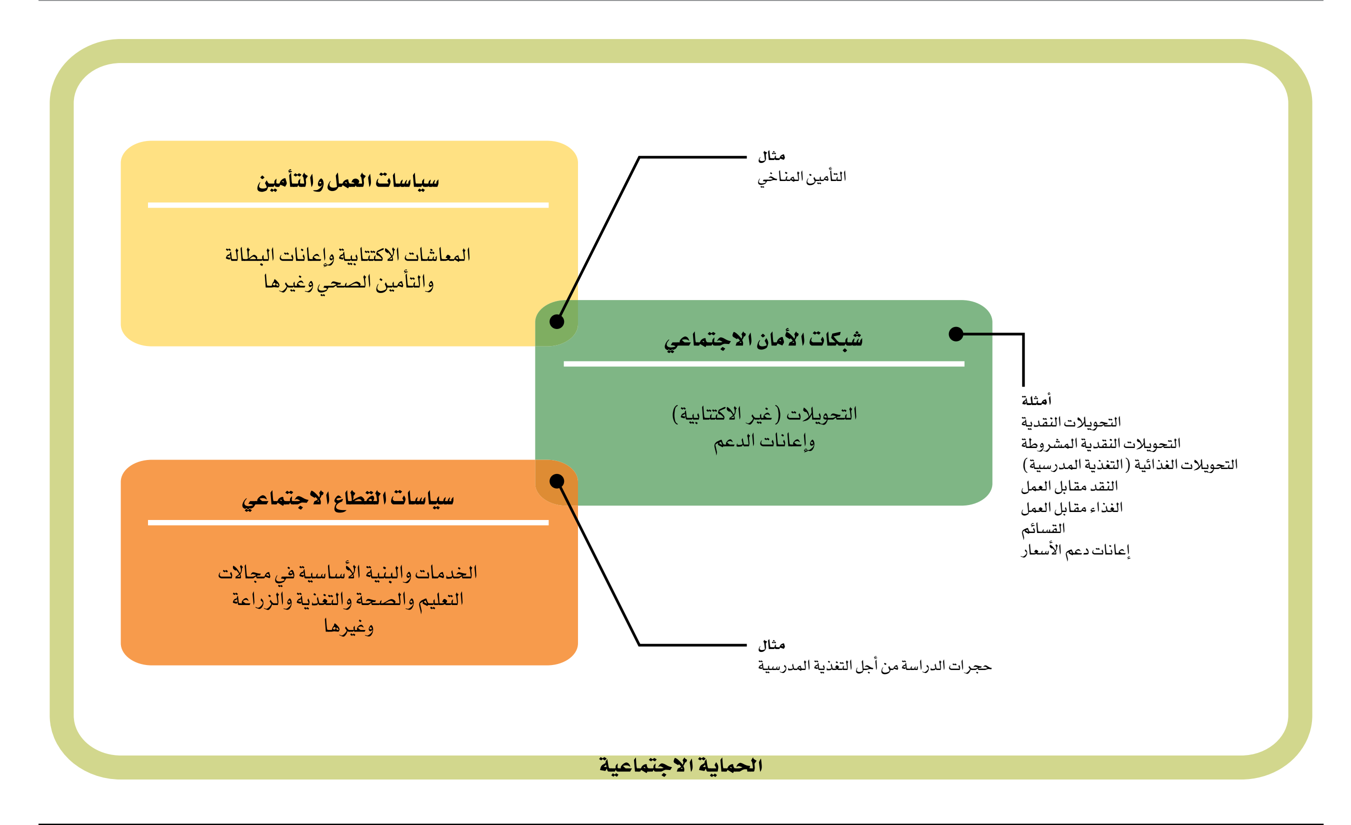
لقد تعرّضت البرازيل للأزمة الاقتصادية في وقت مبكر، وهو الربع الأول من عام ٢٠٠٨، عندما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرها ٣,٦ في المائة، مقارنة بالربع السابق، بعد سنوات من النمو الإيجابي. وقد استجابت الحكومة البرازيلية بمجموعة واسعة من السياسات، تشمل سياسات على صعيد الاقتصاد الكلي عكس الدورة الاقتصادية (ومن ذلك مثلاً زيادة الإنفاق الحكومي أثناء حدوث انكماش اقتصادي تعزيزاً للعمالة)، كانت الإدارة الحصيفة لفوائض الحساب الجاري المتراكمة في السنوات السابقة هي التي جعلت إتباعها أمراً ممكناً. وعلاوة على ذلك، أوجدت الحكومة أيضاً مجموعة من شبكات الأمان تمثلت فيما يلي:

- زادت تغطية برنامج Bolsa Familia – الذي يمنح مدفوعات نقدية شهرية للأسر الفقيرة شريطة أن تستوفي شروطا معيّنة، مثل الانتظام في المدارس والتطعيم والزيارات قبل الولادة – بحيث زاد عدد الأسر التي تستفيد من البرنامج من ١٠,٦ إلى ١١,٩ مليون أسرة. وتحصل كل أسرة شهرياً على مدفوعات قدرها ٢٨ دولاراً أمريكياً، إلى جانب ٩ دولارات أمريكية لكل طفل دون سن التاسعة و ١٤ دولاراً أمريكياً لكل طفل أكبر من ذلك. ومع أن هذا المبلغ صغير بالنسبة للأسر الثرية، فإنه مهم جداً للأسر الفقيرة.
- زادت تغطية التأمين ضد البطالة، بالنسبة للعمال المسجلين لدى أمانة العمل والذين يعملون في قطاعات فرعية وولايات محددة، من ٥ أشهر إلى ٧ أشهر.
- زاد الحد الأدنى للأجور بنسبة قدرها ١٢ في المائة (أي ما يعادل ضعف معدل التضخم تقريباً)، بحيث استفاد من ذلك ٤٥ مليون عامل وضخَّ قدرة إضافية على الإنفاق في الاقتصاد.
- في أعقاب انخفاض الأسعار الزراعية، زادت تغطية برنامج ضمانات الأسعار للزراعة الأسرية من ١٥ إلى ٢٩ محصولاً، وزاد أيضاً الحد الأدنى للأسعار المضمونة لعدد من المحاصيل.
- أُنشئَ برنامج استثماري، "منزلي هو حياتي"، لمساعدة الأسر في بناء منازل جديدة من خلال ائتمانات مدعومة وضرائب مخفضة على مواد البناء.

ساهم بهذا الإطار Carlos Santana، كبير الباحثين الزراعيين، "Embrapa" (شركة البحوث الزراعية البرازيلية).

الشكل ٢٤

مكونات نظم الحماية الاجتماعية



المصدر: انظر صفحة ٥٦.

لشبكات الأمان موجودة، وإن كانت غير منسقة في معظم الأحيان، وقصيرة الأجل، ومحدودة النطاق. وكما هو مذكور من قبل، فإن برنامج شبكات الأمان المنتجة في إثيوبيا ينال تنسيقاً قوياً نسبياً وقدراً كبيراً من الدعم من الجهات المانحة، ويوفّر النقد والغذاء لنحو ٧ ملايين شخص.

- نظم الحماية الاجتماعية الناشئة: في إطار هذا النموذج، تبدأ البلدان ذات القدرة المنخفضة إلى المتوسطة في صياغة سياسات واستراتيجيات رسمية لشبكات الأمان، وتسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على البرامج المتعددة السنوات لتحسين التغطية والتنسيق والمرونة.
- النظم الموحدة لشبكات الأمان: تشمل هذه المجموعة البلدان ذات القدرة المتوسطة التي أضفت طابعاً مؤسسياً على نظام لشبكات الأمان ممول من الحكومات القطرية. وفي هذه البلدان، تعمل عادة الأسواق والنظم الغذائية والزراعية بشكل جيد نسبياً، وتتمثل التحديات في معظمها في سد الثغرات، وجعل النظام يعمل بفعالية أكبر، وتحسين الجوانب التقنية وجودة المساعدة.

وفي نهاية المطاف، ينطوي تصميم شبكات أمان ملائمة للسياق المحلي على اتخاذ قرارات بشأن الشروط التي يجب على المستفيدين أن يستوفوها؛ واختيار النقد أو الغذاء أو القسائم؛ وتحديد الأهداف. والتحديد الفعال للأهداف مهم لتعظيم الأثر والتقليل إلى أدنى حد من تشوهات الحوافز. ويوجد عدد من وسائل تحديد الأهداف (منها مثلاً تلك القائمة على اختبار الإمكانيات، والوسائل الفئوية والجغرافية والمجتمعية)، لكل منها مزايا ومساوئ في أي سياق بعينه. ومن المهم تحقيق توازن بين كفالة وصول الفوائد إلى أشد السكان تعرضاً للخطر، مع عدم التسبب في الوقت نفسه في إيجاد حدود مصطنعة في ما بين، وداخل المجتمعات المحلية، التي تكون معرضة للخطر بنفس القدر تقريباً.

وبينما يتزايد فهم شبكات الأمان في البلدان المتوسطة الدخل وفي بعض البلدان المنخفضة الدخل، كثيراً ما ينصبّ التحدي على كيفية جعل الدروس المستفادة ملائمة للدول الهشة، وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل ذات القدرات المحدودة. وينبغي أن تشمل أولويات البحوث التطبيقية، الأوسع نطاقاً، تقييم قدرة البلد على توفير شبكات أمان؛ وتحديد وسائل سد ثغرات القدرة؛ واختبار المرونة المؤسسية للتصدي للطوارئ غير المتوقعة؛ وتحري قدرة شبكات الأمان على الحد من مصادر المخاطر وتصوراتها، توخياً لإحداث تغيير في السلوكيات في نهاية المطاف؛ وبث الإحساس لدى الحكومات بوجود حاجة حقيقية إلى الحماية الاجتماعية؛ وإقامة قواعد مشتركة لنقل المسؤولية بطريقة قابلة للاستمرار من الوكالات الخارجية إلى الحكومات القطرية.



الحق في الغذاء

في عام ٢٠٠٨، تم الاعتراف بالحق في غذاء كاف كعنصر أساسي من عناصر الحل المستدام لأزمة الأمن الغذائي العالمي، التي نجمت عن ارتفاع أسعار الأغذية. وأسباب ذلك الاعتراف ذات شقين. فمن ناحية، أثرت الأزمة تأثيراً غير متناسب على أولئك الذين كانوا معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي بالفعل، وهم عادة الأشخاص الذين ينفقون نسباً كبيرة من دخلهم على الغذاء. ومن الناحية الأخرى، يوجد اعتراف واسع النطاق بأنه عندما يتعلق الأمر بالتصدي للأزمة، فإن نهج "سير الأمور كالمعتاد" لا ينجح. ومن اللازم استكمال النُهج التقليدية، التي كانت تتناول الأبعاد التقنية لانعدام الأمن الغذائي، من حيث سمته الطارئة وجوانبه الهيكلية على السواء، ببعد إضافي يركز على تعزيز الحق في الغذاء الكافي وإصلاح الحوكمة العالمية والقطرية للأمن الغذائي على حد سواء.

وكان الحق في الغذاء أيضاً محورياً في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي للجميع، الذي عُقد عام ٢٠٠٩ في مدريد. وقد دعا بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في ملاحظاته الختامية أمام المؤتمر، إلى إدراج الحق في الغذاء "كأساس للتحليل والعمل والمساءلة" في تعزيز الأمن الغذائي.

فالحق في الغذاء هو، قبل كل شيء، حق أساسي من حقوق الإنسان مكرّس في القانون الدولي. وهو حق كل شخص في الحصول المستمر على الموارد اللازمة لإنتاج ما يكفي من الغذاء أو اكتسابه أو شرائه، ليس فقط للوقاية من الجوع، بل أيضاً لضمان الصحة والرفاه. ويوفر الحق في الغذاء إطاراً متسقاً يمكن فيه معالجة أبعاد الحوكمة البالغة الأهمية الخاصة بمكافحة الجوع، ويمنح مجموعة واسعة من الفئات والأفراد ذوي الصلة صوتاً. وهو يرسي مبادئ تحكم عمليات

صنع القرارات وتنفيذها، وهي المشاركة، وعدم التمييز، والشفافية، والتمكين. وهو يوفر أيضاً إطاراً قانونياً – مستنداً إلى مفهومي الحقوق والالتزامات – وآليات لزيادة المساءلة وسيادة القانون.

ويوفر منظور الحق في الغذاء إطاراً لتشخيص مشكلة الأمن الغذائي، وكذلك توجيها لتصميم وتنفيذ ورصد المبادرات التي تُتخذ استجابة للأزمة الغذائية. وفي هذا السياق، توفر الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء (الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري)[٤٧] سياقاً لترجمة الالتزام السياسي إلى إجراءات عملية ملموسة. وتوصي الخطوط التوجيهية بأن تتبع الدول استراتيجية قطرية لإعمال الحق في الغذاء الكافي تشمل: رسم خرائط للفئات الأكثر تعرضاً لخطر انعدام الأمن الغذائي وكفالة مشاركتها؛ والتخصيص الواضح للمسؤوليات بين الأفرع الحكومية المختلفة وتحسين التنسيق بينها؛ وتحديد مقاييس مرجعية وفرض أطر زمنية؛ وتمكين المؤسسات المستقلة، ومن بينها المحاكم، لزيادة المساءلة.

والخطوط التوجيهية للحق في الغذاء توصي أيضاً بأن تشجّع الدول الحوكمة الجيدة كعامل أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية القابلة للاستدامة، والقضاء على الفقر والجوع، وكذلك لإعمال

الحق في الغذاء في البرازيل

إن مناقشة أهمية إتباع نهج "حق الإنسان في الغذاء الكافي" لمكافحة الجوع، وتجسيده الفعال في استراتيجية البرازيل بشأن الأمن الغذائي والتغذوي، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمناقشات التي جرت حول مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي عُقد عام ١٩٩٦ في روما، وقرارات المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، الذي عُقد عام ١٩٩٣ في فيينا. وقد أدت المشاركة القوية للمجتمع المدني إلى ربط الجهود المبذولة لمحاربة الجوع والفقر بتلك الخاصة بدعم حقوق الإنسان، ووضعت الحق في الغذاء في مكان الصدارة.

وقد حدَّد المؤتمر القومي للأمن الغذائي والتغذوي، الذي عقده المجلس القومي البرازيلي للأمن الغذائي والتغذوي عام ١٩٩٤، اتجاه الاستراتيجية القطرية بشأن الأمن الغذائي، وأدمج الحق في الغذاء الكافي ضمن المناقشات. وقد برز هذا بوضوح في التقرير الرسمي الذي قدمته البرازيل إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية، والذي أكد أهمية إبراز الحق في الحصول على الغذاء الكافي في الاستراتيجية القطرية بشأن الأمن الغذائي.

واعتبرت الحكومة الاتحادية الجديدة، التي انُتخبت عام ٢٠٠٢ وسط أزمة اجتماعية شديدة، مكافحة الجوع أحد شعاراتها السياسية المحورية. وكان أحد التدابير الأولى التي اتخذتها الحكومة إعادة تشكيل المجلس القومي للأمن الغذائي والتغذوي، مع تكليفه بمهمة ضمان إعمال الحق في الغذاء الكافي، عن طريق برنامج الجوع الصفري، كاستراتيجية تهدف إلى الوصول إلى البرازيليين الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وبالجوع.

وتستند سياسة الأمن الغذائي والتغذوي القطرية – التي تنفذها الحكومة بدعم من المجلس القومي ومجالس الولايات والمجالس البلدية المكونة من ممثلين عن المجتمع المدني والحكومة – إلى الحق في الغذاء، وتعمل على تعزيزه. كما تدعم هذه السياسة تنسيق جميع السياسات والبرامج العامة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي وفقاً لخطين رئيسيين للعمل، هما: ضمان الحصول الفوري على غذاء صحي وكاف بالنسبة لأشد قطاعات السكان تأثراً، وتعزيز استيعاب هذه الفئات اجتماعياً واقتصادياً ضمن الأنشطة المنتجة والاقتصادية. والأهم من ذلك أن برامج المساعدة الغذائية والاقتصادية تُخطّط وتنفّذ على نحو يجعلها تحفز وتوطد إنتاج المزارع الصغيرة والاقتصادات المحلية الصغيرة، بحيث تساعد بذلك الأفراد على انتشال أنفسهم من براثن الفقر.

وفي عام ٢٠٠٦، وافق الكونغرس الوطني على القانون الأساسي الوطني بشأن الأمن الغذائي والتغذوي، الذي يُلزم الدولة بمراعاة الحق في الغذاء وحمايته وتنفيذه، بما في ذلك إلزامها بإنشاء آليات للانتصاف يمكن من خلالها للأفراد أن يطالبوا بحقهم.

أما برنامج الجوع الصفري فهو يدمج أكثر من ٤٠ من السياسات والبرامج الاجتماعية والمتعلقة بالضمان الاجتماعي، بحيث يصل إلى أكثر من ثلث سكان البرازيل (من خلال وسائل مثل التحويلات النقدية، وبرامج التغذية المدرسية، والشراء المباشر من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة). وهذه البرامج، التي ترتبط بإصلاح زراعي إضافي وتقديم دعم ائتماني وتقني قوي للزراعة التي يمارسها أصحاب الحيازات الصغيرة، أتاحت للبرازيل إمكانية الحد من تأثير الأزمتين الغذائية والاقتصادية العالميتين على الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي.

ساهم بهذا الإطار Flavio Valente، الأمين العام لشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء.

جميع حقوق الإنسان بما يشمل الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي.

وتحسين حوكمة المؤسسات العامة، التي ترصد سياسات وبرامج الأمن الغذائي وتصممها وتنفذها، هو جزء أساسي من تنفيذ الخطوط التوجيهية. وهذا معناه، على الصعيد الحكومي، ضرورة أن توحِّد الوزارات المختصة والإدارات الفنية والهيئات الحكومية مهاراتها التكاملية وجهودها لتصمم وتنفِّذ مبادرات فعالة ومتكاملة تشمل جميع القطاعات. ومن الجوهري مشاركة الأسر، والعائلات، ومنظمات المزارعين، ومؤسسات الأعمال الزراعية، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها في عملية وضع السياسات، ليس على المستوى القطري فحسب، بل أيضاً على المستوى الإقليمي، وعلى مستوى القرية، بل وعلى مستوى الأسرة.

وفي أعقاب الأزمة الغذائية، دللت البلدان التي كانت قد بدأت في إعمال الحق في الغذاء، مثل البرازيل (انظر الإطار الذي يتناول الحق في الغذاء في البرازيل)، على قيمة آليات التنسيق التشاركية. وتشمل هذه الآليات المجلس القومي للأمن الغذائي والتغذوي،

تعزيز آليات الحوكمة من أجل الأمن الغذائي العالمي

إن استمرار نقص التغذية وتفاقمه خلال الأزمتين الغذائية والاقتصادية الأخيرتين يُبرز الحاجة إلى تحسين حوكمة الأمن الغذائي على المستوى العالمي، للتصدي لأوجه الضعف الأساسية في مكافحة الجوع. وعلى الرغم من التحليل الجاري للأمن الغذائي العالمي والتحذير الذي أتى في الوقت المناسب من احتمال حدوث مشاكل آنية وطويلة الأمد، لم تتحول هذه المعرفة بطريقة فعالة إلى سياسات وبرامج ومؤسسات وآليات للاستجابة، تكون مناسبة وحسنة التوقيت. وينبغي الاستفادة من التركيز الحالي على انعدام الأمن الغذائي العالمي للتصدي للأسباب المتجذِّرة للجوع، ولإظهار كيفية تجنب حدوث أزمات في المستقبل بالتصدي للتحديات الطويلة الأجل المتعلقة بالأمن الغذائي، مثل الفقر في الريف، والسياسات والاستراتيجيات غير الملائمة، وعدم كفاية الاستثمارات في الأغذية والزراعة.

ويستلزم تحقيق هذه الأهداف اتخاذ إجراءات منسّقة ومتجانسة على المدى البعيد. وكي يكون التعاطي معها مستداماً، لا بدّ من اعتماد سياسات واستراتيجيات وبرامج مشتركة، فضلاً عن تعزيز القدرة على تنفيذها ورصدها. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري تعزيز الحوكمة لعملية مكافحة انعدام الأمن الغذائي على المستوى العالمي، وذلك بالاستفادة من البنية القائمة حالياً وبالاعتماد عليها.

واللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي هي جهاز حكومي دولي عالمي، وتضمّ الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي مكلّفة باستعراض ومتابعة السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي، ودراسة المسائل التي تؤثر على حالة الأمن الغذائي العالمي. وتخضع اللجنة حالياً لعملية إصلاح، بهدف تحسين فعاليتها في شحذ الإرادة السياسية، واستنباط حلول تقنية للتخفيف من وطأة الجوع المزمن ومن انعدام الأمن الغذائي. وسيصبح بإمكان اللجنة بعد إصلاحها، وبالمساعدة على تنسيق الإجراءات التي يتخذها جميع أصحاب الشأن المعنيين، ومن خلال تمكينها كي تصبح أكثر فعّالية، توليد زخم لتقديم استجابات متكاملة ومستدامة وفعالة وحسنة التوقيت للتحديات المتعلقة بالأمن الغذائي. ويمكن أن تصبح مكوناً أساسياً من مكونات شراكة عالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية.

وينبغي أن تراعي المبادرات الرامية إلى تنشيط الحوكمة العالمية للأمن الغذائي العالمي، التجارب الماضية والتغيرات العالمية الجارية. فقد أصبح المجتمع المدني أكثر بروزاً في المناقشات العامة التي تؤثر على السياسات وتشكل الرأي العام على المستوى القطري والإقليمي والعالمي، وأصبح أيضاً أكثر مشاركة في شؤون الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أصبح الاقتصاد العالمي، بما في ذلك نظم الأغذية، أكثر ترابطاً وعولمة حيث أنّ أي صدمة تصيب بلداً ما تتردد أصداؤها عبر المعمورة أكثر مما كان يمكن أن يحدث في السبعينيات من القرن الماضي. وينبغي إشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص في عملية رسم السياسات والبرامج، للتصدي للتأثيرات السلبية الناشئة عن مثل هذه الصدمات الاقتصادية.

ولضمان وجود نظام عالمي للزراعة والأغذية والتغذية، يتسم بمزيد من الفعالية والكفاءة، لا بد لحوكمة الأمن الغذائي العالمي من أن:

- توفّر تحليلاً مستنداً إلى العلم بشأن المحدِّدات الأساسية والتطور الممكن للأمن الغذائي؛
- تساعد على تنسيق وتعزيز الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الدولية والإقليمية والقطرية من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي المستدام؛
- تعزز الإجراءات التي تشجع الاستثمار في الزراعة مع الحفاظ على التركيز على تقاسم الموارد بطريقة منصفة وواسعة النطاق؛
- تعزز الاتساق في ما بين السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضايا ذات الصلة، مثل تغيُّر المناخ والاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية؛
- ترصد التقدم المحرز ونتائج إجراءات السياسات السابقة والحالية، وكذلك فعالية وكفاءة تعبئة الموارد؛
- تؤثر على الحكومات وغيرها من أصحاب الشأن الرئيسيين، لكي يلتزموا بأهداف وإجراءات واضحة المعالم، ومحددة زمنياً، للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي ولكي يستنبطوا وسائل لرصد هذه الأهداف.

وشبكات الأمان الموجهة مثل برنامج Bolsa Familia، والبرامج الشفافة والخاضعة للمساءلة، مثل برنامج التغذية المدرسية وتمكين المواطنين.

والأمن الغذائي هو دالة ليس فقط على الإنتاج والوصول إلى الأسواق، بل أيضاً على البيئة التي أوجدتها مؤسسات اقتصادية وسياسية على جميع المستويات. وباستطاعة هذه المؤسسات أن تيسّر، أو تعيق، حصول الناس على أصول العيش الأساسية. وفهم هياكل الحوكمة والسياقات المؤسسية هو أمر حاسم الأهمية لمعالجة الأمن الغذائي، باعتباره من مسائل السياسات التي تشمل قطاعات عديدة ولها أبعاد متعددة. ومن المسلَّم به الآن تماماً أن التركيبة المؤسسية، والعمليات التي تتيح التفاعل في ما بين أصحاب المصلحة، هي عوامل بالغة الأهمية للنجاح أو الفشل عند صياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج وتنفيذها ورصدها.

وينبغي أن تظل الأزمة الغذائية العالمية، والالتزام بالتصدي لأسبابها الهيكلية، على قمة جدول الأعمال السياسي الدولي، وذلك بسبب الصلة الوثيقة التي تربط هذه الأزمة بالأزمة الاقتصادية الحالية. وعلاوة على منع تكرار الأخطاء السابقة، سيكفل الحق في الغذاء والحوكمة الجيدة إقامة نظم للأغذية، إلى جانب نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية، على جميع المستويات، يتمثّل هدفها الشامل في تعزيز رفاه البشرية وكرامة كل إنسان.

الملحق الفني

الجدول ١

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] والأهداف الإنمائية للألفية[٢] في البلدان النامية[٣]

العالم الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد [فئة نقص التغذية]	مجموع السكان	عدد ناقصي التغذية				التقدم المحرز من حيث العدد نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	الاتجاه نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان				التقدم المحرز من حيث الانتشار نحو بلوغ غاية الهدف الإنمائي للألفية	الاتجاه نحو بلوغ غاية الهدف الإنمائي للألفية
	٢٠٠٤–٠٦ (بالملايين)	١٩٩٠–٩٢ (بالملايين)	١٩٩٥–٩٧	٢٠٠٠–٠٢	٢٠٠٤–٠٦	الهدف = ٠,٥*	١٩٩٠–٩٢ إلى ٢٠٠٤–٠٦	١٩٩٠–٩٢ (٪)	١٩٩٥–٩٧	٢٠٠٠–٠٢	٢٠٠٤–٠٦	الهدف = ٠,٥**	١٩٩٠–٩٢ إلى ٢٠٠٤–٠٦
العالم	**٦ ٤٨٣,٣**	**٨٤٥,٣**	**٨٢٤,٩**	**٨٥٦,٨**	**٨٧٢,٩**	**١,٠**	▲	**١٦**	**١٤**	**١٤**	**١٣**	**٠,٩**	▼
البلدان المتقدمة	**١ ٢٦٩,٥**	**١٩,١**	**٢١,٤**	**١٨,٧**	**١٥,٢**	**٠,٨**	▼	–	–	–	–	ل ت	ل ت
البلدان النامية	**٥ ٢١٣,٨**	**٨٢٦,٢**	**٨٠٣,٥**	**٨٣٨,٠**	**٨٥٧,٧**	**١,٠**	▲	**٢٠**	**١٨**	**١٧**	**١٦**	**٠,٨**	▼
آسيا والمحيط الهادي* **	**٣ ٥١٨,٧**	**٥٨٥,٧**	**٥٢٨,٥**	**٥٥٢,١**	**٥٦٦,٢**	**١,٠**	▼	**٢٠**	**١٧**	**١٦**	**١٦**	**٠,٨**	▼
شرق آسيا	**١ ٣٩٤,٥**	**١٨٣,٣**	**١٥٢,٠**	**١٤١,٧**	**١٣٦,٣**	**٠,٧**	▼	**١٥**	**١٢**	**١٠**	**١٠**	**٠,٧**	▼
الصين [٣]	١ ٣٢٠,٥	١٧٧,٨	١٤٣,٧	١٣٢,٥	١٢٧,٤	٠,٧	▼	١٥	١٢	١٠	١٠	٠,٦	▼
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية [٤]	٢٣,٦	٤,٢	٦,٧	٨,٠	٧,٥	١,٨	▲	٢١	٣١	٣٤	٣٢	١,٥	▲
منغوليا [٤]	٢,٦	٠,٧	١,٠	٠,٦	٠,٧	١,١	◀▶	٣٠	٤٠	٢٥	٢٩	١,٠	▼
جمهورية كوريا [١]	٤٧,٩	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
جنوب شرق آسيا	**٥٥١,٩**	**١٠٥,٧**	**٨٨,٦**	**٩٣,٩**	**٨٤,٧**	**٠,٨**	▼	**٢٤**	**١٨**	**١٨**	**١٥**	**٠,٦**	▼
كمبوديا [٤]	١٤,٠	٣,٨	٤,٨	٣,٥	٣,٥	٠,٩	▼	٣٨	٤١	٢٧	٢٥	٠,٧	▼
إندونيسيا [٣]	٢٢٦,١	٣٤,٥	٢٦,٧	٣٦,٩	٣٦,٧	١,١	▲	١٩	١٣	١٧	١٦	٠,٩	▼
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية [٣]	٥,٧	١,١	١,٣	١,٢	١,٠	٠,٩	▼	٢٧	٢٦	٢٢	١٩	٠,٧	▼
ماليزيا [١]	٢٥,٧	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
ميانمار [٣]	٤٨,٠	١٨,١	١٤,٨	١٢,٢	٨,٣	٠,٥	▼	٤٤	٣٤	٢٦	١٧	٠,٤	▼
الفلبين [٣]	٨٤,٦	١٣,٣	١٢,٨	١٣,٤	١٢,٧	١,٠	▼	٢١	١٨	١٧	١٥	٠,٧	▼
تايلند [٣]	٦٣,٠	١٥,٧	١٢,٣	١٢,٤	١٠,٧	٠,٧	▼	٢٩	٢١	٢٠	١٧	٠,٦	▼
فييت نام [٣]	٨٥,٠	١٨,٧	١٥,٦	١٣,٨	١١,٢	٠,٦	▼	٢٨	٢١	١٧	١٣	٠,٥	▼
جنوب آسيا	**١ ٤٩٢,٠**	**٢٨٦,١**	**٢٧٨,٣**	**٣٠٢,٨**	**٣٣٦,٦**	**١,٢**	▲	**٢٥**	**٢٢**	**٢٢**	**٢٣**	**٠,٩**	▼
بنغلاديش [٤]	١٥٣,٣	٤١,٦	٥١,٤	٤٠,١	٤٠,٢	١,٠	▼	٣٦	٤٠	٢٨	٢٦	٠,٧	▼
الهند [٤]	١ ١٣٤,٤	٢١٠,٢	١٩٣,٥	٢٢٣,٠	٢٥١,٥	١,٢	▲	٢٤	٢٠	٢١	٢٢	٠,٩	▼
نيبال [٣]	٢٧,١	٤,٠	٥,٣	٤,٧	٤,٢	١,٠	▲	٢١	٢٤	١٩	١٦	٠,٨	▼
باكستان [٤]	١٥٨,١	٢٥,٧	٢٣,٧	٣١,٣	٣٦,٥	١,٤	▲	٢٢	١٨	٢١	٢٣	١,٠	▲
سري لانكا [٤]	١٩,١	٤,٦	٤,٤	٣,٨	٤,١	٠,٩	▼	٢٧	٢٤	٢٠	٢١	٠,٨	▼
آسيا الوسطى	**٥٨,٤**	**٤,٠**	**٤,٧**	**٩,٣**	**٥,٨**	**١,٤**	▲	**٨**	**٩**	**١٧**	**١٠**	**١,٣**	▲
كازاخستان [١]	١٥,٢	غ هـ	غ هـ	١,١	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	٨	–	ل ت	ل ت
قيرغيزستان [١]	٥,٢	٠,٨	٠,٦	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	١٧	١٣	–	–	ل ت	ل ت
طاجيكستان [٤]	٦,٦	١,٨	٢,٤	٣,٤	١,٧	٠,٩	▼	٣٤	٤٢	٥٤	٢٦	٠,٨	▼
تركمانستان [٢]	٤,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٩	◀▶	٩	٩	٧	٦	٠,٧	▼
أوزبكستان [٣]	٢٦,٦	١,٠	١,١	٤,٢	٣,٤	٣,٥	▲	٥	٥	١٧	١٣	٢,٨	▲
آسيا الغربية	**١٥,٨**	**٦,١**	**٤,٤**	**٣,٥**	**٢,١**	**٠,٣**	▼	**٣٨**	**٢٧**	**٢٢**	**١٣**	**٠,٤**	▼
أرمينيا [٤]	٣,٠	١,٦	١,١	٠,٩	٠,٧	٠,٤	▼	٤٦	٣٤	٣٠	٢٣	٠,٥	▼
أذربيجان [٣]	٨,٤	٢,٠	٢,١	١,٦	٠,٩	٠,٤	▼	٢٧	٢٧	١٩	١١	٠,٤	▼
جورجيا [٣]	٤,٥	٢,٥	١,٢	١,٠	٠,٦	٠,٢	▼	٤٧	٢٤	٢١	١٢	٠,٣	▼
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٥٥١,١**	**٥٢,٦**	**٥١,٨**	**٤٩,٤**	**٤٥,٣**	**٠,٩**	▼	**١٢**	**١١**	**٩**	**٨**	**٠,٧**	▼
أمريكا الشمالية والوسطى	**١٤٣,٦**	**٩,٣**	**١٠,٢**	**٩,٣**	**٩,٠**	**١,٠**	▼	**٨**	**٨**	**٧**	**٦**	**٠,٨**	▼
كوستاريكا [١]	٤,٣	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
السلفادور [٣]	٦,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٧	١,٤	▲	٩	١١	٩	١٠	١,١	▲
غواتيمالا [٣]	١٢,٧	١,٣	١,٧	٢,٠	٢,١	١,٦	▲	١٤	١٧	١٧	١٦	١,٢	▲
هندوراس [٣]	٦,٨	١,٠	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٩	▼	١٩	١٦	١٣	١٢	٠,٦	▼
المكسيك [١]	١٠٤,٣	غ هـ	٤,٣	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	٥	–	–	ل ت	ل ت
نيكاراغوا [٤]	٥,٥	٢,٢	١,٩	١,٤	١,٢	٠,٥	▼	٥٢	٤٠	٢٧	٢١	٠,٤	▼

الجدول ١
انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية(١) والأهداف الإنمائية للألفية(٢) في البلدان النامية(٣)

العالم الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد [فئة نقص التغذية]	مجموع السكان	عدد ناقصي التغذية				التقدم المحرز من حيث العدد نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	الاتجاه نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان				التقدم المحرز من حيث الانتشار نحو بلوغ غاية الهدف الإنمائي للألفية	الاتجاه نحو بلوغ غاية الهدف الإنمائي للألفية
	٢٠٠٤–٠٦	١٩٩٠–٩٢	١٩٩٥–٩٧	٢٠٠٠–٠٢	٢٠٠٤–٠٦	الهدف = ٠,٥*	١٩٩٠–٩٢ إلى ٢٠٠٤–٠٦	١٩٩٠–٩٢	١٩٩٥–٩٧	٢٠٠٠–٠٢	٢٠٠٤–٠٦	الهدف = ٠,٥**	١٩٩٠–٩٢ إلى ٢٠٠٤–٠٦
	(بالملايين)	(بالملايين)						(٪)					
بنما [٣]	٣,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٦	١,٣	▲	١٨	٢٠	١٩	١٧	١,٠	▼
البحر الكاريبي	**٣٤,٠**	**٧,٥**	**٨,٦**	**٧,٢**	**٧,٨**	**١,٠**	▲	**٢٦**	**٢٨**	**٢٢**	**٢٣**	**٠,٩**	▼
كوبا [١]	١١,٣	٠,٦	١,٥	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	٥	١٤	–	–	ل ت	ل ت
الجمهورية الدومينيكية [٤]	٩,٥	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٠	◄►	٢٧	٢٤	٢٣	٢١	٠,٨	▼
هايتي [٥]	٩,٣	٤,٥	٤,٨	٤,٦	٥,٤	١,٢	▲	٦٣	٦٠	٥٣	٥٨	٠,٩	▼
جامايكا [٢]	٢,٧	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٥	▼	١١	٧	٥	٥	٠,٤	▼
ترينيداد وتوباغو [٣]	١,٣	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	١,٠	◄►	١١	١٣	١١	١٠	٠,٩	▼
أمريكا الجنوبية	**٣٧٣,٥**	**٣٥,٨**	**٣٣,٠**	**٣٢,٩**	**٢٨,٥**	**٠,٨**	▼	**١٢**	**١٠**	**٩**	**٨**	**٠,٦**	▼
الأرجنتين [١]	٣٨,٨	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) [٤]	٩,٢	١,٦	١,٥	١,٧	٢,١	١,٣	▲	٢٤	٢٠	٢٠	٢٣	١,٠	▼
البرازيل [٢]	١٨٦,٨	١٥,٨	١٥,٦	١٦,٦	١١,٩	٠,٧	▼	١٠	١٠	٩	٦	٠,٦	▼
شيلي [١]	١٦,٣	٠,٩	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	٧	–	–	–	ل ت	ل ت
كولومبيا [٣]	٤٤,٩	٥,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٠,٨	▼	١٥	١١	١٠	١٠	٠,٧	▼
إكوادور [٣]	١٣,١	٢,٥	٢,٠	٢,٣	١,٧	٠,٧	▼	٢٤	١٧	١٩	١٣	٠,٥	▼
غيانا [٢]	٠,٧	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٣	▼	١٨	١٠	٥	٦	٠,٣	▼
باراغواي [٣]	٥,٩	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٧	١,٠	◄►	١٦	١١	١١	١٢	٠,٧	▼
بيرو [٣]	٢٧,٣	٦,١	٤,٩	٣,٢	٣,٦	٠,٦	▼	٢٨	٢٠	١٢	١٣	٠,٥	▼
سورينام [٢]	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	◄►	١١	٨	٨	٧	٠,٦	▼
أوروغواي [١]	٣,٣	٠,٢	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	٥	–	–	–	ل ت	ل ت
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) [٣]	٢٦,٧	٢,١	٣,١	٣,٣	٣,١	١,٥	▲	١٠	١٤	١٣	١٢	١,١	▲
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا* **	**٤٢٧,٧**	**١٩,١**	**٢٩,٦**	**٣١,٦**	**٣٣,٨**	**١,٨**	▲	**٦**	**٨**	**٨**	**٨**	**١,٣**	▲
الشرق الأدنى	**٢٧٥,٥**	**١٥,٠**	**٢٥,٣**	**٢٧,١**	**٢٩,٠**	**١,٩**	▲	**٧**	**١١**	**١١**	**١١**	**١,٤**	▲
جمهورية إيران الإسلامية [١]	٦٩,٥	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
الأردن [١]	٥,٥	غ هـ	٠,٢	٠,٢	غ هـ	ل ت	ل ت	–	٥	٥	–	ل ت	ل ت
الكويت [١]	٢,٧	٠,٤	٠,١	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	٢٠	٥	–	–	ل ت	ل ت
لبنان [١]	٤,٠	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
المملكة العربية السعودية [١]	٢٣,٦	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
الجمهورية العربية السورية [١]	١٨,٩	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
تركيا [١]	٧٣,٠	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
الإمارات العربية المتحدة [١]	٤,١	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
اليمن [٤]	٢١,١	٣,٨	٥,٠	٥,٧	٦,٧	١,٨	▲	٣٠	٣١	٣٠	٣٢	١,١	▲
شمال أفريقيا	**١٥٢,٢**	**٤,٠**	**٤,٣**	**٤,٥**	**٤,٩**	**١,٢**	▲	–	–	–	–	ل ت	ل ت
الجزائر [١]	٣٢,٩	غ هـ	١,٥	١,٤	غ هـ	ل ت	ل ت	–	٥	٥	–	ل ت	ل ت
مصر [١]	٧٢,٩	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
الجماهيرية العربية الليبية [١]	٥,٩	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
المغرب [١]	٣٠,٥	١,٢	١,٤	١,٤	غ هـ	ل ت	ل ت	٥	٥	٥	–	ل ت	ل ت
تونس [١]	١٠,١	غ هـ	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	–	ل ت	ل ت
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى* **	**٧١٦,٣**	**١٦٨,٨**	**١٩٣,٦**	**٢٠٥,٠**	**٢١٢,٣**	**١,٣**	▲	**٣٤**	**٣٤**	**٣٢**	**٣٠**	**٠,٩**	▼
وسط أفريقيا	**٩٥,٨**	**٢٢,٠**	**٣٨,٤**	**٤٧,٣**	**٥٤,٣**	**٢,٥**	▲	**٣٤**	**٥١**	**٥٥**	**٥٧**	**١,٧**	▲
الكاميرون [٤]	١٧,٨	٤,٣	٥,١	٤,٤	٤,٠	٠,٩	▼	٣٤	٣٥	٢٧	٢٣	٠,٧	▼
جمهورية أفريقيا الوسطى [٥]	٤,٢	١,٤	١,٨	١,٧	١,٧	١,٢	▲	٤٧	٥٠	٤٤	٤١	٠,٩	▼

الملحق الفني

الجدول ١

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] والأهداف الإنمائية للألفية[٢] في البلدان النامية[٣]

العالم الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد [فئة نقص التغذية]	مجموع السكان	عدد ناقصي التغذية				التقدم المحرز من حيث العدد نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	الاتجاه نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان				التقدم المحرز من حيث الانتشار نحو بلوغ غاية الهدف الإنمائي للألفية	الاتجاه نحو بلوغ غاية الهدف الإنمائي للألفية
	٢٠٠٤–٠٦ (بالملايين)	١٩٩٠–٩٢ (بالملايين)	١٩٩٥–٩٧	٢٠٠٠–٠٢	٢٠٠٤–٠٦	الهدف = ٠,٥*	١٩٩٠–٩٢ إلى ٢٠٠٤–٠٦	١٩٩٠–٩٢ (٪)	١٩٩٥–٩٧	٢٠٠٠–٠٢	٢٠٠٤–٠٦	الهدف = ٠,٥**	١٩٩٠–٩٢ إلى ٢٠٠٤–٠٦
تشاد [٥]	١٠,١	٣,٧	٣,٨	٣,٧	٣,٩	١,٠	▲	٥٩	٥١	٤٢	٣٨	٠,٦	▼
الكونغو [٤]	٣,٦	١,٠	١,٢	٠,٨	٠,٨	٠,٨	▼	٤٠	٤٣	٢٦	٢١	٠,٥	▼
جمهورية الكونغو الديمقراطية [٥]	٥٨,٨	١١,٤	٢٦,٥	٣٦,٦	٤٣,٩	٣,٨	▲	٢٩	٥٧	٧٠	٧٥	٢,٦	▲
غابون [١]	١,٣	٠,٠	غ هـ	غ هـ	غ هـ	ل ت	ل ت	٥	–	–	–	ل ت	ل ت
شرق أفريقيا	**٢٤٨,٨**	**٧٧,٢**	**٨٥,٧**	**٨٣,٤**	**٨٦,٥**	**١,١**	▲	**٤٥**	**٤٤**	**٣٧**	**٣٥**	**٠,٨**	▼
بوروندي [٥]	٧,٩	٢,٦	٣,٦	٤,٢	٤,٩	١,٩	▲	٤٤	٥٧	٦٢	٦٣	١,٤	▲
إريتريا**** [٥]	٤,٥	٢,١	٢,١	٢,٧	٣,٠	١,٤	▲	٦٧	٦٤	٧٠	٦٦	١,٠	▼
إثيوبيا **** [٥]	٧٩,٠	٣٧,٥	٣٩,٥	٣٥,٣	٣٤,٦	٠,٩	▼	٧١	٦٤	٥٠	٤٤	٠,٦	▼
كينيا [٤]	٣٥,٦	٨,٠	٨,٤	٩,٧	١٠,٨	١,٣	▲	٣٣	٣٠	٣٠	٣٠	٠,٩	▼
رواندا [٥]	٩,٣	٣,٢	٣,٣	٣,٣	٣,٧	١,٢	▲	٤٥	٥٦	٣٩	٤٠	٠,٩	▼
السودان [٤]	٣٦,٩	٨,٣	٧,٢	٧,٥	٧,٥	٠,٩	▼	٣١	٢٤	٢٢	٢٠	٠,٧	▼
أوغندا [٣]	٢٩,٠	٣,٦	٥,١	٤,١	٤,٤	١,٢	▲	١٩	٢٣	١٦	١٥	٠,٨	▼
جمهورية تنزانيا المتحدة [٥]	٣٨,٥	٧,٤	١٢,١	١٢,٥	١٣,٦	١,٨	▲	٢٨	٤٠	٣٦	٣٥	١,٣	▲
أفريقيا الجنوبية	**١٠١,٣**	**٣٢,٤**	**٣٥,٨**	**٣٦,٥**	**٣٦,٧**	**١,١**	▲	**٤٥**	**٤٣**	**٣٩**	**٣٦**	**٠,٨**	▼
أنغولا [٥]	١٦,١	٧,٢	٧,٣	٧,٤	٧,١	١,٠	▼	٦٦	٥٨	٥٢	٤٤	٠,٧	▼
بوتسوانا [٤]	١,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٥	١,٧	▲	٢٠	٢٤	٢٧	٢٦	١,٣	▲
ليسوتو [٣]	٢,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	١,٢	▲	١٥	١٣	١٤	١٥	١,٠	◀▶
مدغشقر [٥]	١٨,٦	٣,٩	٥,٤	٦,١	٦,٦	١,٧	▲	٣٢	٣٧	٣٧	٣٥	١,١	▲
ملاوي [٤]	١٣,٢	٤,٣	٣,٧	٣,٥	٣,٨	٠,٩	▼	٤٥	٣٦	٢٩	٢٩	٠,٧	▼
موريشيوس [٢]	١,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	١,٠	◀▶	٧	٦	٥	٦	٠,٩	▼
موزامبيق [٥]	٢٠,٥	٨,٢	٨,٦	٧,٩	٧,٥	٠,٩	▼	٥٩	٥٢	٤٢	٣٧	٠,٦	▼
ناميبيا [٣]	٢,٠	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٩	◀▶	٢٩	٢٩	٢١	١٩	٠,٦	▼
سوازيلند [٣]	١,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١,٨	▲	١٢	٢٠	١٧	١٨	١,٥	▲
زامبيا [٥]	١١,٥	٣,٣	٣,٩	٤,٨	٥,٢	١,٥	▲	٤٠	٤١	٤٥	٤٥	١,١	▲
زمبابوي [٥]	١٣,١	٤,٣	٥,٥	٥,٥	٥,١	١,٢	▲	٤٠	٤٦	٤٣	٣٩	١,٠	▼
غرب أفريقيا	**٢٧٠,٤**	**٣٧,٣**	**٣٣,٨**	**٣٧,٧**	**٣٤,٧**	**٠,٩**	▼	**٢٠**	**١٦**	**١٥**	**١٣**	**٠,٦**	▼
بنن [٣]	٨,٥	١,٥	١,٧	١,٦	١,٦	١,١	▲	٢٨	٢٦	٢٢	١٩	٠,٧	▼
بوركينا فاسو [٢]	١٣,٩	١,٣	١,٣	١,٦	١,٣	١,٠	◀▶	١٤	١٢	١٣	٩	٠,٧	▼
كوت ديفوار [٣]	١٨,٦	٢,٠	٢,٤	٢,٧	٢,٥	١,٣	▲	١٥	١٦	١٥	١٤	٠,٩	▼
غامبيا [٤]	١,٦	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٢,٣	▲	٢٠	٣١	٢٩	٢٩	١,٤	▲
غانا [٢]	٢٢,٥	٥,٤	٣,٠	٢,٥	١,٧	٠,٣	▼	٣٤	١٦	١٢	٨	٠,٢	▼
غينيا [٣]	٩,٠	١,٢	١,٣	١,٥	١,٥	١,٣	▲	١٩	١٨	١٨	١٦	٠,٩	▼
ليبريا [٥]	٣,٥	٠,٦	٠,٩	١,٣	١,٣	٢,١	▲	٣٠	٣٩	٤٣	٣٨	١,٣	▲
مالي [٣]	١١,٦	١,١	١,٣	١,٣	١,٢	١,١	▲	١٤	١٥	١٢	١٠	٠,٧	▼
موريتانيا [٢]	٣,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١,٢	◀▶	١٠	٨	٧	٨	٠,٨	▼
النيجر [٤]	١٣,٣	٣,١	٣,٨	٣,٧	٣,٨	١,٢	▲	٣٨	٤٠	٣٢	٢٨	٠,٧	▼
نيجيريا [٢]	١٤١,٤	١٤,٧	١٠,٨	١٢,٨	١١,٣	٠,٨	▼	١٥	١٠	١٠	٨	٠,٥	▼
السنغال [٤]	١١,٨	٢,٣	٣,٠	٣,٤	٢,٩	١,٣	▲	٢٨	٣٢	٣٢	٢٥	٠,٩	▼
سيراليون [٥]	٥,٦	١,٩	١,٨	٢,٤	٢,٥	١,٤	▲	٤٥	٤٣	٥١	٤٦	١,٠	▲
توغو [٥]	٦,٢	١,٨	١,٨	٢,٣	٢,٣	١,٢	▲	٤٥	٣٩	٤١	٣٧	٠,٨	▼

للإطلاع على الملاحظات، يرجى الرجوع إلى الغلاف الخلفي المطوي.

الجدول ٢
بعض المؤشرات الغذائية والمالية في البلدان النامية، مصنَّفة حسب الإقليم

الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد [فئة نقص التغذية]	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية [١]	تحويلات العمال وتعويضات الموظفين المستلمة [٢]	المساعدة الإنمائية الرسمية [٣]	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (ميزان المدفوعات، بسعر الدولار الأمريكي الحالي) [٤]	رصيد الحساب الجاري [٥]	مجموع الاحتياطيات [٦]	الفائض/العجز النقدي [٧]	صافي تجارة الأغذية
	٢٠٠٤–٢٠٠٦ (كيلو سعر حراري/ يوم)	٢٠٠٧ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٣–٢٠٠٧ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (في أشهر)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
آسيا والمحيط الهادي								
شرق آسيا								
الصين [٣]	٢٩٨٠	١,١	٠,٠	٢,٤	٩,٤	١٤,٥	-١,٦[ب]	٠,٦
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية [٤]	٢١٦٠	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
منغوليا [٤]	٢٢١٠	٥,٠	٦,٤	٧,٤	٧,٠	٦,٢	-٠,٤[أ]	-٣,٨
جمهورية كوريا [١]	٣٠٤٠	٠,١	غ م	-٠,٣	٠,٦	٧,٤	٠,٧[ب]	-٠,٨
جنوب شرق آسيا								
كمبوديا [٤]	٢١٨٠	٤,٢	٧,٣	٥,٩	-٤,٧	٢,٩	-١,٧	-٣,١
إندونيسيا [٣]	٢٤٥٠	١,٥	٠,٤	٠,٤	٣,٠	٤,٦	-١,١[هـ]	١,٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية [٣]	٢٣٣٠	٠,٠	١٠,٧	غ م	-٤,٧[د]	٣,٠[د]	غ م	-٢,٤
ماليزيا [١]	٢٨٧٠	١,٠	٠,٢	٠,٣	١٦,٣	٦,٢	-٤,٣[أ]	٢,٢
ميانمار [٣]	٢٤٢٠	غ م	غ م	غ م	غ م	٣,٩	-١,٨[ب]	غ م
الفلبين [٣]	٢٥١٠	١١,٦	٠,٥	٠,٩	٥,٠	٤,٣	-١,٣	-١,٠
تايلند [٣]	٢٥١٠	٠,٧	-٠,١	٣,٦	١,١	٥,١	١,٩	٢,٨
فييت نام [٣]	٢٦٨٠	٧,٩[ج]	٣,٠	٥,١	-٠,٣	٣,٢	غ م	١,٥
جنوب آسيا								
بنغلاديش [٤]	٢٢٤٠	٩,٥	٢,٠	٠,٩	١,٩	٢,٦	-٠,٧[هـ]	-٣,٤
الهند [٤]	٢٣٣٠	٣,١	٠,٢	٠,٥	-١,٠	٨,٨	-٢,٧	٠,١
نيبال [٣]	٢٤٢٠	١٥,٥	٥,٨	٠,٠	١,٧	٦,٧[ب]	-١,٦	-١,٧
باكستان [٤]	٢٣٣٠	٤,٢	١,٧	٢,٣	-٥,٣	٤,٠	-٤,٢	-٠,٦
سري لانكا [٤]	٢٣٥٠	٨,١	٢,٨	١,١	-٤,٧	٢,٩	-٦,٩	-٣,٥
آسيا الوسطى								
كازاخستان [١]	٣١٩٠	٠,٢	٠,٢	٧,٤	-٢,٤	٥,٣	١,٦	-٠,٤
قيرغيزستان [١]	٣١١٠	١٩,٠	١١,٠	٤,٥	-١٠,٠	٤,٢	-٠,٦	-٣,٩
طاجيكستان [٤]	٢١٨٠	٤٥,٥	٨,٥	٧,٠	-٠,٨	١,٠	-٦,٦[هـ]	-٩,٠
تركمانستان [٢]	٢٧٧٠	غ م	٠,٢	غ م	غ م	غ م	غ م	-٠,٨
أوزبكستان [٣]	٢٤٧٠	غ م	٠,٩	غ م	غ م	غ م	غ م	٠,٠
آسيا الغربية								
أرمينيا [٤]	٢٢٩٠	٩,٠	٣,٣	٦,٤	-١,٨	٤,٤	-٠,٣	-٣,٢
أذربيجان [٣]	٢٥٨٠	٤,٤	١,٠	-١,٤	١٧,٧	٢,٧	غ م	-٠,٩
جورجيا [٣]	٢٥٠٠	٦,٨	٤,٧	١٢,٠	-١٤,٩	٢,٤	١,٦	-٥,٢
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي								
أمريكا الشمالية والوسطى								
كوستاريكا [١]	٢٨٠٠	٢,٣	٠,١	٣,٦	-٤,٨	٢,٩	١,٢	٥,١
السلفادور [٣]	٢٥٢٠	١٨,٤	٠,٨	١,٦	-٤,٦	٢,٥	-٣,٢	-٢,٦
غواتيمالا [٣]	٢٢٧٠	١٠,٦	١,٦	٠,٨	-٥,٣	٣,٦	-٢,٠	٠,٦
هندوراس [٣]	٢٦٠٠	٢٤,٥	٥,٥	٣,٣	-١,٨	٤,٩	-١,١	-١,٩
المكسيك [١]	٣٢٦٠	٣,٠	٠,٠	٢,٠	-٠,٢	٣,١	غ م	-٠,٤
نيكاراغوا [٤]	٢٣٧٠	١٢,١	١٣,٨	٥,٠	-١٦,١	٢,٧	٠,١	٠,٣
بنما [٣]	٢٣٨٠	٠,٨	٠,٢	٩,١	-٣,٢	١,١	٠,٩[د]	٠,٢
البحر الكاريبي								
كوبا [١]	٣٢٩٠	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م

الجدول ٢

بعضِ المؤشرات الغذائية والمالية في البلدان النامية، مصنَّفة حسب الإقليم

الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد [فئة نقص التغذية]	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية [١]	تحويلات العمال وتعويضاتِ الموظفين المستلمة [٢]	المساعدة الإنمائية الرسمية [٣]	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (ميزان المدفوعات، بسعر الدولار الأمريكي الحالي) [٤]	رصيد الحساب الجاري [٥]	مجموع الاحتياطيات [٦]	الفائض/العجز النقدي [٧]	صافي تجارة الأغذية
	٢٠٠٤–٢٠٠٦ (كيلو سعر حراري/ يوم)	٢٠٠٧ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٣–٢٠٠٧ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (في أشهر)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
الجمهورية الدومينيكية [٤]	٢٣٠٠	٩,٣	٠,٢	٤,٤	-٤,٠	١,٦	-١,٢	-٠,٨
هايتي [٥]	١٨٣٠	٢٠,٠	١١,٧	١,٢	٠,٠	١,٥	غ م	-٧,٦
جامايكا [٢]	٢٨١٠	١٩,٤	٠,٤	٦,٦	-١١,٧	٣,٤	٠,٣	-٣,٤
ترينيداد وتوباغو [٣]	٢٧٧٠	٠,٤	٠,١	٧,٤	٢٣,٨[ب]	٨,٤[ب]	٦,١[ب]	-١,٢
أمريكا الجنوبية								
الأرجنتين [١]	٣٠١٠	٠,٢	٠,١	١,٧	٣,٦	٧,٣	-٠,٥[هـ]	٦,٢
بوليفيا (ولاية – متعددة القوميات) [٤]	٢١٦٠	٦,٦	٥,١	٠,٦	١١,٥	٩,٥	١٢,٢	١,٢
البرازيل [٢]	٣٠٩٠	٠,٣	٠,٠	١,١	١,٣	٦,٧	غ م	٢,١
شيلي [١]	٢٩٩٠	٠,٠	٠,١	٤,٧	٤,٧	٣,٥	٧,٧	٢,٦
كولومبيا [٢]	٢٦٨٠	٣,٠	٠,٧	٣,٨	-٢,٣	٤,٩	-٣,٩	٠,٢
إكوادور [٣]	٢٣٤٠	٦,٩	٠,٥	١,٧	٣,٦	١,٥	غ م	٣,٢
غيانا [٢]	٢٨٣٠	٢٣,٥	١٩,٠	٦,٨	-١٢,٣	٣,٢	غ م	١٢,٥
باراغواي [٣]	٢٥٨٠	٣,٢	٠,٦	٠,٩	-٢,٣	٣,١	١,٢	١١,٧
بيرو [٣]	٢٤٩٠	١,٩	٠,٥	٢,٧	٢,٨	٧,٨	-٠,٨[ب]	-٠,١
سورينام [٢]	٢٧٢٠	٦,٢	٣,٠	-٥,٦	٥,٢	٢,١	-٢,٧[أ]	-٣,٢
أوروغواي [١]	٢٩٣٠	٠,٤	٠,١	٤,٦	-١,٩	٥,٣	-٠,٩	٨,٩
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) [٣]	٢٤٨٠	٠,١	٠,٠	-٠,٢	١٤,٧	٩,٣	٢,٢[ب]	-١,٢
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا								
الشرق الأدنى								
جمهورية إيران الإسلامية [١]	٣١٠٠	٠,٥	٠,١	غ م	غ م	غ م	٣,٢	-٠,١
الأردن [١]	٢٨٨٠	٢٢,٧	٤,١	١٢,١	-١٣,٥	٦,٢	-٣,٩	-٥,٢
الكويت [١]	٣١٠٠	غ م	٠,٠	-٣,٥	٤٩,٩	٦,٦	٢١,٣	-١,٥
لبنان [١]	٣١٧٠	٢٤,٤	٣,١	١٢,٠	-٤,٨	١١,٤	-٨,٥[هـ]	-٣,٩
المملكة العربية السعودية [١]	٣٠٧٠	غ م	٠,٠	٠,٠	٢٧,٨	٣,٢	غ م	-١,٩
الجمهورية العربية السورية [١]	٣٠١٠	٢,٢	٠,١	١,٣	٢,٨	غ م	غ م	١,٧
تركيا [١]	٣٣٥٠	٠,٢	٠,١	١,٦	-٦,٢	٤,٩	١,٩	٠,٥
الإمارات العربية المتحدة [١]	٢٩٦٠	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
اليمن [٤]	٢٠١٠	٦,١	١,٥	١,٣	١,١	٩,٧	غ م	-٥,٩
شمال أفريقيا								
الجزائر [١]	٣١٠٠	١,٦	٠,٢	غ م	غ م	غ م	١٣,٦	-٣,٠
مصر [١]	٣٣٠٠	٦,٠	٠,٨	٤,٢	٢,٥	٧,٤	-٥,٨	-٢,٣
الجماهيرية العربية الليبية [١]	٣٠٢٠	غ م	٠,١	١,٦	٤٤,٦	٤٠,٢	غ م	-١,٩
المغرب [١]	٣١٩٠	٩,٠	١,٦	٢,٩	٢,٨	٩,٢	-١,٨	-٠,٩
تونس [١]	٣٢٧٠	٥,٠	١,٤	٤,٣	-٢,٠	٤,٥	-٢,٧	٠,٦
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى								
وسط أفريقيا								
الكاميرون [٤]	٢٢٤٠	٠,٨	٩,٤	١,٢	-٣,٩[هـ]	٢,٢[هـ]	غ م	-٠,٧
جمهورية أفريقيا الوسطى [٥]	١٩٢٠	غ م	٩,١	غ م	غ م	غ م	-٠,٥[هـ]	-٠,٥
تشاد [٥]	١٩٩٠	غ م	٤,٥	غ م	غ م	غ م	غ م	٠,٤
الكونغو [٤]	٢٣٤٠	٠,١	٣,٣	٥,٩	١٤,٨[ب]	٢,٢[ب]	٦,٤[أ]	-٢,٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية [٥]	١٥١٠	٠,٢	٢٤,١	غ م	غ م	غ م	-٠,١[د]	-٤,٩

الجدول ٢
بعض المؤشرات الغذائية والمالية في البلدان النامية، مصنَّفة حسب الإقليم

الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد [فئة نقص التغذية]	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية (1)	تحويلات العمال وتعويضات الموظفين المستلمة(2)	المساعدة الإنمائية الرسمية(3)	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (ميزان المدفوعات، بسعر الدولار الأمريكي الحالي)(4)	رصيد الحساب الجاري(5)	مجموع الاحتياطيات(6)	الفائض/العجز النقدي(7)	صافي تجارة الأغذية
	٢٠٠٤–٢٠٠٦ (كيلو سعر حراري/ يوم)	٢٠٠٧ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٣–٢٠٠٧ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (في أشهر)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠٠٦ (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
غابون [١]	٢٨٠٠	٠,١	٠,٣	٣,١	١٢,٩[هـ]	١,٧[هـ]	غ م	–٢,٣
شرق أفريقيا								
بوروندي [٥]	١٦٣٠	٠,٠	٤٥,٩	٠,٠	–١٤,٩	٣,٤	غ م	–٦,٦
إريتريا [٥]	١٥٦٠	غ م	١١,٩	غ م	غ م	غ م	غ م	–٣,٨
إثيوبيا [٥]	١٨٤٠	٢,٠	١٢,٨	١,٥	–١١,٨	١,٩	–٧,٦[و]	–٠,٧
كينيا [٤]	٢٠٦٠	٥,٤	٤,١	٠,٢	–٢,٣	٣,٥	١,٥[ب]	–٠,٧
رواندا [٥]	١٩٤٠	١,٩	٢٠,٤	١,٠	–٦,٣	٦,٨	غ م	–٢,٢
السودان [٤]	٢٣٠٠	٣,٧	٥,٧	٧,٢	–١٣,٠	١,٧	غ م	–١,٧
أوغندا [٣]	٢٣٧٠	٧,٢	١٦,٣	٤,١	–٣,٤	٦,٣	–٢,٠	–٢,٨
جمهورية تنزانيا المتحدة [٥]	٢٠٠٠	٠,١	١٢,٩	٣,٠	–١٠,٢	٥,١	غ م	–٢,٥
أفريقيا الجنوبية								
أنغولا [٥]	١٩٠٠	غ م	٠,٤	٢,٣	٢٣,٧	٤,٦	غ م	–٢,١
بوتسوانا [٤]	٢٢١٠	١,٢	٠,٦	٣,٥	١٧,٦	٢٠,٢	غ م	–٠,٥
ليسوتو [٣]	٢٤٤٠	٢٨,٧	٤,٨	٧,٤	٤,٥	٥,٣	٤,١[ب]	–٣,١
مدغشقر [٥]	٢٠٣٠	٠,١	١٣,٧	٠,٩	–١١,٠[ب]	٢,٧[ب]	٩,٩	–١,٥
ملاوي [٤]	٢١٤٠	٠,٠	٢١,١	غ م	–٧,٥[و]	٢,٤[و]	غ م	–٠,٢
موريشيوس [٢]	٢٨٨٠	٢,٩	٠,٣	٠,٦	–٩,٦	٣,١	–٣,٠	٠,٦
موزامبيق [٥]	٢٠٩٠	١,٣	٢٣,٦	٣,٣	–٩,٣	٣,٦	غ م	–٢,٨
ناميبيا [٣]	٢٣١٠	٠,٢	٢,٢	٤,٧	١٦,٢	١,٦	–٦,٨[أ]	–١,٠
سوازيلند [٣]	٢٣٣٠	غ م	١,٢	٠,٠	٣,٥	١,٨	–٢,٧[أ]	٤,٤
زامبيا [٥]	١٨٩٠	٠,٥	١٣,١	٦,٨	١,٢	٢,٠	–٢,٨	–٠,٨
زمبابوي [٥]	٢٠٦٠	٠,٠	١١,٠[ب]	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
غرب أفريقيا								
بنن [٣]	٢٣٠٠	٤,١	٨,١	١,٢	–٥,٣[ب]	٦,٦[ب]	٠,٣	–٧,٣
بوركينا فاسو [٢]	٢٦٤٠	٠,٧	١٥,١	غ م	غ م	غ م	–٦,١	–٢,٧
كوت ديفوار [٣]	٢٥٣٠	٠,٩	١,٥	١,٨	٢,٨	٢,٥	–١,٤	١٠,٢
غامبيا [٤]	٢١٤٠	٦,٩	١٤,٥	١١,٢	–١٢,٨	٤,٠	غ م	–٢٤,٧
غانا [٢]	٢٧٤٠	٠,٨	٩,٢	١,٩	–٨,٢	٣,٢	–٢,٩[هـ]	٥,١
غينيا [٣]	٢٥٥٠	٣,٠	٥,١	٢,١	–٤,١[هـ]	١,٤[هـ]	غ م	–٥,٨
ليبريا [٥]	٢٠٤٠	٩٤,٥	٤٣,٨	غ م	–٢٢,٥	١,٤	غ م	–٢٢,٥
مالي [٣]	٢٥٨٠	٣,٣	١٤,١	٢,٥	–٣,٩	٤,٧	٣٢,١	–٢,٩
موريتانيا [٢]	٢٨٠٠	٠,١	٧,٠	غ م	غ م	غ م	غ م	–٩,٥
النيجر [٤]	٢١٤٠	١,٩	١١,٢	٠,٦	–٩,٤[ب]	٢,٧[ب]	غ م	–٣,٩
نيجيريا [٢]	٢٦٥٠	٦,٧	٧,٨	١,٧	٢١,٦[ب]	١٠,٧[ب]	غ م	–١,٤
السنغال [٤]	٢١٨٠	٨,٥	٨,٩	٠,٦	غ م	غ م	–٢,١[د]	–٦,٦
سيراليون [٥]	١٩٣٠	٩,٤	٢٥,٦	٤,٣	–٧,١	٤,٥	–٢,٥[هـ]	–٦,١
توغو [٥]	٢٠٣٠	٨,٤	٣,٥	٣,١	–٢١,٤[ب]	١,٥[ب]	–٠,١	–٨,٢

للإطلاع على الملاحظات، يرجى الرجوع إلى الغلاف الخلفي المطوي.

الهوامش

مصادر بيانات المنظمة المستخدمة في هذا التقرير هي التالية:

- قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة FAOSTAT، وهي قاعدة بيانات متعددة اللغات تحتوي حالياً على أكثر من مليون سجل من السلاسل الزمنية مجمّعة من أكثر من ٢١٠ من البلدان والمناطق، وتضمّ إحصاءات عن الزراعة والتغذية ومصايد الأسماك والغابات والمعونة الغذائية واستخدام الأراضي والسكان، وهي متاحة على العنوان التالي: http://faostat.fao.org/default.aspx
- الأسعار القطرية للأغذية الأساسية – البيانات وأداة التحليل في النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، وتتضمّن بيانات شهرية عن الأسعار المحلية للأغذية في مجموعة واسعة من البلدان في مختلف أنحاء العالم، وهي متاحة على العنوان التالي: http://www.fao.org/giews/pricetool/
- قاعدة بيانات الأنشطة الريفية المدرّة للدخل (RIGA)، وتحتوي على بيانات عن مصادر دخل الأسر الريفية يمكن مقارنتها على المستوى الدولي وذلك باستخدام بيانات الدراسات الاستقصائية الموجودة عن مستويات معيشة الأسر، وهي متاحة على العنوان التالي: http://www.fao.org/es/ESA/riga/english/index_en.htm

(١) يُستخدم تعبير "الأزمة الاقتصادية" في هذا المطبوع كله للإشارة إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية العامة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، بما يشمل كلاً من التراجع الاقتصادي والأزمة المالية. أما تعبير "الأزمة الغذائية" فهو يشير إلى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ التي شهدت ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية جميعها تقريباً (وكذلك تكلفة الوقود) إلى مستويات لم يستطع عدد كبير من فقراء العالم مواجهتها.

(٢) تتوافر بيانات أكثر تفصيلاً عن الأمن الغذائي في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية "FAOSTAT" (متاحة على الموقع التالي: www.fao.org/es/ ess/ faostat/foodsecurity/index_en.htm).

(٣) انخفاض قيمة سعر الصرف يساعد البلدان على تصدير المزيد ويشجّع على تخفيض الواردات، مما ييسّر التكيّف بسرعة مع الهزات الخارجية التي تقلل من قدرة الإنفاق القطرية.

(٤) R. Pineda, E. Pérez-Caldentey and D. Titelman. 2009. *The current financial crisis: old wine in new goatskins or is this time different for Latin America?* Santiago, ECLAC.

(٥) World Bank. 2008. *Migration and Remittances Factbook 2008*. Washington, DC.

(٦) United Nations. 2009. *Trends in total migrant stock: the 2005 revision*. New York, USA, Department of Economics and Social Affairs, Population Division.

(٧) للإطلاع على أحدث التقديرات، انظر http:// siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/ Resources/RemittancesData_March09-Release.xls.

(٨) B. de la Brière, E. Sadoulet, A. de Janvry and S. Lambert. 2002. The roles of destination, gender, and household composition in explaining remittances: an analysis for the Dominican Sierra. *Journal of Development Economics*, 68(2): 309–328.

(٩) بيانات مسح الأسر من قاعدة بيانات المنظمة بشأن الأنشطة الريفية المدرة للدخل. (متاحة على الموقع التالي: http://www.fao.org/es/ESA/riga/english/index_en.htm).

(١٠) J.C. Anyanwu and A.E.O. Erhijakpo. 2008. *Do international remittances affect poverty in Africa?* Tunis, African Development Bank; P. Acosta, C. Calderón, P. Fajnzylber and J. Humberto López. 2008. Do remittances lower poverty levels in Latin America? *In* P. Fajnzylber and J. Humberto López, eds. *Remittances and development: lessons from Latin America*, pp. 87–133. Washington, DC, The World Bank.

(١١) World Bank. 2009. *World Bank lowers remittances forecast for 2009 as financial crisis deepens*. Online feature story, 24 March (available at http://go.worldbank.org/ XQ9YT7JL20؛ أنظر أيضاً الهامش رقم ٧).

(١٢) International Monetary Fund (IMF). 2009. *The implications of the global financial crisis for low-income countries*. Washington, DC.

(١٣) World Trade Organization. 2009. *WTO sees 9% global trade decline in 2009 as recession strikes*. Press release, 24 March (available at http://www.wto.org/english/news_e/pres09_e/pr554_e.pdf).

(١٤) قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية في صندوق النقد الدولي، أبريل/ نيسان ٢٠٠٩ (متاحة على العنوان التالي: http://www.imf.org/external/ pubs/ft/weo/2009/01/weodata/index.aspx).

(١٥) J. Poppole, S. Sumarto and L. Pritchett. 1998. *Social impacts of the Indonesian crisis: new data and policy implications*. Development Economics Working Paper No. 81, East Asian Bureau of Economic Research (available at http://ideas.repec.org/p/eab/develo/81.html).

(١٦) يستند هذا القسم إلى تحليل من وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولمزيد من التفاصيل عن نموذج دائرة البحوث الاقتصادية التابعة للوزارة، انظر موقع وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية على الانترنت للإطلاع على أحدث تقييم لها بشأن الأمن الغذائي (www.ers.usda.gov/ Publications).

(١٧) J. Hoddinott. 2006. Shocks and their consequences across and within households in rural Zimbabwe. *Journal of Development Studies*, 42(2): 301–321.

(١٨) تستند هذه الفقرة إلى المصادر التالية: Hoddinott (2006)، نفس المرجع؛ R. Pongou, J.A. Salomon and M. Ezzati. 2006. Health impacts of macroeconomic crises and policies: determinants of variation in childhood malnutrition trends in Cameroon. *International Journal of Epidemiology*, 35(3): 648–656; D. Thomas, K. Beegle, E. Frankenberg, B. Sikoki, J. Strauss and G. Teruel. 2004. Education in a crisis. *Journal of Development Economics*, 74(1): 53–85.

(١٩) تستند هذه الفقرة إلى المصادر التالية: S. Baird, J. Friedman and N. Schady. 2007. *Aggregate income shocks and infant mortality in the developing world*. World Bank Policy Research Working Paper 4346. Washington, DC, The World Bank; S. Bhalotra. 2008. *Fatal fluctuations? Irreversible health consequences of recessions in India*. The Centre for Market and Public Organisation Working Paper 07/181. Bristol, UK, Department of Economics, University of Bristol; S. Bhalotra and M. Umaña-Aponte. 2009. *Distress work amongst women? Micro data evidence from 66 developing countries on women's work participation as an insurance device*. Bristol, UK, Department of Economics, University of Bristol; D.M. Cutler, F. Knaul, R. Lozano, O. Mendez and B. Zurita. 2002. Financial

crisis, health outcomes and ageing: Mexico in the 1980s and 1990s. *Journal of Public Economics*, 84(2): 279 –303; P. Gottret. 2009. *Impact of economic crises on health outcomes and health financing*. PowerPoint presentation (available at http://www.who.int/pmnch/events/2009/financial_crisis.pdf).

(٢٠) يستند هذا الجزء جزئياً إلى المنظمة، ٢٠٠٢. *The role of agriculture as a buffer in times of crisis. Methodological note, Module 5 – Buffer*. Rome. ولم ينل دور الزراعة كقوة حامية قدراً كبيراً من الاهتمام في أوساط الباحثين، باستثناء مشروع منظمة الأغذية والزراعة "أدوار الزراعة". وللإطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: www.fao.org/es/esa/roa.

(٢١) D.B. Sarpong and S. Asuming-Brempong. 2003. *The social security role of agriculture in Ghana*. ورقة أعدت من أجل المؤتمر الدولي "أدوار الزراعة"، ٢٠-٢٢ أكتوبر/تشرين الأول، روما، ٢٠٠٣. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

(٢٢) تستند هذه الفقرة إلى R. Butzer, Y. Mundlak and D.F. Larson. 2003. Intersectoral migration in Southeast Asia: evidence from Indonesia, Thailand and the Philippines. *Journal of Agricultural and Applied Economics*, 35(Suppl.): 105– 117; I. Coxhead and J. Plangpraphan. 1998. Thailand's economic boom and bust, and the fate of agriculture, *TDRI Quarterly Review*, 13(2): 15–24; P.R. Fallon and R.E.B. Lucas. 2002. The impact of financial crises on labor markets, household incomes, and poverty: a review of evidence. *The World Bank Research Observer*, 17(1): 21–45; S. Kittiprapas 2002. *Social impacts of financial and economic crisis in Thailand*. EADN Regional Project on the Social Impact of the Asian Financial Crisis, RP1-9 (available at http://www.eadn.org/eadnrr.html).

(٢٣) انظر K.B. Richburg. 1998. Asia's broken lives: the path from boom to bust leads home. *Washington Post*, 8 September (available at http://www.washingtonpost.com/wp-srv/inatl/longterm/brokenlives/broken3a.htm); A. Jacobs. 2009. China fears tremors as migrants flock from coast. *The New York Times*, 22 February (available at http://www.nytimes.com/2009/02/23/world/asia/23migrants.html?_r=1).

(٢٤) Y. Zhao. 2002. Causes and consequences of return migration: recent evidence from China. *Journal of Comparative Economics*, 30(2): 376–394.

(٢٥) استناداً إلى أدلة من: F. Bresciani, G. Feder, D.O. Gilligan, H.G. Jacoby, T. Onchan and J. Quizon. 2002. Weathering the storm: the impact of the East Asian Crisis on farm households in Indonesia and Thailand. *The World Bank Research Observer*, 17(1): 1–20; S. Rozelle, J.E. Taylor and A. de Brauw. 1999. Migration, remittances, and agricultural productivity in China. *The American Economic Review*, 89(2): 287– 291.

(٢٦) زادت التجارة بالقيمة المطلقة أثناء تلك الفترة، ولكن نموها كان أقل سرعة من نمو الناتج المحلي الإجمالي.

(٢٧) IMF. 2009. *World economic outlook: crisis and recovery*. Chapter 2, Country and regional perspectives: the CIS economies are suffering a triple blow, pp. 84–86. Washington, DC.

(٢٨) معلومات قدمتها المطارات الدولية الأرمنية وشركة Closed Joint Stock من خلال بعثة المنظمة الدولية للهجرة في أرمينيا (أبريل/نيسان ٢٠٠٩).

(٢٩) World Bank. 2009. *Armenia: implications of the global economic crisis for poverty*. Draft. Human Development Sector Unit of Europe and Central Asia Region.

(٣٠) National Statistical Services (Armenia). 2008. *Social snapshot and poverty in Armenia. Statistical analytical report based on the results of the 2007 Integrated Living Conditions Survey of Households*. Yerevan.

(٣١) برنامج الأغذية العالمي/اليونيسيف، ٢٠٠٩ (سيصدر لاحقاً). تقييم مشترك لآثار أزمة أسعار الأغذية على الأمن الغذائي والتغذية. روما.

(٣٢) مشاورة مباشرة مع كبار المسؤولين في البنك المركزي في نيكاراغوا، أبريل/نيسان ٢٠٠٩.

(٣٣) World Bank. 2007. *World Development Report 2008: Agriculture for development*. Washington, DC.

(٣٤) S. Fan and N. Rao. 2003. *Public spending in developing countries: trends, determination and impact*. EPTD Discussion Paper No. 99. Washington, DC, International Food Policy Research Institute (IFPRI).

(٣٥) للإطلاع على مزيد من المعلومات، انظر S. Fan. 2002. *Agricultural research and urban poverty in India*. Environment and Production Technology Division Discussion Paper No. 94. Washington, DC, IFPRI; S. Fan, P. Hazell and S. Thorat. 2000. Government spending, growth and poverty in rural India. *American Journal of Agricultural Economics*, 82(4): 1038–1051; S. Fan, L. Zhang and X. Zhang. 2000. *Growth, inequality and poverty in rural China: the role of public investments*. IFPRI Research Report No. 125. Washington, DC, IFPRI; R. López and G. Galinato. 2007. Should governments stop subsidies to private goods? Evidence from rural Latin America. *Journal of Public Economics*, 91(5): 1071–1094; S. Fan, X. Zhang and N. Rao. 2004. *Public expenditure, growth and poverty reduction in rural Uganda*. DSGD Discussion Paper No. 4. Washington, DC, IFPRI; S. Fan, D. Nyange and N. Rao. 2005. *Public investment and poverty reduction in Tanzania: evidence from household survey data*. DSGD Discussion Paper No. 18. Washington, DC, IFPRI.

(٣٦) C. Paxton and N. Schady. 2005. Child health and economic crisis in Peru. *The World Bank Economic Review*, 19(2): 203–223.

(٣٧) M. Ravallion. 2002. *Who is protected? On the incidence of fiscal adjustment*. World Bank Working Paper. Washington, DC (available at http://imf.org/external/np/res/seminars/2002/poverty/mr.pdf); P. Lanjouw, P. Menno, S. Fadia, S. Haneen and S. Robert. 2001. *Poverty, education and health in Indonesia: who benefits from public spending?* Policy Research Working Paper 2739. Washington, DC, The World Bank.

(٣٨) Ravallion (2002)، انظر الهامش ٣٧.

(٣٩) إعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية، الذي اعتمد يوم ٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٨؛ والبنك الدولي، ٢٠٠٨. *Rising food prices: policy options and World Bank response*. Washington, DC; J. von Braun. 2008. *High food prices: what should be done?* IFPRI Policy Brief 1. Washington DC, IFPRI.

(٤٠) Gentilini U. and S.W. Omamo. 2009. *Unveiling Social safety nets*. Draft. Rome.

(٤١) F. Ellis, S. Devereux and P. White. 2009. Social protection in Africa. Cheltenham, UK, Edward Elgar Publishing; World Bank. 2007. *Social protection in Pakistan: managing household risks and vulnerability*. South Asia Region Report No. 35472-PK. Washington, DC.

(٤٢) P. Lindert. 2004. *Growing public: social spending and economic growth since the eighteenth century*. Cambridge, UK, Cambridge University Press; S. Devereux and R. Sabates-Wheeler. 2004. *Transformative social protection*. IDS Working Paper No. 232. Brighton, UK, Institute of Development Studies.

(٤٣) T. Owens, J. Hoddinott and B. Kinsey. 2003. Ex-ante actions and ex-post public responses to drought shocks: evidence and simulations from Zimbabwe. *World Development*, 31(7): 1239–1255; H. Alderman. 2002. *Subsidies as a social safety net: effectiveness and challenges*. Social Protection Discussion Paper No. 0224. Washington, DC, The World Bank; S. Chaudhuri and M. Ravallion. 2006. *Partially awakened giants: uneven growth in China and India*. Policy Research Working Paper No. 4069. Washington, DC, The World Bank; M. Ravallion. 2003. *Targeted transfers in poor countries: revisiting the trade-offs and policy options.* Social Protection Discussion Paper No. 0314. Washington, DC, The World Bank.

(٤٤) World Bank. 2008. *For protection and promotion: the design and implementation of effective safety nets*. Washington, DC; H. Alderman. 2002. *Subsidies as a social safety net: effectiveness and challenges*. Social Protection Discussion Paper No. 0224. Washington, DC, The World Bank.

(٤٥) H. Alderman and T. Haque. 2007. *Insurance against covariate shocks: the role of Index-based insurance in social protection in low-income countries in Africa*. African Human Development Series Working Paper No. 95. Washington, DC, The World Bank; S. Dercon. 2004. Risk, poverty and public action. *In* S. Dercon, ed. *Insurance against poverty*. Oxford, UK, Oxford University Press.

(٤٦) U. Gentilini. 2009. Social protection in the "real" world: issues, models and challenges. *Development Policy Review*, 27(2): 147–166.

(٤٧) المنظمة، ٢٠٠٥. الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري. روما.

مصادر الأشكال

الشكل ٩ : Instituto Nacional de Estadística y Censos (Argentina). 2009. *Porcentaje de hogares y personas bajo las líneas de pobreza e indigencia* (available at http://www.indec.mecon.ar/principal.asp?id_tema=534); National Economic and Social Development Board (Thailand). 2004. *Thailand's official poverty line*. ورقة أعدت للمؤتمر الدولي بشأن الإحصاءات الرسمية للفقر: المنهجية والمقارنة، ٤–٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، مانيلا، الفلبين (متاحة على العنوان التالي: http://www.nscb.gov.ph/poverty/conference/papers/7_Thai%20official%20poverty.pdf);World Bank. 2005. Mexico: *Income generation and social protection for the poor*. Washington, DC.

الشكل ١٦ : استناداً إلى بيانات من:
S. Bhalotra and M. Umaña-Aponte. 2009. *Distress work amongst women? Micro data evidence from 66 developing countries on women's work participation as an insurance device.* Bristol, UK, Department of Economics, University of Bristol.

الشكل ١٧ : استناداً إلى بيانات من:
S. Baird, J. Friedman and N. Schady. 2007. *Aggregate income shocks and infant mortality in the developing world.* World Bank Policy Research Working Paper 4346. Washington DC, USA, The World Bank.

الشكل ٢٣ : A. Crego, D. Larson, R. Butzer, and Y. Mundlak. 1998. *A new database on investment and capital for agriculture and manufacturing.* Policy Research Working Paper 2013. Washington, DC, The World Bank; G. Anríquez and S. Daidone. *An updated international database on agricultural investment*. Rome, FAO. سيصدر لاحقا.

الشكل ٢٤ : Gentilini U. and S.W. Omamo. 2009. *Unveiling Social Safety Nets*. Draft. Rome.

ملاحظات على الجدول ١

(١) هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى النصف خلال الفترة ما بين ١٩٩٠–١٩٩٢ و٢٠١٥.

(٢) الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ١ج: تخفيض نسبة من يعانون الجوع إلى النصف خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥. المؤشر ١–٩: نسبة السكان دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية (نقص التغذية).

(٣) آخر فترة وردت عنها تقارير تشير إلى تقديرات ٢٠٠٤–٢٠٠٦، وتشير فترة الأساس إلى ١٩٩٠–١٩٩٢. وبالنسبة للبلدان التي لم تشملها فترة الأساس، فإن نسبة ناقصي التغذية في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢ تستند إلى نسبتهم في الفترة ١٩٩٣–١٩٩٥، أما عدد ناقصي التغذية فيستند إلى عدد ونسبة سكان هذه البلدان في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢.

تعمد البلدان إلى مراجعة إحصاءاتها الرسمية بصورة منتظمة للفترة الماضية وأيضا لآخر فترة شملتها التقارير. وينطبق ذات الأمر على بيانات السكان الصادرة عن الأمم المتحدة. وطبقا لذلك، تراجع المنظمة تقديراتها عن نقص التغذية. وبالتالي، ينصح مستخدمو هذه البيانات بالإشارة فقط إلى الاختلاف في التقديرات وقت إصدار تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، وعدم مقارنتها بالبيانات الواردة في أعداد السنوات السابقة.

تشير الأرقام التي تلي أسماء البلدان إلى فئات الانتشار (نسبة السكان ناقصي التغذية في ٢٠٠٤–٢٠٠٦):

[١] <٥ في المائة ناقصو تغذية
[٢] ٥–٩ في المائة ناقصو تغذية
[٣] ١٠–١٩ في المائة ناقصو تغذية
[٤] ٢٠–٣٤ في المائة ناقصو تغذية
[٥] ≥٣٥ في المائة ناقصو تغذية

لا يشمل هذا الجدول البلدان النامية التي لا تتوافر عنها بيانات كافية.

* المعدل الحالي/ فترة الأساس لأعداد ناقصي التغذية – معدل هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية = ٠,٥

** المعدل الحالي/ فترة الأساس لانتشار ناقصي التغذية – معدل غاية الهدف الإنمائي للألفية = ٠,٥

*** على الرغم من أن التقديرات المؤقتة لكل من أفغانستان والعراق (الشرق الأدنى وشمال أفريقيا) وبابوا غينيا الجديدة (آسيا والمحيط الهادي) والصومال (شرق أفريقيا) لم ترد منفصلة في القائمة، فإنها ضمنت في المجاميع الإقليمية ذات الصلة. وضمنت البلدان المتقدمة في التقديرات العالمية.

**** لم تكن إثيوبيا وإريتريا كيانين منفصلين في ١٩٩٠–١٩٩٢، إلا أن تقديرات عدد ناقصي التغذية ونسبتهم في جمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية سابقا ضمنت في المجاميع الإقليمية والإقليمية الفرعية لتلك الفترة.

المفتاح

– نسبة ناقصي التغذية أقل من ٥ في المائة.
ل ت بيانات لا تنطبق.
٠,٠ صفر أو أقل من نصف الوحدة المبينة.
غ هـ بيانات غير هامة إحصائيا.

المصادر

مجموع السكان: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، ٢٠٠٧. التوقعات العالمية للسكان: تنقيح عام ٢٠٠٦. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
نقص التغذية: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظات على الجدول ٢

(١) إمدادات الطاقة الغذائية المتوافرة للاستهلاك البشري.

(٢) تشمل البيانات الواردة في هذا العمود تحويلات العمال وتعويضات الموظفين وتحويلات المهاجرين.

(٣) صافي المساعدة الإنمائية الرسمية يتكون من مدفوعات القروض بشروط ميسرة (صافي تسديدات رأس المال) والمنح المقدمة من الوكالات الرسمية لدى أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، ومن المؤسسات المتعددة الأطراف، ومن البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه في البلدان والأقاليم المدرجة في قائمة الجنة للبلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية. والمساعدة الإنمائية الرسمية تشمل القروض التي تتضمن عنصر منح قدره ٢٥ في المائة على الأقل (محسوبة بسعر خصم قدره ١٠ في المائة).

(٤) الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي التدفقات الصافية للاستثمارات لاكتساب حصة دائمة في الإدارة (١٠ في المائة أو أكثر من مجموع الأصوات) في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهي محصلة رأس مال الأسهم، وإعادة استثمار الإيرادات، ورأس المال الآخر الطويل الأجل، ورأس المال القصير الأجل، على النحو المبيّن في ميزان المدفوعات. والأرقام المبينة تمثل المتوسط بالنسبة للفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٧. وتبيّن هذه السلسلة مجموع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد المُبلغ من مصادر أجنبية مطروحاً منه صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاقتصاد المبلغ في بقية العالم. والبيانات مبيَّنة بسعر الدولار الأمريكي الحالي.

(٥) رصيد الحساب الجاري هو محصلة صافي صادرات السلع والخدمات، وصافي الدخل، وصافي التحويلات الجارية.

(٦) مجموع الاحتياطيات يشمل الحيازات من الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، واحتياطيات أعضاء صندوق النقد الدولي الموجودة بحوزة الصندوق، وحيازات النقد الأجنبي الموجودة تحت سيطرة السلطات النقدية. ويقيَّم المكون الذهبي من هذه الاحتياطيات بأسعار لندن في نهاية السنة (٣١ ديسمبر/كانون الأول). ويبيِّن هذا البند الاحتياطيات معبَّراً عنها من حيث عدد أشهر الواردات من السلع والخدمات التي يمكن دفع ثمنها.

(٧) الفائض أو العجز النقدي هو الإيرادات (بما فيها المنح) مطروحاً منها المصروفات، ومطروحاً منها الاقتناء الصافي للأصول غير المالية. وفي عام ١٩٨٦، أدرجت الأصول غير المالية التي يشملها دليل الإحصاءات المالية الحكومية، تحت بند الإيرادات والنفقات بالقيمة الإجمالية. وهذا الفائض أو العجز النقدي هو الأقرب إلى رصيد الميزانية العامة الأسبق (ولا يشمل الإقراض مطروحاً منه التسديدات التي تمثّل الآن بنداً تمويلياً في إطار الاقتناء الصافي للأصول المالية).

تشير الأرقام التي تلي أسماء البلدان إلى فئات الانتشار (نسبة السكان ناقصي التغذية في ٢٠٠٤–٢٠٠٦):

[١] <٥ في المائة ناقصو تغذية
[٢] ٥–٩ في المائة ناقصو تغذية
[٣] ١٠–١٩ في المائة ناقصو تغذية
[٤] ٢٠–٣٤ في المائة ناقصو تغذية
[٥] ≥٣٥ في المائة ناقصو تغذية

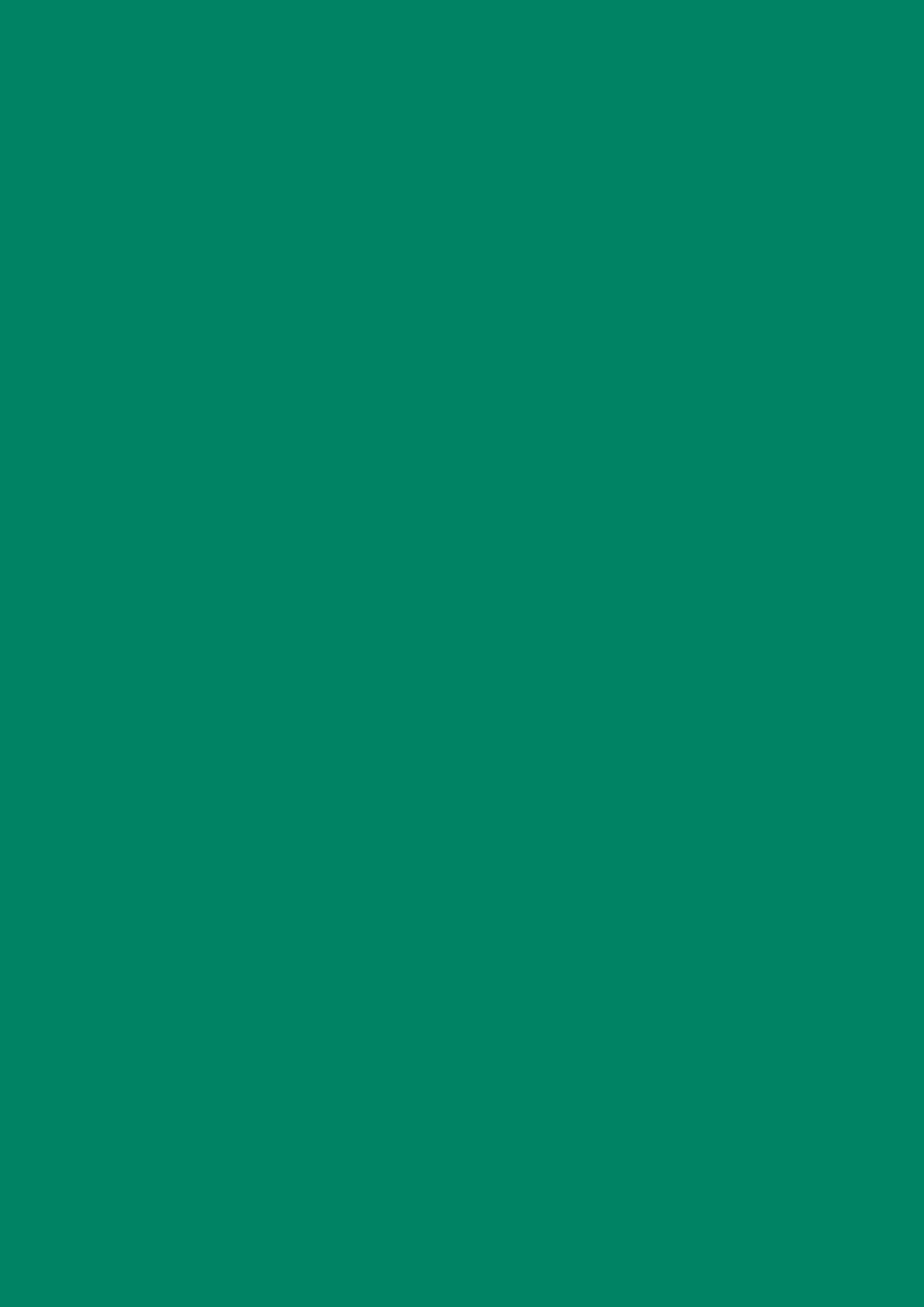
أفغانستان والعراق (الشرق الأدنى وشمال أفريقيا) وبابوا غينيا الجديدة (آسيا والمحيط الهادي) والصومال (شرق أفريقيا) لم ترد منفصلة في القائمة.

المفتاح

أ ٢٠٠٣
ب ٢٠٠٥
ج ٢٠٠٦
د ٢٠٠١
هـ ٢٠٠٤
و ٢٠٠٢
غ م بيانات غير متوافرة.

المصادر

تحويلات العمال: البنك الدولي (مجموعة العمل المعنية بالهجرة).
المؤشرات المالية الأخرى: مؤشرات التنمية في العالم (على الإنترنت، مستخرجة في ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٩).
مؤشرات الأغذية: منظمة الأغذية والزراعة.



صور الغلاف: جميع الصور من الأرشيف الإعلامي للمنظمة.

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

SALES AND MARKETING GROUP
Communication Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: (+39) 06 57053360
Web site: http://www.fao.org/catalog/inter-e.htm

٢٠٠٩

حالة
إنعدام الأمن الغذائي في العالم

الأزمات الاقتصادية – التأثيرات والدروس المستفادة

يعرض تقرير حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٩ أحدث الإحصاءات عن نقص التغذية في العالم، ويخلص إلى أن المشاكل الهيكلية لنقص الاستثمار هي التي أعاقت إحراز تقدم صوب بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقين بالحد من الجوع. وهذه الحالة المخيبة للآمال تفاقمت أولاً بفعل الأزمة الغذائية، والآن بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، اللتين أدتا معاً إلى زيادة عدد ناقصي التغذية في العالم إلى أكثر من مليار شخص لأول مرة منذ عام ١٩٧٠.

ويصف التقرير قنوات الانتقال التي من خلالها أثَّرت الأزمة الاقتصادية على البلدان النامية، ويتضمن سلسلة من دراسات الحالة القطرية، التي تبيِّن كيف يجاهد الفقراء للتأقلم مع هزة شديدة ليست من صنعهم. وهذه الأزمة تختلف عن الأزمات التي شهدتها البلدان النامية في الماضي، لأنها تؤثر على العالم كله في آن واحد، ولأنها تأتي في ذروة أزمة غذائية أجهدت بالفعل آليات تأقلم الفقراء، ولأن البلدان النامية أصبحت الآن أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي عما كانت عليه في العقود الماضية.

وفي سياق الضغوط المالية الهائلة التي تتعرض لها الحكومات، يظل النهج المزدوج المسار سبيلاً فعالاً للتصدي لتزايد مستويات الجوع في العالم. فزيادة حجم الاستثمار في القطاع الزراعي، لا سيما في السلع العامة، ستكون أمراً بالغ الأهمية إذا كان المراد القضاء على الجوع. وعلاوة على ذلك، تشكّل شبكات الأمان، المصمّمة لحماية أشد الناس فقراً وأكثرهم تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي، مكمِّلاً أساسياً لهذا الاستثمار، إذ ينبغي أن تتاح لأشد الناس فقراً الفرصة لإطعام أنفسهم الآن، حتى إذا لم يتحقق بعد الأثر الكامل للاستثمار الطويل الأجل.

THE STATE OF FOOD INSECURITY
IN THE WORLD - 2009

ISBN 978-92-5-606288-8



I0876Ar/1/8.09/410